

المعايير الدنيا للاتعاش الاقتصادي



الطبعة الثالثة



The SEEP Network

المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي

الطبعة الثالثة

المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي

الطبعة الثالثة

شبكة تعليم وتشجيع
المشروعات الصغيرة (سيب)
SEEP



Practical Action Publishing Ltd
Schumacher Centre for Technology and Development
Bourton on Dunsmore, Rugby,
Warwickshire CV23 9QZ, UK
www.practicalactionpublishing.org

© The SEEP Network, 2018

الطبعة الثانية نشرتها مؤسسة Practical Action Publishing في 2013
الطبعة الإنكليزية الثالثة نشرتها مؤسسة Practical Action Publishing في 2017
الطبعة العربية الثالثة نشرتها مؤسسة Practical Action Publishing في 2018

الطبعة الورقية ISBN 978-1-78853-018-7
الكتاب الإلكتروني بالمكتبة ISBN 978-1-78044-962-3
الكتاب الإلكتروني ISBN 978-1-78044-972-2

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة طباعة أو إعادة إنتاج أي جزء من هذه المطبوعة أو الانتفاع بها بأي شكل أو بأي وسائل إلكترونية أو ميكانيكية أو أية وسائل أخرى معروفة حالياً أو ستُخترع في المستقبل، بما يشمل التصوير الورقي أو التسجيل الصوتي أو بأي صورة من صور تخزين المعلومات أو نظم استرداد المعلومات، دون إذن كتابي من الناشرين.

يتوفر سجل بهذا الكتاب في المكتبة البريطانية.

Citation: SEEP (2017) *Minimum Economic Recovery Standards, Third Edition*,
Washington D.C., the SEEP Network and Rugby, UK, Practical Action Publishing
<<http://dx.doi.org/10.33629781780446707/>>

يمكن نسخ أجزاء من هذه المطبوعة أو الاقتباس منها بتصريف بما يلي الاحتياجات المحلية، دون تصريح من شبكة SEEP، شريطة أن يتم توزيع الأجزاء المنسوخة دون مقابل ودون أية تكلفة - لأهداف غير ربحية. يُرجى عمل نسب صريح لهذه الأجزاء المقتبسة والمنسوخة إلى المعايير الدنيا للاتعاش الاقتصادي وإلى شبكة SEEP.

للإطلاع على هذه المطبوعة على الإنترنت: www.mershandbook.org

تم إنجاز هذه الدراسة بفضل الدعم السخي من الشعب الأمريكي الممثل في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). محتوى المطبوعة مسؤولة شبكة SEEP ولا يعكس بالضرورة آراء وكالة USAID أو آراء الحكومة الأمريكية. تم تنفيذ هذه المبادرة ضمن آليات دعم AED FIELD Support. لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة: www.microlinks.org/field

منذ عام 1974 دأبت مؤسسة Practical Action Publishing على نشر وتعميم كتب ومعلومات داعمة للعمل بمجال التنمية الدولية في شتى أرجاء العالم. مؤسسة Practical Action Publishing هي اسم تجاري لشركة Practical Action Publishing Ltd (رقم سجل الشركة هو 1159018)، وهي شركة نشر مملوكة بالكامل لمؤسسة Practical Action. تمارس مؤسسة Practical Action Publishing النشاط التجاري فقط دعماً لأهداف المؤسسة الأمر الخيرية التي تتبعها، وأية أرباح تحصلها تعود إلى Practical Action (رقم سجل مؤسسة خيرية 247457، رقم سجل ضريبة القيمة المضافة 880992476).

المحتويات

vi	استخدام المعايير
1	نظرة سريعة في تفاصيل المعايير
8	1 المعايير الأساسية
38	2 معايير التقييم والتحليل
64	3 معايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق
92	4 معايير توزيع الأصول
116	5 معايير الخدمات المالية
140	6 معايير التوظيف
156	المرفق: أدوات التقييم وأطر العمل المرتبطة بالسوق
162	مسرد المصطلحات
178	فريق عمل إعداد المعايير

استخدام المعايير

هذا الدليل المرجعي ليس «أداة» تُستخدم لتنفيذ برامج اقتصادية في سياق الأعمال الإنسانية؛ وإنما الغرض منه إرشاد القارئ لشكل الصياغة الجيدة للبرامج، وما يجب أخذه في الاعتبار عند تخطيط الأنشطة.

ويمكنك قراءة كل قسم من الكتاب منفصلاً، أو قراءة الكتاب في شكل وحدة مترابطة ومتوالية. إذ يحتوي كل قسم على إشارات مرجعية إلى فصول أو أقسام أخرى قد تكون ذات صلة ببعضها بعضاً، وذلك نظراً لترابط العديد من المعايير أو الإجراءات المذكورة. ويمكنك الاسترشاد بالشكل التوضيحي في الصفحة 1.

سيمنح هذا الكتاب أعلى درجات الفائدة للممارسين الميدانيين والعاملين بالمجال الإنساني الذين ينفذون برامج ما بعد وقوع الأزمات مباشرةً. كما أن الجهات المانحة، والحكومات، والأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص، والقائمين على صياغة مقترحات المشروعات، وموظفي العمليات، قد يجدونه نقطة مرجعية يستعينون بها عند تصميم أنشطة المشروعات أو مراجعتها.

وسيقى دائماً قدر من التعارض بين المعايير العامة وإمكانية تطبيقها في نقطة زمنية محددة في الحاضر؛ إذ إن كل سياق مختلف عن غيره، والأوضاع المحلية قد تحول دون مطابقة هذه المعايير. لذا فإن هذا الكتاب يهيئ للقارئ الأرضية لفهم النتائج النهائية التي يجب أن يضعها القائمون على أعمال التنفيذ نصب أعينهم.

نظرة سريعة في تفاصيل المعايير

المعايير الأساسية



معايير التقييم والتحليل



معايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق



معايير توزيع الأصول



معايير الخدمات



معايير التوظيف



مَنْ نوصيه باستخدام المعايير الدنيا للاقتصاد العالمي الاقتصادي (ميرس)؟

يوصى باستخدام المعايير الدنيا للاقتصاد العالمي (ميرس) أي شخص يخطط أو ينفذ برامج اقتصادية، أو برامج سبل لكسب العيش، في سياق العمليات الإنسانية. وسيستفيد منه أيضاً موظفو العمليات المسؤولين عن شراء و/أو توفير كميات كبيرة من السلع لمنطقة معينة (مثل عمليات توزيع المواد غير الغذائية)، وذلك لفهم الطريقة التي يتجنبون بها إحداث أي أثر سلبي على السوق. كما أن المانحين، والحكومات، والأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص، وكُتّاب مقترحات المشاريع، وموظفي التقييمات النهائية، سيجدونه دليلاً مرجعياً مفيداً في تصميم أنشطة المشروعات أو مراجعتها.

متى يجب تطبيق هذه المعايير؟

متى أمكن.

هذه المعايير مُصممة لاستخدامها في مراحل ما قبل الأزمة؛ بدءاً بأيام الاستجابة الأولى للأزمة، ومروراً بمرحلة الانتعاش، ووصولاً لبداية التنمية الأطول أجلاً. وهي مفيدة في أي وقت من أوقات التفاعل مع السوق - سواء كانت الاستجابة تهدف إلى التعامل مع السوق تعاملاً حيادياً، أو واعياً، أو تعاملاً مندمجاً فيه. ويمكن استخدام المعايير في أي سوق، وفي البرامج التي لا تكون المحصلات الاقتصادية أو محصلات كسب العيش هي مناط التركيز الأساسي للأنشطة.

قضايا متداخلة وفئات مستهدفة معينة

عند مراجعة دليل «ميرس»، جرى الاعتناء بمعالجة قضايا ذات صلة بكل ما ورد في هذه المعايير؛ وهي: (1) النوع الاجتماعي، (2) الإعاقة، (3) الاستعداد، (4) القدرة على مجابهة التحديات، (5) الحماية، (6) البيئة. وقد أدمجت هذه القضايا في

الأقسام ذات الصلة في كل فصل من الفصول، بدلاً من التعامل مع كل قضية على حدة. ولا يمكن أن يعالج هذا الكتاب كل القضايا المتداخلة معالجة شاملة، لكنه يدرك أهميتها ويربطها بما أعده الشركاء من معايير وأدلة مرجعية أخرى، كلما توفرت معلومات أكثر.

وهناك نقطة يجدر أن يلاحظها مَنْ ليسوا على معرفة كافية بالبرمجة الاقتصادية، عند تحديد الفئة المستهدفة؛ وهي ضرورة التفكير في المستفيدين المحتملين الذين لا يُنظر إليهم عادةً أنهم من «الفئات الضعيفة»، لأنهم غالبًا قائمون على إعالة أسرهم، أو قادرون على تكليف فئات ضعيفة أخرى ببعض الخدمات؛ لذا فقد يكونوا جزءًا من الحل للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجًا باستخدام الهياكل المجتمعية القائمة.

كيفية قراءة دليل «ميرس»: الفرق بين المعايير، والمؤشرات، والإجراءات الرئيسية، والملاحظات التوجيهية

يستعرض كل فصل مجموعة معايير، يصاحب كل معيار منها إجراءات رئيسية ومؤشرات رئيسية وملاحظات توجيهية.

والمعايير بطبيعتها نوعية؛ فالغرض منها أن تكون عامة وقابلة للتطبيق في أي سياق. وهي الأساس المرجعي الذي يتم من خلاله الحكم على جودة مجموعة من الأنشطة. أما الإجراءات الرئيسية، فهي المهام التي قد يقوم بها الممارسون لمطابقة المعايير الدنيا. ولكن لا بد من ملاحظة أن القيام بإجراء رئيسي لا يعني ببساطة أن مطابقة المعيار قد تحققت تلقائيًا. والمؤشرات الرئيسية هي «الإشارات» التي تدل على ما إذا كان قد تم مطابقة المعيار الأدنى أم لا. وهي وسيلة لقياس عمليات الإجراءات الرئيسية ونتائجها، والتعبير عنها؛ وقد تكون كمية أو نوعية. أما الملاحظات التوجيهية، فهي تقدم نقاطاً محددة يجب أخذها بعين الاعتبار، عند تطبيق المعايير الدنيا والإجراءات الرئيسية والمؤشرات الرئيسية في الحالات المختلفة. وتقدم التوجيه بشأن كيفية معالجة الصعوبات العملية، أو بشأن المشورة حول القضايا ذات الأولوية.

تاريخ موجز عن «ميرس» (MERS)، و«اسفير» (Sphere)، وشراكة المعايير الإنسانية

ما هو «اسفير» (Sphere)؟ يشتهر مشروع «اسفير» وكتيبه الإرشادي بدوره في تشجيع الجودة والمساءلة في مجال الاستجابات الإنسانية. وقد بادرت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الإنسانية والحركة الدولية للصليب والهلال الأحمر بإنشاء هذا المشروع في 1997، بهدف تحسين جودة إجراءاتها خلال أعمال الاستجابة للكوارث، ومساءلتها على تنفيذ هذه الإجراءات. وتستند فلسفة «اسفير» إلى مبادئ أساسيين: أولاً، حق المتضررين من الكارثة أو النزاع في العيش بكرامة؛ ومن ثم، حقهم في الحصول على المساعدة. وثانياً، ضرورة اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية الناشئة عن وقوع كارثة أو نزاع. وسعيًا لدعم هذين المبدأين الأساسيين، أعد مشروع «اسفير» ميثاقاً إنسانياً، وحدد مجموعة من المعايير الدنيا في القطاعات الأساسية المعنية بإنقاذ حياة الناس؛ وهي التي يتناولها الكتيب بالنقاش.

في عام 2007، أقرّت مجموعة من الممارسين - وهم أعضاء في شبكة «تثقيف وتشجيع المشروعات الصغيرة» (سيب) SEEP - بضرورة تضمين إرشادات «اسفير» في البرامج الاقتصادية التي تتم في حالات الأعمال الإنسانية. وإذ لاحظت هذه المجموعة إهدار الفرص وسوء تنفيذ البرامج في أحيان كثيرة، فقد سعت إلى استكشاف أفضل الممارسات الجديدة وتحديد رؤية للقيام بالتدخلات المتسقة والسليمة تقنياً. وبفضل الدعم المقدم من مكتب مساعدات الكوارث التابع لهيئة المعونة الأمريكية USAID، أُعد دليل المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي «ميرس» في إطار من التعاون بين الممارسين الذين حددوا رؤية مشتركة لتحسين عملية البرمجة. وشهد «ميرس» جهود التعاون التي قامت بمراجعتين رئيسيتين. وهذه هي الطبعة الثالثة التي تمثل ما بذله مئات الممارسين وقادة الفكر من جهد على مدار السنوات العشر الأخيرة.

يعترف «اسفير» حاليًا بأربعة معايير وضعها شركاء آخرون، بالإضافة إلى معايير «ميرس»، ألا وهي: المعايير الدنيا للتعليم: الاستعداد والاستجابة والانتعاش - من إعداد الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوقات الطوارئ (INEE)؛ والمعايير والإرشادات في الطوارئ الخاصة بالماشية (LEGS)؛ والمعايير الدنيا لحماية الأطفال في مجال العمل الإنساني (CPMS)؛ والمعايير الدنيا لتحليل الأسواق (MiSMA).

وقد انبثقت شراكة المعايير الإنسانية (HSP) التي بدأت في 2015 عن نموذج تعاون «اسفير»، وهي تعزز التكامل والاتساق فيما بين المعايير الفنية. وتجمع شراكة المعايير الإنسانية وتشمل مجموعة من الأسئلة عن أسباب القيام بالعمل الإنساني، وكيفية تنفيذه، وماهيته: لتخرج بما يُسمّى «الميثاق الإنساني» الذي يقدم إطارًا مرجعيًا أخلاقيًا وقانونيًا لأعمال الاستجابة الإنسانية؛ ومبادئ الحماية التي تحدد كيفية حماية الناس من العنف؛ وتجنب وقوع الأذى؛ وضمان إتاحة المساعدات غير المنحازة؛ والمساعدة في التعافي من الانتهاكات؛ والمعايير الإنسانية الأساسية التي تصف العناصر الأساسية للعمل الإنساني القائم على المساءلة والفعالية والجودة العالية؛ والمعايير الدنيا التي تُرسي الأسس المرجعية العامة للمساعدة في توفير المأوى والاستقرار، وتعزيز سبل توفير المياه والمرافق الصحية والنظافة الشخصية؛ وضمان الأمن الغذائي والتغذية، والصحة، والتعليم؛ وحماية الأطفال، والثروة الحيوانية؛ والانتعاش الاقتصادي وتحليل الأسواق.

وتُكْمَل معايير الشركاء «ميرس» على النحو التالي:

- المعايير الدنيا الصادرة عن الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوقات الطوارئ (INEE) تشدد على أهمية ضمان اتصال التعليم بسبل كسب العيش والتوظيف - من تطوير الأعمال الصغيرة والمعرفة بالقواعد المالية، والتعليم والتدريب التقني والمهني - مع توفير هذا التعليم للشباب والشابات، لا سيما الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة ولم يستكملوا التعليم الرسمي. وتشجع المعايير المذكورة على تحليل أسواق العمل والتعاون مع القطاعات الاقتصادية وقطاعات الانتعاش المبكر، لضمان تحقيق الفائدة من المهارات الخاصة بالأعمال الجاري تعلمها، وأن تكون البرامج ذات صلة بالوظائف المستقبلية.

- الإرشادات والمعايير في الطوارئ الخاصة بالماشية (LEGS) تعمق سياق «ميرس» بتوفير أسس مرجعية لأصول إنتاجية مهمة، وهي الثروة الحيوانية التي تعتمد عليها مجتمعات عديدة اعتمادًا بالغًا لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وفي ظل ما يتسبب فيه التغير المناخي من أنواع كوارث تزداد تكرارًا وتنوعًا، فإن هذه الإرشادات والمعايير تقدم أيضًا إرشادات حول العمل مع المجتمعات الضعيفة المعتمدة على الثروة الحيوانية في البيئات الهشة القاحلة وشبه القاحلة.
- المعايير الدنيا لحماية الأطفال في مجال العمل الإنساني (CPMS) تقدم مجموعة تكميلية من القواعد المتفق عليها والمتصلة بأعمال حماية الأطفال في سياق العمل الإنساني، بما فيها إرشادات حول قضايا تتصل بعمل الأطفال وكيف يلتقي قطاع حماية الأطفال بقطاع الانتعاش الاقتصادي، وتسريح الأطفال من القوات أو الجماعات المسلحة وإعادة دمجهم بالمجتمع.
- المعايير الدنيا لتحليل الأسواق (MisMA)، التي أعدها شراكة كاش للتعلم (CaLP)، وثيقة الصلة بصفة خاصة بمعايير «ميرس»؛ فكلاهما مبني على المبدأ الذي يؤكد على أثر تحليل الأسواق في رفع مستوى جودة الاستجابة والحد من الضرر المحتمل. كما أن المحتوى الأساسي لمجموعتي المعايير متوافق، والاختلاف الأساسي بينهما هو أن الممارسين في مجال العمل الإنساني في مختلف القطاعات يستخدمون المعايير الدنيا لتحليل الأسواق في أي حالة من حالات الطوارئ، في حين تستعرض معايير «ميرس» بتفصيل أكبر ما يتصل بتنفيذ أنشطة الانتعاش الاقتصادي، وتضم اقتصادات الأسر المعيشية والقيود الاقتصادية الأعم في تحليل الأسواق؛ إلا أنه يمكن استخدام مجموعتي المعايير في مختلف المراحل، بدءًا بالاستعداد وانتهاءً بالانتعاش المبكر.

خرجت الطبعة الثالثة من الدليل المرجعي «ميرس» إلى النور بفضل عملية استغرقت عامًا من التعاون الوثيق بين أكثر من 90 منظمة. وتم تنظيم ورشتين للكتابة، ومشاورات في كل من جنيف وداكار وبنما سيتي ونيودلهي وبيروت ولندن، بمشاركة أكثر من 175 شخص، في إطار عملية الصياغة والمراجعة. وقدمت لجنة توجيهية الإشراف والتوجيه، بما يكفل تضمين رؤى أصحاب المصلحة المتعددين، وأن تكون الوثيقة النهائية متكاملة ويسيرة الفهم في الوقت نفسه.

**للاطلاع على الوثيقة عبر الإنترنت، وعلى مزيد من الموارد والمطبوعات،
يمكن زيارة: www.mershandbook.org.**

المعايير الأساسية



المعيار 1

البرامج الإنسانية مراعية للسوق

المعيار 2

تنسيق الجهود لتحسين مستوى الفعالية

المعيار 3

تمتّع الموظفين بالمهارات اللازمة

المعيار 4

مبدأ لا ضرر

المعيار 5

جودة تحديد استراتيجيات التدخل لاختيار الفئة
السكانية المستهدفة



1 المعايير الأساسية

تلعب الأسواق دورًا لا غنى عنه في الطريقة التي يسعى بها الناس للتغلب على مصاعب الحياة؛ ومن ثم، فمن الضروري فهم كيفية عمل الأسواق أثناء الأزمة، وأفضل طريقة تتفاعل بها الاستجابات الإنسانية معها. والأسواق هي المجال المادي و/أو الافتراضي للأعمال التجارية من بيع وشراء للسلع والخدمات، وتحدث جهود الاستجابة في إطار اقتصاد الدولة، وكذا في إطار نطاقها الجغرافي. ويجب أن تكون التدخلات مراعية لحقائق السوق وكيف تربط نظم السوق بين الأطراف الفاعلة والحوكمة وديناميكيات السلطة، والنطاقات الرسمية وغير الرسمية التي يلتقي فيها الأفراد والأسر المعيشية والمشروعات.

ولا شك أن الأزمات تؤثر على الأسواق، ولكن ليس دائمًا بطرق يمكن التنبؤ بها. فالأزمات قد تؤدي إلى عرقلة أنشطة وعلاقات معينة في السوق، أو إلى انهيارها الكامل. ونتيجة لذلك، قد يضطر الأفراد والأسر المعيشية وأصحاب المشروعات التجارية لاتخاذ تدابير تقوُّص رفاهم في الحاضر وقدرتهم على الاستمرار في المستقبل. وفيما يتعلق بالأسر المعيشية، قد يشمل هذا تقليل الطعام والإنفاق على الرعاية الطبية وأمور ضرورية أخرى، وإخراج الأطفال من المدارس، وبيع أصول إنتاجية - مثل الثروة الحيوانية. وقد تضطر المشروعات التجارية إلى إرجاء أعمال الصيانة والاستثمارات، وبيع المعدات، وتسريح العمالة. ولكن يجب تذكُّر أن بعض الأسواق تنمو أثناء الأزمة وبعدها، بل إن بعضها.

إن دليل المعايير الدنيا للالتعاش الاقتصادي «ميرس» هو شريك لكتيب «اسفير»؛ ومن ثم، يشترك معه في بعض أسس الجودة والمساءلة فيما يتصل بالمعايير الإنسانية. وعلى وجه التحديد، فإن المعايير الأساسية لدليل «ميرس» تتفق مع المعايير الإنسانية الأساسية (CHS) وتحاكيها، حيث إنها معدلة تحديدًا لتلبية احتياجات العاملين بالالتعاش الاقتصادي. والهدف من ربط معايير «ميرس» بالمعايير الإنسانية الأساسية (CHS) هو سنّ قواعد مساءلة أقوى لصالح السكان المتضررين من الأزمات.

وتساعد المعايير الأساسية لدليل «ميرس» في ضمان أن تحقق البرامج المسؤوليات الأساسية لأنشطة الانتعاش الاقتصادي، وأن تدعم التدخلات فرص تحقيق الدخل للأشخاص - عن طريق التوظيف بأجر أو العمل الحر - وإعادة بناء حياتهم بالشكل الذي يروونه وفي ظل حفظ كرامتهم.



المعيار الأساسي رقم 1 البرامج الإنسانية مراعية للسوق



تراعي قرارات تصميم وتنفيذ البرامج السياق وآليات نظام السوق والمجتمعات المحلية. وتبدأ برمجة نظم السوق باحتياجات الفئات المستهدف.

الإجراءات الرئيسية

- تَعْلَمُ تحديد الأسواق التي قد يتفاعل معها البرنامج، بالتحدث مع الفرق القائمة على المشتريات واللوجستيات والعمليات الأخرى، وكذا مع موظفي البرنامج.
- تحديد إن كان قد تم التقييم للسوق أو تحليله. وإن لم يكن قد حدث، فلا بد من عمله لإعداد التدخلات بناءً على احتياجات السكان واستدامة الأنشطة. ويجب أن تتضمن تحديد مقومات الاستمرارية الاقتصادية، عن طريق تحليل التكاليف والعوائد و/أو دراسة الجدوى (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل).
- استخدام التحليلات لتقرير أنشطة البرنامج. والتفكير في مستوى التدخل السليم في السوق وآراء نخبة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما فيها آراء المجتمع المحلي. واستخدام آليات السوق القائمة ما لم يكن ثمة سبب مُلزم بعدم استخدامها.
- مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة في القطاعين العام والخاص للعمل معهم في إطار من الشراكة.
- إعداد نظم رصد لجمع المعلومات وتحليلها بشأن السوق وأثر البرنامج. وتغذية هذه المعلومات (بما فيها الآثار الاجتماعية) في عملية التعلم الخاصة بالمشروع، لإدخال التحسينات المستمرة.
- تعريف الموظفين والشركاء وأفراد المجتمع المحلي بالعرض من الأنشطة الاقتصادية، وتوخي الوضوح حول مَنْ يمكن أن يستفيد منها.
- إشراك القطاعات السكانية المستهدفة في جميع مراحل دورة البرنامج.

المؤشرات الرئيسية

- التدخلات تستثمر في أنشطة قابلة للنجاح اقتصاديًا، وتستهدف أسواقًا مستقرة أو متنامية.
- التدخلات لا تفسد نشاط الأسواق.
- التدخلات يجب أن تكون مناسبة وذات صلة، وأن يكون وراءها منطق واضح لكيفية تلبية احتياجات الناس ودعم القدرات.
- التدخلات تشمل نظام رصد مُطبقًا للتمكين من الرصد المنتظم والمستمر للتغيرات (مثل: أسعار السوق، والمخاطر التي قد تواجه الأطراف الفاعلة في السوق). وتُعدّل البرامج بصورة منتظمة بناءً على تغيرات السوق والظروف الاجتماعية.

الملاحظات التوجيهية

1 نظم السوق

يجب أن تأخذ تدابير الانتعاش الاقتصادي في الاعتبار التدخلات الفعالة في مواضيع عديدة على مستوى كل قطاعات السوق؛ بدءًا بموردي المدخلات، ووصولًا للمنتجين والأسواق النهائية وصناع السياسات. فالبرامج التي تنجح على مستوى واحد فقط، ولا تدرك وجود هذه العلاقات المترابطة، معرضة لخطر تفويت الفرص والتسبب في الإضرار بالسوق وما يتبع ذلك من عواقب اجتماعية. وقد تتطلب التدخلات مجموعة كبيرة من الأنشطة كي تحقق أعظم الأثر.



مثال

لدى سكان مخيمات النازحين داخليًا في شمال أوغندا تجربة سابقة في إنتاج القطن، ولكن لم تبق لهم الموارد التي تعينهم على البدء في زراعة القطن من جديد. وتُعاني «دونافانت»، وهي مؤسسة تصنيع القطن الإقليمية، من فجوة في سلسلة توريد القطن الخام، وتسعى لإضافة موردين جدد. وبدلاً من دعم النازحين مباشرة عن طريق توزيع بذور القطن عليهم، فقد تعاونت منظمات الانتعاش مع «دونافانت» في تذليل العقبات الكبيرة التي تواجه إنتاج القطن في المخيمات، مثل حصاد القطن داخل النطاق الآمن للمخيم، وإتاحة المعدات لتمهيد الأرض وحرثها. وبالعامل مع المستفيدين والمؤسسة الخاصة التي ستشتري محصولهم، تمكّن المشروع من تهيئة فرص للعديد من النازحين لكسب العيش على المدى البعيد، والتي لم تكن عملية توزيع البذور وحدها تحققها.

! حكاية تحذيرية

دأبت إحدى منظمات الإغاثة على توفير شاحنات المياه بانتظام لسنوات في منطقة معرضة للجفاف، بافتراض أن إتاحة المياه هي مشكلة إمداد تخص الأسر الفقيرة. وتم إجراء تقييم للسوق وأدرك الفريق أن سوق المياه يمكن أن يلي احتياجات المجتمع المحلي بهذه المنطقة، وأن منظمة الإغاثة تدير نظاماً موازياً للسوق. وكانت المشكلة الفعلية هي القوة الشرائية، إذ ارتفعت كلفة المياه أثناء فترات الجفاف. وهكذا تحولت الاستجابة نحو دعم كيان تجاري يعمل على مستوى المجتمع المحلي، ويمكنه الشراء من شاحنات المياه المحلية وإدارة توزيعها عن طريق نظام القسائم بما يضمن التوزيع الذي يستهدف المجموعات الضعيفة. وزادت تغطية الفئات المستهدفة زيادة ملحوظة، وتم اعتماد هذه الطريقة بصفتها النموذج المفضل للحكومة المحلية.

2 القدرة على الاستمرار

يعتمد اختيار أنشطة البرامج الصحيحة على فهم الأسواق التي تعمل في إطارها المشروعات التجارية والأسر المعيشية. إذ يجب أن توجه برامج الانتعاش الاقتصادي المشروعات التجارية والأسر المعيشية نحو الأسواق الآخذة في النمو، أو المستقرة، أو التي بها طلب غير مستوفي، من أجل إتاحة فرص العمل وأو زيادة الدخل لدعم سبل كسب العيش. والأسواق المنكمشة أو غير التنافسية لا تحقق الاستفادة في نهاية المطاف. وسوف تؤدي المساعدات التي تدفع الناس للبقاء في هذا النوع من الأسواق إلى تقويض سبل كسب العيش على المدى البعيد؛ فضلاً عن أن الأسواق غير التنافسية تقدم عوامل تحفيز أقل لتشجيع رواد الأعمال على الاستثمار أو تطبيق التكنولوجيات الجديدة، أو الاستفادة من أنشطة البرنامج. وهو ما يحد من فعالية البرنامج، وينال من الهدف النهائي لتوفير فرص مستدامة لكسب العيش في المجتمعات المتضررة من الأزمات. ومن الخطوات الضرورية فهم نظم السوق وأماكنها المتضررة، وهو ما تغطيه معايير التقييم والتحليل وكذا معايير المعايير الدنيا لتحليل الأسواق.

وعلى الجانب الآخر، فلا بد أن تستهدف أنشطة الانتعاش الاقتصادي المجموعات أو الأفراد القادرين على الحفاظ على أنشطتهم الاقتصادية والتوسع فيها في المستقبل. وإذا لم تقدر المجموعات الضعيفة الحفاظ على نشاط ما، فإن أفضل خدمة تُقدم لها - فضلاً عن دعم القدرة على كسب العيش - هي الحصول على تحويلات نقدية وغيرها من التدخلات الخاصة بشبكة الأمان الاجتماعي وبناء القدرات، من أجل بناء قدراتهم في المستقبل. وهذه التدخلات التكميلية يجب أن تأخذ في اعتبارها الاحتياجات والقدرات والمخاطر المتصلة تحديداً بالفئات الفرعية المستهدفة (مثل النساء، وذوي الإعاقات، وأصحاب هويات النوع الاجتماعي والبيول الجنسية غير المتفقة مع العرف السائد)، وهذا لضمان دمج الجميع وتحقيق الحماية والفعالية.

حكاية تحذيرية !

تُجرى إحدى الوكالات تقييماً أولياً لسبل كسب العيش، وتكتشف أن الكثير من الناس مهتمون بتربية الماشية، باعتباره نشاطاً اقتصادياً. ويقدم البرنامج للأسر المعيشية الماشية والخراف والماعز، بهدف بيع سلالة هذه الحيوانات لتحقيق الدخل. ولكن الوكالة لم تقم بالتشاور المتعمق مع المجتمع المحلي بالقدر الذي يكفيها لإدراك أن أغلب الأسر ليست لديها الموارد لرعاية الحيوانات، ولا مصادر العلف الموثوق فيها، ولا الخدمات البيطرية الميسورة التكلفة. ونتيجة لهذا، وجدت أسر عديدة أنه من الأسهل بيع الحيوانات سريعاً، دون كسب أية قيمة مضافة من تسمينها أو حلبها. وفقدت بعض الأسر الأخرى الحيوانات نتيجة للأمراض .

3 إفساد نشاط السوق

على الرغم من توفر أفضل النوايا، فقد يؤدي العديد من التدخلات في حالات الطوارئ، أو التدخلات التنموية إلى إفساد نشاط السوق، بما في ذلك أية نتائج غير مقصودة تؤثر سلبيًا على نظامه، بدءًا بالتقلبات الحاد للأسعار ووصولاً للتدمير المادي لهذا السوق. لذا يجب أن يتحمل القائمون على هذه التدخلات في حالات الأزمات مسؤولية ضمان ألا تحل تدخلاتهم محل المنتجات والأطراف الفاعلة على المستوى المحلي، أو أن تتسبب بصورة أخرى في أضرار مؤذية. إذ يجب أن تؤدي التدخلات إلى آثار إيجابية بجانب أهدافها الاقتصادية المقصودة، مثل تحقيق النتائج التي تمكن النساء.

إن الهدف الأساسي للأنشطة هو مساعدة الأسواق المحلية على الانتعاش ودعمها لتخدم المجتمعات المحلية المتضررة؛ غير أنه يجب توخي الحذر من أية أنشطة يمكن أن تؤدي للإضرار بالأسواق أو المجتمعات المحلية، سواء على المدى القريب العاجل أو البعيد. والتدخلات التي تشمل تدبير المشتريات محليًا، أو دعم المشروعات التجارية المحلية، يمكن أن تُصمّم بما يخفف من ضررها المحتمل على الأسواق، وكذلك بما يساعد في ضمان أن تكون السلع المتوفرة مناسبة لثقافة المكان وتلبي الأذواق المحلية (انظر أيضًا معايير توزيع الأصول). وقد يضمن القيام بجمع بيانات السوق وتحليلها في الوقت المناسب خلال التدخلات ألا تؤدي أنشطة تدبير المشتريات محليًا وغيرها من الأنشطة إلى الإضرار بالسوق. ويُعد الفساد من الأمور التي تضر بالسوق وتستهزم الاهتمام الخاص. فعلى الرغم من أن الفساد يقع في أسواق عديدة، وليس فقط في أسواق ما بعد الأزمة، فمن المهم أن تكون البرامج مراعية لوجوده وأن تتخذ تدابير استباقية نحوه، بدلًا من أن تقويه أو تسمح له بالاستمرار. وهو ما قد يساعد في الحد من الصراع المحتمل.

حكاية تحذيرية !

بعد تسونامي المحيط الهندي، روجت منظمات عديدة برامج «النقد مقابل العمل» في محاولة لضخ الأموال في الاقتصادات المحلية ومساعدة الأسر المعيشية على تلبية احتياجاتها الأساسية الخاصة بسبل كسب العيش. ولكن العديد من هذه البرامج قدمت رواتب يومية بأسعار أعلى بكثير من التي يربحها المزارعون المحليون في أنشطتهم الزراعية الاعتيادية. وعليه، كُفّت العديد من الأسر عن الزراعة أو الإنتاج الصغير الحجم من أجل الاستفادة من برامج «النقد مقابل العمل» القصيرة الأجل. وهو ما أثر سلبيًا على توفر الغذاء المحلي وعلى المواد الأخرى المنتجة محليًا، وربما كان له ضرر أطول أجلاً على الإنتاج الزراعي. ولو أُجري تحليل سوقي واجتماعي أعمق لكان من الممكن استهداف العمال المحتملين بصورة أفضل، بالتوصية بأجور يومية للعمالة لا تتسبب في تسيب الأفراد عن الاستمرار في الإنتاج المحلي.

4 الاستجابة لأوضاع السوق المتغيرة

تسم الأسواق بالديناميكية لا سيما في حالات الأزمة؛ لذا فإن الرصد المستمر لنظام السوق وللمؤسسات التجارية أو الأسر المعيشية المستهدفة من شأنه أن يساعد في تحديد ما ينشأ من فرص وعوائق. كما أن الرصد المنتظم سيساعد الجهات القائمة على عمل التدخلات في معرفة أفضل السبل لتعديل استثمارات المشروعات (مثل الوقت والتمويل) لتحقيق أعظم الأثر. وقد يغطي نطاق الاستراتيجيات الفعالة متابعة التغييرات التي تطرأ على مدى وفرة الخدمات والمدخلات الضرورية لصغار المزارعين، ورصد الأسعار المحلية وتنظيم اجتماعات مع تجار الجملة الإقليميين، وإجراءات المتابعة الأكثر تعقيداً لأسعار السلع واتجاهاتها الإقليمية والدولية (انظر أيضاً معيار التقييم والتحليل 1).

المعيار الأساسي رقم 2 تنسيق الجهود لتحسين مستوى الفعالية



سعيًا لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والتغطية والفعالية، تُخطّط التدخلات وتنفَّذ بالتنسيق مع الأطراف المعنية من هيئات ووكالات إنسانية ومنظمات مجتمع مدني وأطراف فاعلة بالقطاع الخاص. ويجري التنسيق داخليًا وخارجيًا.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد إذا كان قد أُجري تحليل لبيئة أصحاب المصلحة في المنطقة المتضررة. وقد يشمل التحليل شركات النقل، والجهات الحكومية الفاعلة، وتعاونيات المُنتجين، والنقابات العمالية، وجمعيات المستودعات. وإذا لم يتم إجراء تحليل، فيوصى بالنظر في إجراءات لفهم الأطراف التي يجب ضمها لجهود التنسيق فهما أفضل، والاطلاع على قدراتها وديناميكيات السلطة، وتحديد المهتمين أو المستبعدين.
- مراجعة الإطار التنظيمي للسوق، إن وُجد.
- معرفة مسؤوليات السلطات الحكومية ومجموعات التنسيق الأخرى ذات الصلة، وأهدافها، ودورها في التنسيق.
- ضرورة المشاركة من البداية في اجتماعات التنسيق القائمة مع الأطراف الفاعلة المحلية والوطنية والدولية، وتجنب إنشاء كيانات جديدة متى أمكن. واستخدام هذه المجموعات في عمل التقييمات المشتركة، أو تعميم النتائج والمعلومات الأخرى ذات الصلة، أو صياغة استراتيجيات وبرامج جديدة للتدخلات، أو في هذه الأمور مجتمعة.
- تقديم معلومات حول اختصاصات الوكالة، وأهدافها، وبرامج الاقتصاد، إلى جهات التنسيق ذات الصلة وأصحاب المصلحة المحليين.
- النظر في البيئة التمكينية، والسياسات الحكومية، وأهداف البرنامج، بهدف تحديد ما إذا كان هناك حاجة إلى استراتيجية للمناصرة لتحقيق نتائج البرنامج. ويجب التعاون مع الوكالات الأخرى القائمة على التنفيذ، من أجل تعزيز أنشطة المناصرة الخاصة بالقضايا الحيوية.
- توضيح ممارسات الوكالة إزاء التنسيق والشراكة مع القطاع الخاص والأطراف الفاعلة الأخرى في إطار الاستجابة للأزمة.

المؤشرات الرئيسية

- عدم ازدواجية التدخلات والبرامج الخاصة بين الوكالات في نفس المناطق الجغرافية أو القطاعية.
- تبادل البرنامج بانتظام لتقارير التقييم ومعلوماته مع المانحين، وجهات التنفيذ، وأصحاب المصلحة بالحكومة، والقادة المحليين، والأطراف الفاعلة الإنسانية الأخرى، والقطاع الخاص.
- تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في اجتماعات التنسيق، ورفع التقارير بشأنها في الوقت المحدد.
- قيام المنظمات وجهات تنفيذ البرامج والمشروعات، التي لا يمكنها معالجة الاحتياجات التي جرى تحديدها، أو مطابقة المعايير الدنيا، بإطلاع الأطراف الأخرى على الفجوات القائمة للحصول على المساعدة.
- استراتيجية الاستجابة التي تتبناها المنظمة المعنية تعكس القدرات والخطط الخاصة بغيرها من وكالات إنسانية ومنظمات مجتمع مدني وهيئات ذات صلة.
- تسيق وترتيب وتوفيق إجراءات تحويل وتوزيع الأصول، بما يتسق مع الاقتصاد المحلي، وذلك لتجنب القيام بأعمال يقوّض بعضها بعضاً.
- وجود آلية لتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة.

الملاحظات التوجيهية

1 آليات التنسيق

يؤدي عدم تسيق أعمال الاستجابة إلى ازدواجية العمل، وعدم الكفاءة، والتعارض المحتمل بين استراتيجيات المشروعات وتدخلاتها؛ وهو أمر بالغ الأهمية، لاسيما في برامج الانتعاش الاقتصادي حيث يمكن أن تقوض برامج المنظمات المختلفة بعضها بعضا إذا لم يحدث التنسيق فيما بينها. ومثال على هذا أن تقوم المنظمات في نفس المنطقة الجغرافية أو الموقع بتقديم منح وقروض لنفس الفئة المستهدفة ولنفس الأغراض، ولكن بأسعار فائدة وشروط مختلفة. كما أن غياب التنسيق قد يشكل عبءاً على المتضررين من الكوارث الذين يطلب الكثير من فرق تقييم السوق منهم نفس المعلومات، في حين يمكن تبادل هذه المعلومات بين جميع الوكالات. ويعظّم التعاون كفاءة استعمال الموارد: يؤدي تسيق الجهد بين المجتمعات المحلية والحكومات المضيقة والمانحين والوكالات الإنسانية، التي لها اختصاصات وخبرات مختلفة، إلى تعظيم مستوى التغطية والجودة.

2 أدوار التنسيق

إن الدور الأساسي لحكومة الدولة المتضررة ومسؤوليتها الأساسية أن تتفاعل مع جهود الاستجابة الإنسانية المقدمة من المنظمات وأن تنسقها. وتلعب الوكالات الإنسانية دورًا رئيسيًا في دعم الحكومات واحترام وظيفتها المعنية بالتنسيق. ولكن في بعض الحالات، قد تكون السلطات الحكومية (وبعض منظمات المجتمع المدني) مسؤولة عن انتهاكات وخروقات، أو قد تكون مساعدتها غير محايدة. وفي هذا السياق، قد تكون الاستجابة المنسقة مع أطراف ضالعة في النزاع غير مناسبة. وعندما تكون الدولة مستعدة ولكنها تفتقر للقدرات، ينبغي أن تساعد الوكالات الإنسانية الدولة في الاضطلاع بمسؤولياتها. وفي هذه الحالات، فإن تبادل المعلومات عبر مختلف القطاعات، وبأسرع وقت ممكن، سوف يمكّن الوكالات من الاستجابة لاحتياجات السكان المتضررين بشكل أسرع وأكثر فعالية. ومن بين المحافل المشتركة للمنظمات غير الحكومية الدولية لتبادل هذه المعلومات، الكيانات التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة؛ مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، ومركز معلومات الشؤون الإنسانية، واجتماعات المجموعات الخاصة بحالات الطوارئ التي تعلنها الأمم المتحدة. وقد تكون آليات التنسيق في شكل اجتماعات شهرية أو ربع سنوية، أو بطريق قوائم البريد الإلكتروني، أو بصيغة الأسئلة الأربعة (من، وماذا، ومتى، وأين)، أو عبر منتدى لمنظمة من المنظمات غير الحكومية.

3 الشفافية في الاستهداف

قد يحتدم التوتر في حالات الأزمة وما بعدها؛ لذا يجب بذل الجهود للتواصل بفعالية وبشكل مفتوح مع جميع أصحاب المصلحة. وقد يتحقق هذا عن طريق آليات شفافة، مثل اللقاءات مع المجتمعات المحلية أو عقد اللجان المحلية. ويجب تبادل المعلومات حول البرامج والقرارات وفرص المشاركة والمعايير مع جميع المتضررين من الأزمة. إذ يساعد تبادل المعلومات في تقليص مساحات سوء الفهم، لا سيما عندما يقتصر البرنامج على توفير الموارد لبعض الناس دون غيرهم، أو تقديم خدمة جديدة على المجتمع المحلي.

4 الشفافية في النهج

ينبغي أن تعرض المنظمات العاملة مع القطاع الخاص سياساتها بوضوح على المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين. إذ إن احتياجات المتضررين من الأزمات كبيرة، وربما لا يفهم أصحاب المصلحة، أو يتصوروا كيف يمكن للشراكات مع القطاع الخاص أن تعالج احتياجات كسب العيش لمن هم الأكثر تضرراً من الأزمة. وتؤدي الشفافية والإفصاح عن أسباب شراكة المنظمات مع القطاع الخاص والأطراف الفاعلة المحلية الأخرى، بما في ذلك الالتزامات والمكتسبات المحتملة، إلى تقليل التصورات الخاطئة للأدوار التي يقوم بها الشركاء المختلفون في البرنامج. وعلى المنظمات الإنسانية العاملة مع الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص أن تبني على العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية (PSEA)، وأن تعزز حماية البيانات لحماية المشاركين في البرنامج. ويجب أن تأخذ تدابير الحماية شكلاً رسمياً، في إطار إجراءات التشغيل والعقود الموحدة، وأن يتم رصدها بانتظام.

مثال 

في منطقة معرضة للأزمات، كانت الحكومة المحلية رافضة تماماً نهج تيسر نظم السوق الذي تنفذه إحدى الوكالات الإنسانية. وأرادت تقديم المعونة مباشرة إلى الأسر، لأن هذا هو النظام المتعارف عليه (وأسهل في الرقابة)، رغم تسببه في انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، حيث كان بوسع عدد قليل جداً من الشركات الاستمرار في بيع المنتجات الغذائية بالجملة. وبفضل أنشطة المناصرة المكثفة مع المسؤولين الحكوميين، وتدريب صغار الموظفين الحكوميين على «ميرس»، بدأت السلطات المحلية تدرك الفوائد المحتملة للنهج على نطاق أوسع، وتخلت عن اعتراضاتها.

5 التعريف بالفجوات

عندما تُحدّد الفجوات في عملية البرمجة وتبادلها الوكالات الأخرى القائمة على أعمال الاستجابة، تستطيع الوكالات التي لديها الخبرات التقنية المناسبة و/أو القدرات الفائضة سد هذه الفجوات بشكل أسهل. ويجب توخي التوقيت المناسب لتبادل المعلومات حول مواقع المشروعات، ومشاركة الشركاء المحليين، والاحتياجات المستجدة، والتواصل السريع مع جهات التنسيق المعنية. ويمكن تنسيق الاستجابة باستخدام الآليات القائمة (مثل آليات المجموعات أو الآليات بين الوكالات المشتركة)، وتهدف إلى تحديد الفجوات والموارد والشراكات الجديدة.

مثال 

تلاحظ وكالة إغاثة إنسانية وجود طلب كبير على الائتمان والمدخرات بين فئات السكان المستهدفة، ولكن ليس لديها القدرات التقنية لتقديم هذه الخدمات. لذا فإنها تستعيز عن ذلك بالمساعدة في تقديم موظفين من مؤسسة تمويل متناهي الصغر إلى القيادات المجتمعية المحلية بالمناطق المستهدفة، وتحيط الوكالات الأخرى علماً بالطلب على الخدمات المالية حتى تتمكن من البدء في استكشاف أفضل السبل لتلبية هذه الاحتياجات.

6 التسعير وتحديد الأجور وتقييم التحويلات

فيما يتعلق بالتدخلات التي تتضمن تقديم أصول للأفراد والفئات المستهدفة (مثل برامج التحويل النقدي، والنقد مقابل العمل، وتوزيع المعدات والقسمات)، يجب أن تتماشى قيمة التوزيع مع معايير «اسفير» وأن تقوم على تحليل لأسعار السوق الحالية واحتياجات الأسر الحالية. ويجب تنسيق هذه القيم عبر قنوات مفتوحة بين المانحين والوكالات القائمة على التنفيذ، وينبغي أن تتوافق مع السياسات الحكومية عند الاقتضاء، كي لا يحدث اضطراب في الأسعار أو تزامر لمقدمي الخدمات بالقطاع الخاص. كما يجب مراعاة مبادئ الإنصاف في تحديد أجور العمالة. وفيما يتعلق بتحديد الأجور في برامج النقد مقابل العمل، يجب الأخذ في الاعتبار سوق العمل المحلية، لتجنب تعميق التفاوتات الاقتصادية وتبعائها الاجتماعية، ولمنع «سرقة» العمال من الأعمال الأقل أجرًا ولكن الأكثر استدامة، أو منع إغرائهم بتركها. (انظر أيضًا معايير توزيع الأصول ومعايير التوظيف).

مثال 

في فترة ما بعد الزلزال في هايتي، صممت منظمات عديدة برامج للنقد مقابل العمل. وبدلاً من أن تقوم كل منها بتحديد قيمة الأجور بصفة منفصلة، فقد تعاونت المنظمات وعملت مع الحكومة في تحديد أجر يومي، لا يحث العمال على ترك وظيفتهم القائمة (سواء أعمال مقابل راتب أو أنشطة للأعمال الحرة)، وفي الوقت نفسه يتيح تلبية الاحتياجات الأساسية لسبل كسب العيش للفئات الأكثر تضرراً من الأزمة، ومن هم بحاجة فورية للمساعدات النقدية. ثم جرى تعديل ذلك حسب حاجة المناطق الجغرافية وقطاعات العمل، بتطبيق أجور العمالة السائدة المختلفة.

المعيار الأساسي رقم 3 تمُّع الموظفين بالمهارات اللازمة

يعمل بالبرامج موظفون يفهمون مبادئ الانتعاش الاقتصادي و/أو لديهم القدرة على الوصول إلى المساعدات التقنية. وتتضمن البرامج مكونات بناء القدرات من أجل تحسين ما يلزم الموظفين من مهارات اقتصادية.

الإجراءات الرئيسية

- إعداد أنظمة للموارد البشرية تمكّن المنظمة من الوصول إلى المواهب ذات الكفاءات والخبرات اللازمة لأعمال الاستجابة الخاصة بالانتعاش الاقتصادي. وإذا لم يكن ممكناً تحديد الموظفين المناسبين، فيوصى بالنظر في عمل شراكة مع وكالة لديها المهارات المطلوبة، بدلاً من التنفيذ المباشر بلا مهارات.
- ضمان وجود آليات للتشبيك وتبادل المعارف، كي يمكن للأخريين في المنظمة التعلم من الدروس المستفادة من كل بيئة من بيئات الأزمات الحاصلة.
- حساب الإطار الزمني وإعداد ميزانية للموارد اللازمة لتدريب الموظفين وتنمية المهارات المهنية، وضمان حصول الموظفين على التدريبات المستمرة على الحماية وحماية الأطفال، والنوع الاجتماعي، والدمج، وقواعد السلوك الصحيحة، وغيرها من الموضوعات.
- إعداد نظم لتقييم الموظفين وإدراهم، وتعمل على تعزيز مساءلة الموظفين على ما يحققونه من نتائج.
- تشجيع المديرين على قيادة فرقهم بالطرق التي تحقق التكيف، واستعمال الابتكار في الاستجابة للسياق الإنساني المتغير.
- الدعوة للتشجيع على استعمال دليل «ميرس» في إطار عمل الحكومات وجهات التمويل الشائئة والمتعددة الأطراف. إذ إن للمانحين دوراً كبيراً في تمويل برامج التعافي من الأزمات، لذا من الأهمية بمكان أن يكتسبوا المعرفة الواعية بدليل «ميرس».

المؤشرات الرئيسية

- يتمتع الموظفون العاملون في برامج الانتعاش الاقتصادي بالمؤهلات التقنية ذات الصلة؛ أو بمعرفة الأنشطة الاقتصادية المحلية، والثقافات والعادات، وديناميكيات النزاع و/أو بخبرات سابقة في مجال الانتعاش الاقتصادي. ويجب أن تكون هذه المهارات مكتملة لمهارات الآخرين بالفريق بما يحقق القيمة المضافة.
- الموظفون التقنيون والإداريون مزودون بما يلزم من تدريب وموارد ودعم لوجستي، للوفاء بمسؤولياتهم.
- يخضع المديرون للمساءلة على تحقيق أهداف البرنامج والالتزام بالخطوط الإرشادية لكتيب «اسفير»، وما يرد به من معايير، ودليل «ميرس»، والخطوط الإرشادية المعنية بالانتعاش الاقتصادي لوكالاتهم.
- تعميم قواعد السلوك والممارسات الجيدة للموظفين تعميمًا كافيًا (بما يشمل حماية الأطفال وسياسات مناهضة للاستغلال الجنسي وسوء المعاملة)، وأن يفهمها الموظفون والشركاء والمجتمعات المحلية المتضررة فهمًا جيدًا. وتطبيق إجراءات إبلاغ آمنة وشفافة وسريّة، ومتابعة الشكاوى ومعالجتها في الوقت المناسب.

الملاحظات التوجيهية

1 الالتزام بالمعيار الإنساني الأساسي رقم 8

ينص هذا المعيار على أن «تحصل المجتمعات المحلية والأشخاص المتضررون من الأزمة على المساعدة المطلوبة من الموظفين والمتطوعين المؤهلين والخاضعين لإدارة جيدة»؛ ومن ثمر، يُطلب من المنظمات أن تقدم الدعم للموظفين كي يضطلعوا بوظائفهم بفعالية، وأن تعاملهم معاملة عادلة ومنصفة.

2 المهارات التقنية ذات الصلة

يجب أن يكون لدى مديري برامج الانتعاش الاقتصادي ما يلزم من خبرات في تصميم وتنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي الموجَّهة للسوق، في المناطق الريفية والحضرية، وأن يكونوا على معرفة بدناميكات السوق وسلاسل القيمة والعرض والطلب، وما إلى ذلك. وعندما لا تتوافر الخبرة محليًا يجب تعزيز الخبرة التقنية بما يلزم من دعم قصير الأجل. وفي حالات النزاعات، يجب أن يكون لدى الموظفين الخبرة في تحليل وإدارة الجهود الساعية لتخفيف النزاع وإدارته. وإذا لم تتوفر هذه الخبرة لدى الموظفين المستديمين لأجل طويل، فلا بد من جلب متخصص في النزاعات، في المراحل الحرجة للبرنامج، لا سيما أثناء التقييم وتصميم البرنامج والرصد الدوري. ويجب تعيين الموظفين المحليين كلما توفرت الخبرات المحلية. وقد لا يكون ممكنًا للمنظمات الإنسانية تغطية هذه المجموعة المتنوعة من المهارات بين موظفيها؛ ومن ثم، يمكن البحث في التعاون الاستراتيجي مع المنظمات المعرفية، أو اكتشاف الفرص الاستشارية القصيرة الأجل أو حتى المجموعات الاستشارية.

مثال 

في برنامج مبادرة تجديد موارد أفريقيا (رين) RAIN في أوغندا، اشتملت مقابلات التوظيف على سيناريوهات لحل المشكلات أو زيارات للسوق لمعرفة كيف يحل المتقدمون للوظائف السياق في الواقع العملي. وكانت معرفة أعضاء الفريق للسياقات، ومهاراتهم التحليلية التي أسهموا بها في عدة برامج تجريبية ذات قيمة عالية.

3 تدريب الموظفين وبناء قدراتهم

يجب أن يحصل الموظفون على التدريب الأساسي على الأساليب المستخدمة في برنامج الانتعاش الاقتصادي، وكذلك على تدريب تمهيدي عام بالقطاعات المستهدفة. ويجب منح الموظفين فرص التدريب الوظيفي، والدورات التدريبية الإلكترونية، والتدريب الإرشادي، وحضور ورش العمل رفيعة المستوى الخاصة بالتنمية الاقتصادية للموظفين، وذلك من أجل بناء مهاراتهم الخاصة بتطوير البرامج وإدارته. وفيما يتعلق بالموظفين الذين ربما في مرحلة ينتقلون فيها من مشروعات التوزيع أو الإغاثة - إذا كانت مهاراتهم ذات صلة بمهام العمل - فمن الواجب تقديم تدريب متخصص يشدد على أهمية الاستدامة، وإعداد استراتيجية خروج ملائمة، وغير ذلك من ممارسات الانتعاش الاقتصادي الجيدة.

المعيار الأساسي رقم 4 مبدأ لا ضرر



آثار التصميم والتنفيذ والمُخرجات والبيئة، الناتجة عن تدخلات الانتعاش الاقتصادي، تعالج أو تُقلل الضرر المحتمل، ولا تعمّق التفاوتات الاقتصادية أو النزاعات أو مخاطر الحماية، أو تخلّ بالحقوق.

الإجراءات الرئيسية

- إجراء تحليل للمخاطر لتحديد الحالات التي قد يكون للتدخل فيها أثر سلبي محتمل، يعرّض المشاركين لدرجات أعلى من الخطر أو سوء المعاملة، مع الإشارة إلى كيفية التصدي لها و/أو التخفيف منها. ويجب ضمّ القضايا البيئية متى أمكن وعند الاقتضاء.
- إجراء أنشطة رصد دورية لعمليات المشروع، على سبيل المثال باستخدام مصفوفة المخاطر، من أجل التصدي السريع لأية مخاطر غير متوقّعة أو جديدة.
- يذكر الالتزام رقم 5 للمعايير الإنسانية الأساسية ضرورة أن «يتاح للمجتمعات المحلية والأشخاص المتضررين من الأزمة إمكانية الحصول على آليات آمنة ومستجيبة للتعامل مع الشكاوى»، لذلك، فلا بد من إشراك المجتمعات المحلية المتضررة في تصميم عملية التعامل مع الشكاوى وتنفيذها ورصدها.
- إعداد نظم، وتدابير رقابة داخلية مناسبة، وقواعد للسلوك، من أجل تقليل احتمالات فساد الموظفين، ووضع نظم شفافة للحد من الفساد المحتمل مع الشركاء والحكومة.
- ضمان ألا تتعارض البرامج الإنسانية مع التقاليد أو السياقات المحلية، لا سيما عند تقديم منتجات أو خدمات للسكان.
- تطبيق آليات تروج للتعایش السلمي بين القطاعات السكانية المختلفة في مناطق التنفيذ، واستخدام الحوارات المعنية بالانتعاش الاقتصادي، أو استخدام الموارد باعتبارها أرضية للحوار لتعميق المحادثات، وهذا متى أمكن.

المؤشرات الرئيسية

- يُقسّم تحليل المخاطر إلى فئات سكانية، مع مراعاة مواطن الضعف المحددة والمتصلة بالنوع الاجتماعي والسن والإعاقة وحالة النزوح والتهميش الاجتماعي.
- تُطبق البرامج «عدسة اللا ضرر»، في سلاسل السوق والمشروعات التجارية المختارة، لتحديد ما تُحدثه التدخلات من آثار اجتماعية وبيئية أوسع نطاقاً، والسعي للتخفيف الاستباقي من هذه الآثار التي تم تحديدها.
- استخدام مصفوفة مخاطر أو خطة احتياطية بانتظام لتعزيز إعداد برامج الطوارئ.
- التدخلات لا تُشعل الانقسامات في المجتمعات المستهدفة، وإنما تسهم في تقارب الناس وتخفيف التوترات.
- لا يتعرض المشاركون في البرامج للمضايقات، أو لأوضاع عمل غير لائقة، أو لمقدار أعلى من مخاطر الأمان والسلامة نتيجة لمشاركتهم. ويجب أن تؤدي مشاركتهم إلى زيادة مستوى سلامتهم وأمنهم.
- الانتظام في رصد التدخلات لضمان عدم لجوء الموظفين والشركاء والمشروعات التجارية المستهدفة إلى أنشطة استغلالية (مثل الفساد)؛ وتصميم آليات قوية للشكاوى وتنفيذها وخضوعها للرصد، مع مراعاة تمثيل كل القطاعات السكانية الفرعية، من خلال ما ستخرج به المشاورات مع المجتمعات المتضررة، وتغطية هذه الآليات للبرمجة، والاستغلال والأذى الجنسيين، وغير ذلك من أشكال سوء استخدام السلطة.
- تسعى البرامج إلى تحديد الحلول لمساعدة الناس على أن يصبحوا أقل عرضة للخطر في الأزمات التي قد تطرأ في المستقبل.

الملاحظات التوجيهية

1 عدسة الاضر

قد تؤثر تدخلات الائتماش الاقتصادي، وتلك القائمة على السوق، على ديناميكيات القوى الاجتماعية وربما تضر بالعلاقات الهشة بين الجماعات المختلفة لتلك القوى - بما فيها الرجال والنساء، والنازحون، وقطاعات السكان المضيفة، وغيرها من الجماعات التي تعطي لنفسها هوية محددة. ويجب في أنشطة تحليل الخطر وتقييم السوق مراعاة هذه الديناميكية، لتحديد كيف يمكن لأنشطة البرامج أن تقلص من المخاطر. وعند وضع خريطة لعلاقات السوق وديناميكيات القوى الاجتماعية، لابد من ضم جميع الأطراف الفاعلة (مورّدو المدخلات، والمنتجون، والصناع، والتجار، وتجار الجملة، وتجار التجزئة). ويجب جمع المعلومات حول الشبكات الاجتماعية التي يعملون في سياقها وأدوارهم التقليدية. ويجب أن يُضاف إلى نماذج التقييم الأسئلة التي تحدد أدوارهم العرقية/القبلية، والتقليدية، والخاصة بالنوع الاجتماعي. ومع تعميق الفهم، ستتكشف طبيعة ديناميكيات القوة، وكذلك أي المجموعات (الرجال، أو النساء، أو الأطفال؛ أو تقسيم عرقي، أو ديني، أو طبقي، أو قَبلي) هي التي تتولى بصورة تقليدية وسائدة أدوارًا بعينها في نظام السوق.

وفي بعض الحالات، فإن البرنامج الذي يسعى لمساعدة قطاع من السكان المهمشين قد يعرّض الأطراف الفاعلة في السوق للخطر، إذا أحدث اضطرابًا في النظام الاجتماعي دون مشاورة المجتمع المحلي. وقد تؤدي أدوات، مثل أداة تحليل الشبكات، إلى إظهار الشبكات الاجتماعية القائمة، وأي منها مستبعد أو جزء منها، ولماذا، وذلك لتصميم الأعمال التي تقيم علاقات أكثر إنصافًا وشفافية، مع الاستفادة من العلاقات والروابط القائمة. وهذه الآليات سوف تستمر في التطور طوال مدة التدخل؛ ومن ثم، يجب تقييم السوق وتحليل النوع الاجتماعي والمخاطر بشكل منتظم، مع دمج هذه التقييمات والتحليلات في دورة حياة البرنامج. كما توفر آلية الشكاوى والاستجابة مكونًا إضافيًا للتغذية الراجعة التي يمكن الاستعانة بها لرصد ومتابعة مخاطر حماية المجتمعات المحلية والأفراد خارج نطاق دورة البرنامج.



أجرى فريق مبادرة تجديد موارد أفريقيا (رين) تحليلاً داخلياً للنوع الاجتماعي، باعتباره جزءاً من مبادرة على المستوى القطري. وبدأ الفريق بمتابعة مقياس التوظيف المصنفة حسب النوع الاجتماعي، مقارنةً بالأهداف المحددة، والمبادرة بتوظيف النساء وتشجيعهن. وعندما واجهت الموظفات المعينات حديثاً في الفريق صعوبة في إيصال آرائهن، عقد استشاري النوع الاجتماعي مع قسم الموارد البشرية ومدير برنامج «رين» اجتماعاً لتحديد سبل حل هذه المشكلة. وركز مدير البرنامج على استقطاب النساء للفريق، وناشد أنصار المرأة من الموظفين الذكور بالفريق أن يدعموا دمجهن. وبعد عام، أصبحت النساء يشكلن 48 بالمائة من موظفي البرنامج، بعد أن كانت النسبة 22 بالمائة عند بداية البرنامج. ولولا جهود التشاور لدعم آراء النساء والاحتفاظ بهن ضمن الفريق، ما كانت لتحدث على الأرجح التحولات الكبيرة التي تركز على النوع الاجتماعي في استراتيجية البرنامج. ثم توسع المشروع في هذا الجهد لتحقيق الدمج للنوع الاجتماعي ليشمل شركاءه من القطاع الخاص، بمساعدة تاجر جملة محلي مهم على الشروع في تعيين العاملات بالإرشاد الزراعي، وبلغ عدد المعينيات 20 مرشدة زراعية في خلال موسمين للحصاد. وهكذا ساعدت هذه الجهود تاجر الجملة على زيادة عدد المزارعات المستأجرات اللائي سَجَلْن ودَرَبْن من 26 إلى 48 بالمائة خلال الفترة نفسها. وتطلب هذا التحول تخصيص الموارد: إضافةً إلى الدعم المقدم من مستشار النوع الاجتماعي بالمكتب القطري، فقد استفاد الفريق من منحة تركز على النوع الاجتماعي لتمويل جهود الدفع قدماً لتحقيق هذه التغيرات.

2 تقليص الآثار السلبية على البيئة

قد تفرض تنمية السوق ودعم النشاط الاقتصادي فيما بعد الأزمات تحديات زائدة عن الحد على البيئة، وربما تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي ومخاطر أخرى متعلقة بالكوارث في المستقبل. فعادةً ما تتطلب الأنشطة التقليدية لكسب العيش وتوليد الدخل استعمال الموارد الطبيعية مدخلاً لها؛ مثال على ذلك: المياه للزراعة، والخشب لعمل الفحم، والبوص لعمل السلال. ويجب تحليل خطوات تصنيع المنتجات لفهم الآثار السلبية المحتملة (على سبيل المثال: استخدام الكيماويات والتخلص منها بطريقة آمنة). كما أن على صناع القرار ومصممي البرامج أن يخططوا بحرص لدور إدارة الموارد الطبيعية في الإسهام في بناء السلام، أو على النقيض، في تأجيج التوترات والصراعات. وهناك قطاعات معينة من الاقتصاد قد تكون حساسة أكثر من غيرها. ويجب أن يكون اختيار التدخلات قائماً على نتائج التحليلات للآثار السلبية المحتملة على البيئة، وأن تتضمن التدخلات أساليب للقضاء على الآثار السلبية و/أو تقليصها. ومن بين أدوات تقييم هذه الآثار «التقييم السريع للآثار البيئية» (REA) الذي تستخدمه كل من هيئة «كير» ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من الجهات ذات الصلة.



يؤدي إنتاج الفحم، وهو استراتيجية احتياطية مهمة لسبل كسب العيش في أماكن عديدة، إلى التصحر والتلوث. والاكتفاء بعدم التشجيع على هذا النشاط بناء على أسباب بيئية لا يعالج الاحتياج الاقتصادي الحقيقي للأسر للدخل. ويجب الموازنة بين الفائدة الاقتصادية والضرر البيئي، مع إيجاد حلول بديلة كلما أمكن.



كان هناك برنامج للسوق في نيبال يشجّع على زراعة سلالات زراعية من علف الثروة الحيوانية على أراضٍ هامشية لتخفيف مشكلة تآكل التربة على المنحدرات، ولتحسين إنتاج منتجات الألبان في المنطقة. وحافظ العشب على التربة وأدى إلى استقرار المنحدرات المعرضة للانزلاقات - وهو نشاط واضح لتقليص خطر الكوارث- فيما يزيد من المدخلات اللازمة لتنمية سوق منتجات الألبان.

3 مراعاة النزاع

يجب أن تقوم القرارات على تحليل دقيق ومُحدّث يراعي مراعاةً شاملة الأسباب الجذرية للنزاع، وملامح الجماعات المتضررة من النزاعات، والعلاقات التفاعلية بين أصحاب المصلحة المتورطين في النزاع بصورة مباشرة وغير مباشرة. ونظرًا لسهولة الموقف في حالات النزاع، فلا بد من تحري الرصد المنتظم للنزاع واتجاهاته. ويجب ألا يؤدي ما يتبع ذلك من أعمال إلى تأجيج التوترات والانقسامات، وإنما يجب أن تطور «الروابط» الاجتماعية وتحميها من الانهيار. ويتطلب مراعاة النزاع الوعي لأثر الأنشطة وعمليات التنفيذ على زيادة التوترات أو تقليصها فيما بين الجماعات. ويتعلق هذا بالاستماع إلى أصوات الأكثر تهميشًا وضعفًا؛ واتخاذ القرارات وتصميم البرامج بحيث تكون قدر الإمكان تشاركية وشاملة للجميع وشفافة؛ وتجنب التركيز الزائد على جماعات بعينها، وفي الوقت نفسه تقديم المساعدة إلى المجتمع ككل؛ ومعالجة الصدمات النفسية لتيسير المصالحة وإزالة الأحقاد؛ ووضع آليات مؤسسية لإتاحة الأراضي وغيرها من الأصول في الوقت الملائم، بما يضمن الإتاحة العادلة لها وفي أسرع وقت ممكن، والنظر في أثر التدخلات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.



من أجل تحقيق أهداف المشروع في ميانمار، كان يجب أن يتعاون أصحاب المصلحة على جانبي النزاع. ولتعزيز التعاون، ركز فريق المشروع اهتمام الأطراف المختلفة على الطموح العام والمشارك للوفاء بالاحتياجات الصحية الأساسية، مع إدارة المخاوف والدوافع الخاصة بالأطراف الفاعلة المختلفة وتيسير المشاركة البناءة. وساعدت الأنشطة من قبيل التدريبات المشتركة على بناء الثقة وإقامة العلاقات الشخصية بين الأفراد.

4 تقييم احتمالات استغلال الأفراد

بعد الأزمة، سواء كانت من صنع الطبيعة أو البشر، غالبًا ما تحدث فجوة في الحوكمة التي تشمل المجتمع بالنظام. ومن أجل الحدّ من الأنشطة غير القانونية يجب التواصل مع المجتمعات المحلية، وعمل الشراكات مع البرامج غير الاقتصادية، ومع الهيئات الحكومية المحلية، والوكالات المانحة المتعددة الأطراف (انظر أيضًا معايير التوظيف).



تحدد إحدى الوكالات فرصة للسوق لصناعة السجاد اليدوي في منطقة بعد خروجها من النزاع. ويتطلب المشروع موارد خاصة بالصبغة الطبيعية والخيوط وأدوات النسيج، وأنشطة التجارة والتصدير. وترى الأسرة المعيشية المنتجة للسجاد فرصة محتملة لتحقيق العائد، فتخرج أطفالها من المدارس للعمل بإنتاج السجاد. وتتدارك الوكالة المشكلة من البداية، وتدخل في شراكة مع الحكومة المحلية والمدارس المحلية وبعض المانحين الدوليين، لتقديم قسائم لتقليل نفقات الأسرة المعيشية وتقديم قسائم طعام للأطفال الذين يذهبون إلى المدارس؛ مما يمنح العائلات حافزًا لإبقاء الأطفال بالتعليم. وتقلل قسائم الغذاء نفقات الأسرة المعيشية، وهو ما يمكن الأسر من استئجار عمال للمساعدة في إنتاج السجاد.

5 الاقتصاد السياسي

توجد دائما في أي سوق شبكة مترسخة من المصالح وعوامل التحفيز والعلاقات والوكالات. وأي تدخل لا يراعي ما هو قائم من عوامل تحفيز تحرك سلوكيات الأطراف الفاعلة في السوق، يخاطر بأن يقابل بالتجاهل في أحسن تقدير، وبالفشل في أسوأ تقدير. ومن ثم، فمن الضروري فهم المصالح وعوامل التحفيز والعلاقات وآليات عمل السوق فهما جيدا، وأخذها في الحسبان أثناء مرحلة تصميم أي تدخل. على سبيل المثال، ستواجه خدمات تحويل الأموال عبر الهواتف الجوال، بطريقة «من القمة إلى القاعدة»، تحديات خطيرة في أية بيئة لا توفر الحكومة لها الدعم الكامل، أو حيث لا يكون هذا من أولويات التنمية. وعلى الرغم من أنه يمكن تبديل عوامل التحفيز مع الوقت، عبر التيسير المتأني والهادف لتحفيز ديناميكيات السوق، فإن القائمين على التنفيذ يجب أن يدركوا نقطة البداية، وأن تكون لديهم استراتيجية للتعامل مع كيفية تحويل ما هو قائم قبل تلك النقطة من عوامل تحفيز وديناميكيات.

6 الحد من مخاطر الكوارث

في المناطق المعرضة للأزمات الكثيرة أو المتكررة، يجب إعداد استراتيجيات مرنة لسبل كسب العيش، وذلك للحد من ضرر الصدمات المستقبلية. وفي حين قد تتباين الأساليب تباينا كبيرا حسب السياق، فقد تشمل الآتي:

- إجراء تقييم سوقي للسلع الأساسية ورأس المال الطبيعي، والخدمات في المناطق المعرضة للأزمات، باستخدام أدوات مثل «تحليل السوق في مرحلة ما قبل الأزمة» (PCMA) (انظر أيضاً المرفق ومعايير التقييم والتحليل).
- إعداد و/أو تعزيز شبكات الأمان الرسمية وغير الرسمية.
- تنفيذ مبادرات «مكونات النظم البيئية الحساسة» (SEI) القادرة على حماية النظم البيئية.
- تنفيذ مشروعات، مثل النقد مقابل العمل، تعيد بناء الأصول المجتمعية أو تحميها.
- ضمان قدرة الأصول والتدخلات المُقدمة على مقاومة صدمات المستقبل (إعداد نظم سوق قادرة على مجابهة التحديات).
- تقديم تدريب حول تنوع الدخل وتطوير المهارات البديلة، بحيث يمكن للأسر المعيشية الاعتماد على مصادر دخل أخرى، إذا أُضرتْ أزمات المستقبل بمصدر من مصادر دخلها (الزيادة قدرتها على التغلب على هذه الأزمات).

وفي حالات عديدة يكون تدهور البيئة من الأسباب الجذرية لوقوع الكارثة. وعادة ما تكون السياسات والبرامج التي تعزز الممارسات المراعية للمناخ والبيئة أقل كلفة وأعلى فعالية وأكثر استدامة مجتمعياً، مقارنة بأعمال البنية التحتية. ولكن عند اللجوء إلى أنشطة التعافي من مخاطر الكوارث القائمة على البنية التحتية (DRR)، فمن الأهمية بمكان أن تعالج هذه الأنشطة الاستدامة البيئية كي لا تزيد المخاطر المحتمل وقوعها في المستقبل، ولا تضرر المجتمعات المجاورة. ويتحتم أن تراعي التدخلات الخاصة بالانتعاش الاقتصادي أساليب الناس التي من الأرجح أن يستخدمونها للتغلب على صدمات المستقبل، ولكن يجب ألا يُنظر إلى آليات التعامل هذه على أنها أهم من الاستمرارية الاقتصادية، في أثناء تصميم البرامج.

مثال 

بعد زلزال 2009 في شمال غرب باكستان، تم إنشاء نظام لتقدير المنح النقدية بأمان وسلامة عن طريق بطاقات الائتمان. وبعد فيضان 2010 في باكستان، تمكنت المنظمات من استخدام النظام نفسه ومن التوسع فيه، مما وفر الوقت والجهد.

مثال 

هناك مشروع نُفذ في تيمور الشرقية باستخدام نموذج متكامل للتعافي من مخاطر الكوارث والتنمية الاقتصادية، لإحداث أثر أكثر استدامة للحد من المخاطر. ففي المجتمعات الضعيفة كانت تتم زراعة الخضروات والموز في أراض بور أو أراض هامشية لتحسين خصوبة التربة وكغطاء أرضي للحماية من التآكل، وفي الوقت نفسه من أجل تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية ولكسب الدخل عن طريق البيع المباشر. وكانت مجموعات المزارعين التي أنتجت كميات معقولة من الخضروات والموز قد فضلت استخدامها في الاستهلاك المنزلي وبيع الفائض للجيران، لتغطية النفقات الصغيرة. وعندما أصبح الأمن الغذائي مشكلة مستمرة بالقرية، أعطى المزارعون أولوية بيع المنتج لجيرانهم، ولبرنامج التغذية في المدرسة المحلية، بدلاً من جني النقود عن طريق بيع المنتجات في أسواق أكبر.

المعيار الأساسي رقم 5 جودة تحديد استراتيجيات التدخل لاختيار الفئة السكانية المستهدفة



تقوم استراتيجية التدخل على تحليل سليم للأسر المعيشية والسوق، وتشجع استخدام الموارد والبنى المحلية كلما أمكن، لمساعدة الأسر المعيشية والمشروعات التجارية المستهدفة في تحقيق النتائج الاقتصادية المرجوة.

ويمكن تحقيق النتائج للفئات المستهدفة عن طريق مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والشراكات، تشمل التدخلات المباشرة وغير المباشرة. ومن المرجح أن تصل التدخلات غير المباشرة (العمل من خلال الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص على سبيل المثال) إلى عدد أكبر من الأسر المعيشية، وأن تكون أكثر استدامة، لأنها تستخدم بنى وشبكات موجودة بالفعل. وفي بعض الأحيان تُفضل التدخلات المباشرة لأسباب تتصل بالقدرة، والجغرافيا، والسياسة المحلية، وما إلى ذلك. ولكن من الأفضل استخدام البنى المحلية، والتنفيذ عن طريق نهج للتيسير كلما أمكن، أو على الأقل لبناء قدرات الأطراف الفاعلة المحلية على تنفيذ النشاط في المستقبل.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد إذا كان قد تم عمل تقييم للوضع الاجتماعي الاقتصادي. وإن لم يكن قد تم، فلا بد من عمل تقييم لتحسين فهم مواطن ضعف الفئات المستهدفة وقدراتها، وما يتبعها من فئات فرعية مختلفة (مثل النساء، والفتيات، والفتية، والرجال، وذوي الإعاقات، وأصحاب هويات النوع الاجتماعي والميول الجنسية غير المتفقة مع العرف السائد، والأقليات العرقية والدينية). ويجب تعزيز حزمة الدعم المقدمة بالمعلومات المستقاة من الأسر المعيشية، واستراتيجيات تخفيف الخطر المستخدمة حاليًا من جانب المجتمعات المحلية التي يمكن تقويتها (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل).
- إجراء تقييم للسوق لفهم أي المواضيع في نظام السوق تحتاج لدعم أكبر، وأي الشبكات والموارد موجودة بالفعل، وما هو التدخل الذي يُرجح أن يكون له أكبر الأثر على السكان المستهدفين وعلى النتائج المرجوة (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل).

- النظر في استراتيجيات التدخلات المباشرة وغير المباشرة على حد سواء، عند تحديد النهج الأكثر فعالية، وتقييم مخاطر استراتيجيات التدخلات المختلفة. ويجب تحديد سبل استخدام الموارد والبنى المحلية، سواء تلك المنفذة بشكل مباشر أو غير مباشر. وعندما يكون استخدام النهج غير المباشرة (التيسير) ممكناً، فمن المرجح أن تزيد استدامة النشاط.
- إذا جرى التفكير في النهج غير المباشرة، ينبغي البدء بالسكان المستهدفين، وتحديد من الذين يقدمون بالفعل السلع أو الخدمات (بكل أنواعها). ويجب معرفة إذا كان من الممكن لهذه الكيانات أن تتكيف وتصبح شريكة في تقديم خدمات الاستجابة.
- يجب استخدام إطار عمل منطقي، أو سلسلة نتائج، أو أدوات أخرى لوصف النهج المستخدم بوضوح. ويُرجح أن يتغير النهج بدرجة ما أثناء التنفيذ ومع تطور الأنشطة، ومن ثم يجب تحديث وصف النهج.
- يجب ضمان أن تتخذ المجتمعات المحلية المتضررة اختيارات مستنيرة، فيما يتعلق بالسلع والخدمات الإنسانية المُقدمة.

المؤشرات الرئيسية

- تستخدم التدخلات تقييمات اجتماعية اقتصادية، وتحليلات لمواطن ضعف السكان المستهدفين ومعلومات السوق، من أجل تصميم حزم الدعم للمجموعات التي عادةً ما تتعرض للإقصاء.
- تُهج التدخلات المستخدمة مناسبة لتحقيق النتائج المرجوة في السياق القائم.
- يحدد تقييم السوق وتحليله الآثار والمخاطر الممكنة والمرتبطة بالتدخلات المختلفة الموجهة لمجموعة محددة من الفئات المستهدفة، ويراعي هذه المخاطر في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها، وتضمينها آليات للتخفيف منها.
- تتضمن استراتيجيات وضع أهداف البرامج واختيارها التخفيف الملائم للمخاطر، والمراعاة الدقيقة للعوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المعنية بالقطاعات المتناهية الصغر من المجتمع.
- تُبرز جميع البرامج وتفسر الصلة بين التدخل المقترح والمزايا المرجوة تحقيقها للسكان المستهدفين.
- تطوير آليات لرصد الآثار اللاحقة بالسكان المستهدفين.

الملاحظات التوجيهية

1 حماية الكرامة

تختلف طريقة تفاعل الأفراد داخل الأسرة الواحدة مع آثار الأزمة. والتقييم الجيد من شأنه وضع سياق لتحديد السبل الأنسب لتحقيق الأثر المنشود للأفراد المستهدفين. ويرجح أن يكون هناك مجموعة كبيرة من القدرات ومواطن الضعف لدى أية مجموعة من السكان المستهدفين. لذا يجب أن تحدد استراتيجيات التدخلات المخاطر وأن تصنفها بحسب السن والنوع الاجتماعي والإعاقة، وأن تسعى للتصدي لها، من أجل دعم جميع مظاهر الكرامة التي يجب أن يتمتع بها الأفراد المستهدفون.

2 فهم السياق الكامل

إن معرفة موضع تنفيذ أي تدخل مسألة تتجاوز عملية تحديد احتياجات المجموعة المستهدفة. إذ يجب أن تنظر أدوات التقييم إلى الأسر المعيشية، والسياقات الاقتصادية التي تعمل فيها، وديناميكيات السوق المختلفة، المؤثرة على سلاسل القيمة التي تعمل فيها هذه الأسر. وقد تساعد هذه التقييمات في تحديد الأنواع المحدية للأثار التي يهدف أي تدخل معين إلى تحقيقها، وفي توضيح المخاطر المحتملة التي قد تحدث نتيجة هذا التدخل. إذ إن النشاط الاقتصادي له عواقب بيئية، يجب فهمها وتخفيف أثرها كلما أمكن (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل).



سعيًا لتعزيز قدرة المزارعين اللائحين على التعامل مع آثار التغير المناخي والتكيف معها، خطت منظمة لزيادة إتاحة مياه الري في المناطق شبه القاحلة. وهذا من شأنه السماح بإنتاج محاصيل عالية القيمة لا تتوفر في ظروف مغايرة بالأسواق المحيطة بهم. وأجرت المنظمة تحليلًا للسوق لتقييم إمكانات إدخال نظام ري فعال يلبي احتياجات السوق المحلية، ولا يتطلب تكاليف صيانة باهظة أو خبرات عالية في الإدارة. وتشاروت مع اللائحين وأشركت جمعيات مستخدمي المياه للإشراف على الإدارة. وهو ما يسّر تقديم تكنولوجيا جديدة، ونموذجًا لاستثمارات الحكومة والمالين في المنطقة؛ كما أدى إلى توليد مصالح جديدة للقيام بأعمال التصنيع والتعبئة على امتداد سلاسل القيمة التي لم تكن محددة في السابق.

3 الاستراتيجيات المباشرة وغير المباشرة

في أحيان كثيرة، عندما تُستخدم التدخلات غير المباشرة على مستوى نظم السوق، يحقق المستفيدون مكاسب أكبر مما قد يحققونه من التدخلات المباشرة مع كل أسرة من الأسر المعيشية. لذا يجب على المنظمات تحليل السياق، واستعراض القدرات والشبكات المحلية، والحكم على كل موقف بناءً على النتائج المتوقعة. ويجب أن تُبنى القرارات على الأثر المتوقع أن يحدث على مستوى الفئات أو المناطق المستهدفة، وربما في هذه الحالة يُنظر في الإمكانيات المحتملة، لتطبيقها على مستوى أكبر وتحقيق الاستفادة.

وقد تكون المساعدات المباشرة هي أفضل استراتيجية، إذا كانت العوائق التي تم تحديدها تتعلق بالأسرة المعيشية الواحدة بصورة واضحة، لا بالإمكانية الأوسع نطاقاً للحصول على التمويل، أو بمشكلات الأسواق. وقد تكون التدخلات غير المباشرة أكثر فعالية إذا كان الدعم المطلوب طويل الأجل، ولم يكن ممكناً التعامل معه عن طريق نشاط واحد فقط. وقد يتطلب أيضاً مجموعة من النهج. وفي حالات عديدة، قد لا يكون دعم الفئات المستهدفة أو عمل الشراكات كافياً لتحقيق النتيجة المرجوة. ومن ثم، فإن تكملة المساعدات بتدخلات داعمة من الأرجح أن تؤدي إلى النتائج المرجوة.

مثال

سعت النساء العاملات بصناعة الصيد في منطقة متضررة من الفيضان إلى إعادة إنشاء أعمالهن الخاصة بتجفيف الأسماك للاستهلاك المحلي والإقليمي. وقبل الكارثة، كُنَّ يجففن الأسماك على غطاء بلاستيكي على الأرض، مما أدى إلى تلوثها وتعرض مكوناتها للرطوبة العالية، وهو ما تسبب بدوره في تقييدهن لبيع منتجاتهن من الأسماك المجففة في الأسواق المنخفضة القيمة. وكانت شركة محلية لتصنيع الأسماك مهتمة بشراء الأسماك محلياً، وكان لديها موظفون يتمتعون بخبرات في التقنيات المنخفضة التكلفة والفعالة، بما يرفع قيمة الأسماك. ولكن الشركة لم تنظر إلى النساء على أنهن شريكات عمل ذوات قيمة عالية. وتم تقديم الدعم المباشر للنساء في تخطيط الأعمال وتشكيل مجموعات العمل، مما مكّنهن من التواصل مع الشركة والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة لها. وفي الوقت نفسه، تم تقديم المساعدة لمصرف محلي لتصميم منتجات القروض لعمليات الصيد الصغيرة الحجم (للرجال والنساء)، مما منحهن سبل الحصول على رأس المال العامل لتوسيع أعمالهن.

4 مراعاة أصحاب المصلحة عند تحليل المخاطر

تلعب البيئة والثقافة المحليتان دورًا مهمًا في تحديد كيفية تفاعل الأشخاص المختلفين في السوق، بناءً على النوع الاجتماعي والدين والعرق والسن والوضع الاجتماعي وحالة الإعاقة وجملة من الخصائص المميزة الأخرى. وتهيئ هيكل السلطة في الأسر المعيشية والمجتمعات الفرص المختلفة، وتفرض القيود المتباينة على قدرة الأفراد على الوصول إلى السوق والفرص القائمة فيه. لذا يتعين فهم أثر هذه الهياكل، ولا بد أن يضع المشروع الاستجابة المناسبة، بأن يأخذ في الحسبان الأدوار التي تحددها هيكل السلطة، وأن يعزز إتاحة الفرص للجميع بالسعي إلى تحقيق التغيير التراكمي أو تعزيزه، وهو الذي يضمن حماية جميع المشاركين (انظر أيضًا المعيار الأساسي 4).

مثال

تمثل النساء في دول عديدة الشرائح الأفقر في المجتمع. ومن ثم، تنفذ منظمات عديدة استراتيجيات تدخل تصل إلى النساء مباشرة. ولكن في بعض الثقافات، تُحدّد أدوار النساء تحديداً واضحاً يجعل التغييرات في أدوارهن مصدر تهديد للمجتمع بأسره. إذ إن إتاحة القروض للنساء لتوسعة أعمالهن على سبيل المثال، هو أمر قد يُنظر إليه بصفته مُهدداً للأزواج، إذ قد يؤدي إلى تحويل شكل العلاقات التفاعلية للسلطة داخل الأسرة. وفي مثل هذه الظروف قد تختار المنظمات العمل مع كبار القرية أو الأزواج أو الآباء - وكل من يكون عرضة لفقد السلطة - لضمان موافقتهم وإظهار المكتسبات الكلية المتاحة على مستوى المجتمع والأسرة، من أجل ضمان قبولهم. ومن السبل الأخرى الممكنة لمعالجة هذا الخطر المحتمل، هو اتخاذ قرار بخدمة العملاء من الإناث والذكور على حد سواء.

5 إظهار الأثر المتحقق

يجب أن توضح جميع التدخلات - المباشرة أو غير المباشرة - كيف ستتأثر الفئة السكانية المستهدفة، وأن تسجل بناءً على ذلك الافتراضات الأساسية. وقد يكون هذا الأمر مهمًا للغاية في استراتيجيات التدخلات غير المباشرة، لضمان أن تحقق المساعدات الفوائد للفئات المستهدفة، مجموعات وأفراد (انظر أيضًا **معايير التقييم والتحليل**). ويمكن أن تساعد أدوات، مثل نظريات التغيير وسلاسل النتائج، في وصف الافتراضات والتغيرات المتوقعة طوال مدة المشروع. وإذا كانت أدوات المشروع هذه ظاهرة للموظفين، ويجري تحديثها بانتظام مع تغير الافتراضات، فمن الأرجح أن تظل التدخلات متسقة مع أهداف المشروع العامة.

معايير التقييم والتحليل



المعيار 1

الإعداد السابق على التقييمات

المعيار 2

تحديد نطاق التقييم بناءً على كيفية استخدام البيانات

المعيار 3

عمليات العمل الميداني شاملة وأخلاقية وموضوعية

المعيار 4

التحليل مفيد وذو صلة

المعيار 5

الاستخدام الفوري للنتائج

المعيار 6

تنفيذ الرصد والتقييم النهائي خلال دورة البرنامج



2 معايير التقييم والتحليل

يتعين القيام بالتقييم والتحليل من أجل إيجاد تصميم برامج الانتعاش الاقتصادي وتنفيذها. ومن الضروري تحليل آليات عمل السوق على امتداد دورة التدخل، لضمان أن تحقق الأنشطة نتائجها المرجوة، ولتحديد فرص تطبيق الأعمال على نطاق أوسع والتهديدات المحتملة للاستدامة. ويشدد هذا الفصل على أهمية استمرار أعمال الرصد والتقييم النهائي للبرنامج، وعلى أن يكون تعميم النتائج واستخدامها وتعديل الأعمال والاستراتيجيات بناءً على النتائج ذات الصلة. وتفترض كل مجموعة من المعايير في «ميرس» استخدام هذا الفصل واستيعابه.

في هذا الفصل تشير كلمة «تقييم» عمومًا إلى التحقيق والدراسة (باستخدام البيانات الأولية والثانوية) قبل (وأحيانًا أثناء) أعمال الانتعاش الاقتصادي. أما كلمة «تقييم نهائي»، فهي تشير عمومًا إلى أعمال الاستعراض والمراجعة التي تتم في نهاية التدخل، بما يحدد مستوى أداء البرنامج وأثره. وعلى المنفذين أن يراعوا الغرض من أي تقييم أو هدفه، وكذا الحاجة إلى عمل تقييمات مرحلية أثناء تصميم المشروع وعملياته التنفيذية. ويجب أن يكون جمع المعلومات مجهودًا تشاركيًا وشاملاً وشفافًا وفعالًا من حيث التكلفة. ويجب مداومة تحديث المعلومات، وأن تكون معلومات ذات صلة بالسياق، وأن تكون البيانات والتقارير متوفرة في المجال العام. ويجب أيضًا أن تؤخذ في الاعتبار مجموعة الأدوات المتوفرة (والمطورة) لتقييم السوق المذكور في المرفق، والتي يمكن أن تساعدك في خيارات التقييم، مع الإشارة تحديدًا إلى المعايير الدنيا لتحليل الأسواق، وهي أيضًا من المعايير المصاحبة لمشروع «اسفير».

معايير التقييم والتحليل رقم 1 الإعداد السابق على التقييمات



تتوفر العناصر الأساسية لإجراء التقييم. وعند وقوع طارئ ما، فإن إعداد التقييم يمكن أن يبني بسرعة على التخطيط السابق والموارد القائمة.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد الدول أو المناطق التي بها نسبة مخاطر عالية والمعرضة للأزمات. ومن أجل الاستعداد للحالات الإنسانية، يجب أن تكون على دراية بالتقييمات القائمة وأن تستخدمها في صنع القرار.
- إعداد قائمة بالمعلومات الأساسية التي يجب معرفتها وأنواع البيانات المستخدمة.
- تحديد قواعد المعلومات القائمة من القطاع العام، أو من مصادر أخرى موثوق فيها.
- إذا لم تتمكن من العثور على معلومات ذات صلة، بعد فحص قواعد البيانات المتوفرة، فقد تحتاج إلى إعداد قاعدة بيانات جديدة، والأفضل أن تغطي فترة ممتدة (مثال: بيانات مقسمة زمنياً).
- تحديد مدى استعداد منظمتك، بتحديد الفجوات الحرجة في البيانات، وتصميم آليات لجمع وتحليل أية بيانات مفقودة بشكل منتظم.
- جمع معلومات أساس محدثة، وإعداد خريطة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، ومواطن الضعف، والصدمات المحتمل وقوعها.
- إعداد الإجراءات والأدوات وقاعدة بيانات المهنيين، بما يمكن من التفعيل السريع في إجراء التقييم.
- في الدول المعرضة للأزمات، يجب تعزيز قدرة فرق التقييم المحلية، بما في ذلك مشاركة العديد من أصحاب المصلحة.

المؤشرات الرئيسية

- أن تتم التقييمات قبل تنفيذ تدخلات البرنامج، وأن تغذي عملية صنع القرار بصورة منتظمة.
- أن تقوم التقييمات على مصادر البيانات القائمة، وأن تُحدَّث بحسب الحاجة، ويجب أن تكون بيانات التقييمات مقسمة بحسب السن والنوع الاجتماعي والإعاقة. وأن تُحلَّل البيانات بناء على هذا التصنيف.
- أن تكون معلومات الأساس ذات صلة ومحدثة ويسهل الوصول إليها سريعاً.
- أن تُحدَّد مصادر البيانات الثانوية.
- أن تكون أدوات جمع البيانات مُصممة لجمع المعلومات اللازمة وسد فجوات البيانات القائمة.
- أن تتوفر خريطة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، والمناطق المعرضة للخطر، والصدمات المحتملة.
- أن تكون الموارد الضرورية (القدرات، والتمويل، والمعدات) جاهزة للتعبئة.
- أن تكون قدرات فرق التقييم كافية لضمان مُخرج عالي الجودة.
- أن تقلل المعلومات، التي يتم جمعها أثناء إجراء أنشطة الاستعداد، من الوقت المنفق على تحضير التقييم وإجراء التحليل.

الملاحظات التوجيهية

1 الأدوات وأطر العمل المرتبطة بالسوق لإجراء التقييمات

يرد في المرفق مجموعة متنوعة من المواد المرجعية. ويجب أن يكون لدى الفرق الأدوات التي يمكن تكييفها لإجراء تقييمات وتقييمات نهائية محددة. وقد يؤدي وجود مكان مركزي تُحفظ فيه هذه الأدوات، بما يشمل ذلك نماذج للتقييمات التي تمت، ويسهل الوصول إليها على نطاق المنظمة - قد يؤدي وجوده إلى مساعدة الفرق الميدانية على اختيار أنواع الأدوات الصحيحة، ومساعدة موظفي التقييم على التعامل اليسير مع الأدوات بشكل أسرع.

2 تحليل السياق

البيانات الثانوية هي معلومات مستقاة مما هو قائم من تقارير وتقييمات (وقد تكون من إعداد منظمة أخرى). والمعلومات الأولية هي المعلومات التي تقوم الفرق بشكل مباشر بجمعها. وبعد استعراض المعلومات وتحليلات السياق القائمة بالفعل، ينبغي تحديد أي البيانات الأولية هي التي يُرجح أن تعزز وتحديث تحليل البيانات الثانوية القائمة. ويجب التفكير فيما يرجح أن يغير بؤرة التركيز (على سبيل المثال، أي نوع من الأزمات يُرجح وقوعه وما هي المخاطر ذات الصلة). وفي سياقات الأزمات، عادة ما تتحقق استفادة أكبر عند التركيز على بيانات السياق السريعة التغير، لذا قد يتطلب الاستعداد للأزمة جمع بيانات أبطأ في التغير لاستخدامها بوصفها بيانات أساس عند وقوع الأزمة. ويجب تركيز جمع البيانات الإضافية على المعلومات المطلوبة لصنع القرار.

مثال

يتكون فريق إتاحة المساعدات الإنسانية المعني بجنوب ووسط سوريا (HAT) من 5 محللين يستعينون بشبكاتهم، بما يشمل ذلك شركاء البرنامج، بهدف تقديم التحليلات الخاصة بالنزاع وما يتصل بها من تنبؤات على مستوى منطقة الاستجابة. وقد أتاح الفصل المبكر بين الفريق التحليلي وفريق البرنامج مساحة لدعم القدرات التحليلية، وإن أدى هذا في البداية إلى تقليص فائدة التحليلات. ويتعاون الفريقان الآن بشكل أوثق، وبدأ فريق HAT في التوسع في تحليل الاقتصاد السياسي ومجالات أخرى.

3 تحليل أصحاب المصلحة

قد يؤدي إعداد قائمة بأصحاب المصلحة المحتملين إلى توفير بعض الوقت عند وقوع أزمة. وهذه القائمة قد تحتاج للتحديث بعد الأزمة، حسب التغيرات. ويجب تذكُّر أن الوصول للأسواق وسبل كسب العيش قد يتغير بناء على السن والنوع الاجتماعي والإعاقة، ولذا يجب التأكد من مشاركة هذه المجموعات جميعًا (انظر أيضًا معيار التقييم والتحليل 2).

4 تصميم نماذج التقييمات

يجب أن تكون هذه النماذج قابلة للتكيف، ومحددة في صلتها بالخطر القائم والسياق الجغرافي. ويجب أن يفكر الفريق في البيانات النوعية المطلوبة (مقارنة بالكمية) وأي نماذج للتقييمات يَرجح أن تحقق التوازن المطلوب. وينبغي التفكير في أي التقنيات (مثل: التابلت، أو الهاتف الذكي) مناسبة أو مفيدة في جمع البيانات. وقد تؤثر مشكلات مثل الميزانية وسهولة الاتصال في مناطق إجراء المسوح على القرار النهائي، إلا إن التقنية المستخدمة يمكن أن تساعد أيضًا في توفير بعض الوقت وتلافي الأخطاء إذا كان موظفو التقييم مدربين بالقدر المناسب. والأفضل عمومًا شراء النظير وتجهيزها قبل وقوع حالة الطوارئ. وإذا كان الموظفون على علم بكيفية استخدامها، فإن استخدام النظير غير الورقية قد يكون فعالًا للغاية في سياق الأزمة.

5 تدريب الموظفين

يجب إتاحة الوقت المناسب لتدريب الموظفين على نماذج التقييمات، واختبار ما إذا كانت الأدوات المستخدمة تؤدي إلى جمع المعلومات المطلوبة. ويجب ضمان فهم كل موظفي أنشطة التعداد للأسئلة، وما قد يحيطها من جوانب حساسة. فمن المعتاد أن تكون لدى الناس تحفظات عند مناقشة الدخل أو النجاح/الفشل في السوق. كما أن الفئات المهمشة في الأوقات العادية (بسبب النوع الاجتماعي أو السن أو الإعاقة، أو كلا السببين) قد تكون حتى أكثر تحفظًا من غيرها (انظر أيضًا معيار التقييم والتحليل 3).

مثال

قام المتدربون بمسح للسوق المحلي، باعتباره جزءًا من نشاط التدريب على إعداد خريطة تحليلية للسوق في حالة الطوارئ (EMMA) في فيتنام، وأعدوا خرائط للسوق الخاصة بالناموسيات. وكان من محصلات التعلم غير المتوقعة من النشاط التدريبي أن الشركات المحلية أصبحت قادرة بسهولة على إنتاج الكميات المطلوبة لإعادة تجديد موضع بالسوق والاستجابة للطوارئ. وتعهد عدة متدربين بتغيير ممارساتهم الشرائية فورًا. وفي الموسم التالي، اشترت منظمات الناموسيات من منتجين محليين.

6 الترتيبات اللوجستية

تغطي نظم السوق مساحة جغرافية واسعة تتجاوز أحياناً نطاق منطقة الكارثة، لذا يجدر التفكير في كيف تؤثر وسائل النقل المتوفرة على نطاق التقييم. ويجب استعراض تشكيل الفرق وضمان المشاركة الملائمة للنساء، كي يتم أيضاً ضم أصحاب المصلحة الذين لا يرتاحون للحديث إلى الرجال.

7 تمويل التقييمات وأعمال الرصد والتقييم النهائي

أصبحت الحاجة إلى زيادة الميزانيات الخاصة بالتقييمات القائمة مفهومة بصورة أفضل. ويمكن تدير التمويل من حكومات الدول المضيفة، ومن المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومن بعض منظمات المجتمع المدني. وتتطور سباقات الأزمات بسرعة، لذا فكلما أمكن، يجب كتابة التقييمات الجارية في المقترحات الخاصة بالمشاريع، لتقديم استجابة أكثر تكيفاً للبرامج. ويمكن أيضاً أن تكون حكومات الدول المضيفة والمانحون مصادر جيدة للمعلومات؛ ففي العديد من الدول والمجتمعات المحلية، قد يكون وجود نظم إنذار مبكر من المصادر المهمة للمعلومات عند تحضير التقييمات.

معيار التقييم والتحليل رقم 2 تحديد نطاق التقييم بناءً على كيفية استخدام البيانات



تقوم القرارات بكيفية استخدام البيانات على الحالة المحددة، وتجمع المعلومات المهمة من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد النطاق الكلي والإطار الزمني للتقييم. وتحديد متطلبات المعلومات ووضع أسئلتك الرئيسية للتقييم، مع مراعاة أن التقييمات هي أدوات صنع القرار.
- إجراء تحليل مبكر لأصحاب المصلحة في عملية تحديد أصحاب المصلحة المناسبين ومستوى مشاركتهم في التقييم. ويجب التكرار والتحديث حسب الحاجة، خلال عملية التقييم كلها.
- استخدام أطر العمل المفاهيمية المستندة إلى الأدلة (مثل: سبل كسب العيش المستدامة) كي تدخل في تخطيط التقييمات والتحليل وتفسير البيانات. ويجب أن تتواءم الأسئلة والأساليب مع الخطة المعنية بالتحليل.
- استخدام ما هو قائم من تقييمات ومصادر للبيانات الثانوية الأخرى قبل القيام بجمع البيانات الأولية. وإذا لم يتم عمل هذا، فسيكون ذلك تبديدا للوقت والموارد. ويجب استعراض المعلومات القائمة، وتشمل معلومات ما قبل الأزمة والدراسات المكتبية، وذلك لتفادي ازدواجية العمل وتحديد الفجوات القائمة في المعلومات، أو المعلومات التي تحتاج إلى التحديث عن طريق جمع البيانات الأولية.
- قبل بدء التقييم، إعداد خطة تقييم بناء على الفجوات التي تم تحديدها، وعلى المعارف اللازمة لصنع القرار، وتخصيص الموارد بفعالية. ولكن يجب إتاحة مقدار كبير من المرونة ما إن أصبح فهم السياق أوضح.
- التنسيق مع الوكالات والمنظمات، أثناء تقييم قطاعات ومجالات تقنية ومجتمعات محلية بعينها، وذلك لتحقيق أفضل استفادة من الموارد والخبرات المتوفرة.

المؤشرات الرئيسية

- يبدأ العمل بوضع نطاق واضح للتقييم، بناءً على العوامل ذات الصلة، ثم توضع خطة للتقييم.
- يتم جمع وتصنيف المعلومات المهمة من أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما يشمل ذلك معلومات حول كيفية تضرر سبل كسب العيش للأسر، ونظم السوق، والعلاقات التفاعلية الاجتماعية السياسية، وديناميكيات النزاع، والاعتبارات الأخرى من قبيل النوع الاجتماعي والشباب والبيئة.
- يقوم تحليل أصحاب المصلحة بتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين ومستوى مشاركتهم في التقييم.
- يُستخدم إطار مفاهيمي واحد أو أكثر، مستندا للأدلة وذو صلة بالسياق، في توجيه عملية التقييم.
- يتم التشاور حول مصادر البيانات القائمة لتقييم مدى توفر المعلومات المطلوبة.
- تستخدم التقييمات نهجا شاملا يضع استراتيجيات الاقتصاد في سياق أوسع نطاقا فيما يتعلق بنظم السوق والاتجاهات الاقتصادية والمؤسسات السياسية والاجتماعية-الاقتصادية.
- التقييمات مراعية للاختلافات العرقية والقبلية والخاصة بالنوع الاجتماعي والثروة القائمة بين قطاعات السكان المختلفة. وتقيس التقييمات اختلافات الفرص الاقتصادية بين هذه المجموعات، وتحدد الأسباب المهمة القائمة أو المحتملة للنزاع أو التهميش.
- التقييمات تشاركية، وتُنفذ في الأوقات المناسبة، وتُدرج التقييمات الموسمية، والأمن، واتجاهات السوق والعمالة، وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والظروف والاتجاهات ذات الصلة.
- تشمل التقييمات مجموعة كبيرة من الأطراف الفاعلة الاقتصادية، بما في ذلك النساء والرجال والشباب وذوو الاحتياجات الخاصة والمسنون، والمنتجون، والتجار، وشركات النقل، والمستهلكون؛ وتشمل أيضا الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية، فضلاً عن وظائف دعم سوق القطاعين العام والخاص.

الملاحظات التوجيهية

1 خطة التقييم

يجب أن تشمل خطة التقييم الآتي: (1) أهداف التقييم، (2) الاستخدام المخطط للبيانات والنتائج، (3) الأطر المفاهيمية المستخدمة، (4) ما يتوفر من وقت وموارد، (5) الأسئلة التي ستتم دراستها والبيانات أو المعلومات التي سيتم جمعها، (6) كيفية جمع البيانات (الأساليب)، (7) الأطراف الذين يجب إشراكهم في العملية ومصادر جمع البيانات.

2 تحليل أصحاب المصلحة

عند إجراء تحليل أصحاب المصلحة، يجب إعداد قائمة بأصحاب المصلحة المحتملين الذين لهم مصلحة متصلة بالتقييم أو لهم تأثير عليه. ويجب طرح هذه الأسئلة: (1) ما مصلحتهم في التقييم، (2) ما تأثيرهم المحتمل على التقييم، (3) ما علاقتهم بأصحاب المصلحة الآخرين، (4) ما قدراتهم أو دوافعهم للمشاركة في الأنشطة التي قد تصمم نتيجة للتقييم. ثم يجب طرح هذه الأسئلة: (1) من يجب إعلامه، (2) من يجب مشاورته، (3) من يجب أن يشارك بنشاط في كل خطوة من خطوات عملية التقييم. ويجب أن يراعي تحليل أصحاب المصلحة إشراك المجتمعات المتضررة والمؤسسات العامة والخاصة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

3 الأطر المفاهيمية

ما إن تختار الإطار المفاهيمي القائم على الأدلة المناسبة، يجب استخدامه في إعداد أسئلة التقييم وضمان جمع المعلومات الكافية لإجراء التحليل. وتساعد الأطر المفاهيمية في تحديد البيانات الأساسية التي يجب جمعها وتحليلها، وفي تنظيم البيانات، وفهم الروابط بين أنواع البيانات المختلفة (انظر المرفق للاطلاع على بعض أمثلة الأدوات والأطر).

مثال

أدوات رسم الخرائط المفاهيمية التي تعين المستخدم على تصور عناصر النظام والعلاقات والأسئلة العالقة، تساعد في تبسيط الحالة الواقعية المعقدة، كي يسهل فهم العلاقات بين الأجزاء المختلفة للنظام. وهي تساعد في توفير «خارطة طريق» لاصحاب المستخدم من موضع الأشياء في الوقت الراهن، إلى الموضع الممكن فيما بعد. انظر المرفق للاطلاع على قائمة بالأدوات.

4 التنسيق في التقييمات

في أحيان كثيرة، قد تتمكن وكالات متعددة من استخدام نفس المعلومات. وقد يؤدي التنسيق مع القطاع العام ومنظومة الأمم المتحدة والمجموعات المشتركة بين الوكالات، إلى مساعدة الوكالات إما على التعاون في مجالات الاهتمام المشترك، أو على التركيز في جهود التقييم المعنية بقطاعات أو مناطق جغرافية لا تغطيها وكالات أخرى. ويمكن أن يؤدي استخدام أدوات، مثل النماذج الموحدة للمقابلات أو التقارير، إلى تيسير التحليل المشترك بين الوكالات، أو داخل مجموعة منها. وهذا مهم خاصاً عندما تحدد التقييمات الاحتياجات التي تقع خارج اختصاص منظماتك (انظر أيضاً المعيار الأساسي 2).

5 نطاق العمل

يجب أن يأخذ نطاق عمل التقييم في الاعتبار ما يلي: (1) الاختصاص التقني والجغرافي للمنظمة أو المشروع القائم على التقييم، (2) معرفة بالنطاق التقني والجغرافي للتقييمات القائمة أو المخطط لها من جانب وكالات أو منظمات أخرى، (3) فهم الاحتياجات المعلوماتية لصناع القرار، (4) الموارد المتوفرة. ويجب أن يأخذ التقييم في الاعتبار جميع الفئات التي قد تتأثر بالأزمة. ويجب أن يتم تعريف أعضاء المجتمع المحلي بنطاق التقييم بوضوح لتجنب التوقعات غير الواقعية.

6 رسم خريطة بالفئات المتضررة من أسر معيشية ومشروعات تجارية ونظم للسوق

عند إعداد نطاق التقييم، لا بد أن يكون النهج ديناميكياً، وأن يراعي أداء الأسواق والأسر المعيشية والمشروعات التجارية المتضررة قبل الأزمة، وكيف تأثرت بها، وكيف تتعامل معها الآن، وما الإمكانيات التي ستتاح لها في المستقبل. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، تعتمد استراتيجيات سبل كسب العيش على الدمج الفعال للأصول والمهارات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والقدرة على الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية وأسواق المخرجات على حد سواء. وقد يكون للأسر المعيشية عدة مصادر دخل متنوعة، وعدد كبير من المساهمين في دخل الأسرة. ومن المهم فهم التوازنات والمقايضات بين مصادر الدخل فيما يتعلق بالنزاع والبيئة والعلاقات التفاعلية بين الرجل والمرأة.

وبالمثل، فإن نجاح المشروعات التجارية في اجتياز فترة الأزمة يعتمد على مجموعة من العوامل الداخلية؛ مثل القدرات البشرية والتقنية، ورأس المال؛ وعلى تفاعلاتها في نظم السوق الأوسع نطاقاً، بما فيها المشروعات التجارية الأخرى، والعملاء، والخدمات المالية وغير المالية، والمُدخلات، والسلع، والبنية التحتية، وأطر العمل التنظيمية. ويجب أن تراعي التقييمات هذه الشبكة المركبة، وأن تحدد وتحلل العلاقات المترابطة فيما بينها.

ويجب دائماً أن تكون الاستراتيجيات الاقتصادية للأسر المعيشية والمشروعات التجارية مترسخة في السياقات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الأوسع نطاقاً. وعلى فريق التقييم محاولة ضم هذه السياقات إلى تقييمه أو جلب خبرات خارجية لتحليل السياقات السياسية والثقافية. وهذا مهم للغاية في حالات النزاع، حيث يجب أن تراعي عمليات إعداد البرامج ديناميكيات النزاع، بما فيها أدوار الأطراف الفاعلة المختلفة، وكيف ترتبط بالأسواق المستهدفة.

وفيما يلي اعتبارات أخرى خاصة بالنطاق:

- الأصول والمهارات وقدرات مؤسسات السوق والهيكل الداعمة.
 - العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، والعلاقات التفاعلية للقوى، بما فيها تلك القائمة بين الرجل والمرأة.
 - الحوكمة في الصناعات المستهدفة.
 - الصلات التي تربط الخطط والبرامج الحكومية وإمكانية الاستفادة منها.
 - السياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة والخاصة بالصناعات الأساسية والأنشطة الاقتصادية؛ بما فيها، وحسب صلتها، الخدمات المالية والنازحون داخليًا واللاجئون والعمل وحماية المستهلك والحيازة وحقوق الملكية.
 - توفر البنية التحتية الأساسية للسوق والخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية، وإمكانية الوصول إليها، وحالتها.
 - ما يتصل من قضايا معنية بإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.
 - أثر الأزمة على الأسواق والأسر المعيشية والمشروعات التجارية، بما فيها كيفية عملها قبل الأزمة وكيفية استجابتها المستمرة بعد الأزمة.
- انظر أيضًا المعايير الدنيا لتحليل الأسواق.

7 التقييمات الأولية والتقييمات السريعة

التقييمات الأولية و/أو التقييمات السريعة هي أساليب سريعة لجمع الحقائق الأساسية حول كيفية تأثير الكارثة على ديناميكيات السوق. ويجب أن تدخل التقييمات الأولية والسريعة في وضع أولويات الاستجابة الفورية، وأن تسلط الضوء على الأمور التي تحتاج لمزيد من التحقيق (انظر المرفق للاطلاع على بعض أمثلة الأدوات وأطر العمل). ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التقييمات السريعة قد تكون محددة زمنيًا. وقد يتغير سياق السوق سريعًا. ويجب التفكير في العوامل الاقتصادية والبيئية أثناء تحديد توقيت التقييم، وتحديد متى قد تطرأ الحاجة لتحديثه، بناءً على الفترة الزمنية التي مرت أو المراحل التي تم تحقيقها في فترة الانتعاش.

مثال 

في النيجر، بثه المنسقون المجتمعيون فريق الاستجابة إلى الزيادة في أعداد الأشخاص الذين ينتقلون نحو بحيرة تشاد. وأعد الفريق تقييمًا سريعًا كشف عن أن أكثر من 10 آلاف شخص وفدوا مؤخرًا ويعيشون على جزر بالبحيرة، ولهم احتياجات ضخمة غير مستوفاة من الرعاية الصحية والمياه النظيفة.

8 مصادر المعلومات

يجب أن تبدأ التقييمات باستعراض البحوث والمعلومات القائمة حول سبل كسب العيش والأنشطة الاقتصادية قبل النزاع. ويجب أن تعتمد على المصادر المحلية والأطراف الفاعلة المحلية، مثل معيبي الأسر المعيشية، وأصحاب المتاجر، والتجار، وكذا على المصادر الخاصة بالاقتصاد الكلي، والمصادر السياسية والدولية. ويجب أن تكون أساليب جمع المعلومات حساسة بالقدر الكافي لتحديد مصادر المعلومات غير الظاهرة، مثل الفئات المهمشة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية أو السوق السوداء. ويجب أن تسعى التقييمات إلى التحقق من صحة البيانات بالرجوع إلى مصادر متعددة، بما فيها التقييمات من منظمات أخرى، ومتى أمكن، أن تستخدم مصادر بيانات أولية وثانوية. وفي الحالات العالية المخاطر، أو حالات الظهور السريع للمخاطر، قد لا تتمكن البرامج من الانخراط في عملية تعاونية كاملة أو من الترتيب لجمع البيانات الأولية.

9 البيانات غير الضرورية

لا تُجمع بيانات غير ضرورية؛ ففي حالات عديدة يكون قد جمع نفس البيانات أشخاص آخرون. لذا يجب جمع البيانات الأولية فقط عندما يكون هناك فهم واضح لاستخدامها المحتمل. ويمكن أيضاً أن يؤدي جمع البيانات الأولية إلى إيصال رأي أصحاب المصلحة الرئيسيين المتضررين من المشكلة.



دأبت وحدة تقييم ورسم خرائط مناطق الضعف، في برنامج الأغذية العالمي، على جمع معلومات عن أسعار السوق الخاصة بأغلب الأغذية الرئيسية المستهلكة، لتعزيز القدرة على تحليل الأمن الغذائي. وهذه البيانات الآن مجمعة ومتوفرة على الإنترنت تحت اسم مخزن VAM لبيانات أسعار الأغذية والسلع «VAM Food and Commodity Price Data Store». وتستفيد قاعدة بيانات برنامج الأغذية العالمي من خبرتها الطويلة الأمد في جمع بيانات الأسعار، والتي قامت بجمعها المكاتب القطرية للبرنامج، أو جمعتها هيئات حكومية وطنية ومنظمات شريكة، وهي تمثل مصدرًا للمعلومات والتحليلات لمساعدة المهنيين والأكاديميين والطلاب وأي شخص مهتم بالأمن الغذائي وتحديثًا ديناميكات السلع الغذائية الأساسية. ولا يكون في العادة ضروريًا جمع بيانات التسعير، إذ أن هذا الدليل المرجعي يقدم معلومات جيدة عن اتجاهات الأسعار على مدار فترة زمنية طويلة.

معيار التقييم والتحليل رقم 3 عمليات العمل الميداني شاملة وأخلاقية وموضوعية



تجمع التقييمات البيانات من مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة باستخدام أساليب أخلاقية وموضوعية وشفافة وشاملة للجميع، بالتركيز بشكل خاص على مواطن الضعف وآليات التعامل مع التحديات. ويُفضل اللجوء للأساليب التشاركية متى أمكن.

الإجراءات الرئيسية

- تقديم التدريب الملائم للعاملين بالتعداد لتحسين جودة البيانات. ويجب معالجة التوقيت أو الأوضاع الموسمية، والأمن، والشفافية، والتحديات المحتملة، باعتبارها جزءاً من عناصر التدريب.
- جمع بيانات التقييم باستخدام أساليب موضوعية لضمان جودة البيانات.
 - تكييف الأساليب وفق إمكانياتك للوصول المادي للبيانات (مثال: جمع البيانات عبر الهواتف المحمولة).
 - تجربة أدوات جمع البيانات وتعديلها حسب الاقتضاء.
 - التحقق من صحة البيانات وتنقيحها على أرض الواقع الميداني بمقارنتها ببيانات أخرى.
 - النظر في أمر استخدام التكنولوجيا للرصد الآتي، الذي يتيح فحص البيانات فور جمعها للتأكد من عدم وجود أخطاء.
- جمع بيانات التقييم باستخدام أساليب شاملة للجميع وتشاركية وأخلاقية، ولا تعرض أمن المشاركين للخطر أو تضر بسلامتهم العقلية. (لاحظ أن أساليب الشمول والأساليب التشاركية قد تتعارض أحياناً مع الأمن، لذا يجب أن تتوخى الفرق الحكم السليم).
 - إخطار المشاركين بالسبب الأساسي من عمل التقييم واستخدام البيانات (الموافقة المستنيرة).
 - عدم الإفصاح عن هوية المشاركين (ما لم يُطلب بخلاف ذلك).
 - ضمان أن عملية جمع البيانات لا تعرض المشاركين للضرر أو تضييع وقتهم.
- وضع نظم لتحسين جودة البيانات ميدانياً.
- ضمان أن يراعي تكوين فريق التقييم اعتبارات النوع الاجتماعي والسن والإعاقة والاختلافات الثقافية للمجتمعات المحلية المشاركة فيه.
- السعي لإشراك جميع الأطراف الفاعلة المحتملة التي قد تشارك في أحد الأنشطة الاقتصادية (تجار الجملة والتجزئة، والمصنعون، والمشترون، وغيرهم في سلسلة القيمة).

- إجراء المقابلات بلغة وصياغة يسهل على المشاركين فهمها.
- توضيح التوقعات مباشرة قبل عملية المقابلة (تفادى تقديم أي وعود).
- احترام العادات المحلية أثناء عملية المقابلة.
- وضع جدول زمني للمقابلات، أو إعداد الملاحظات، أو عمل الزيارات الميدانية في أوقات مختلفة من اليوم، لضمان فهم جميع الأنشطة الاقتصادية اليومية أو السكان الذين ربما يكونوا غير ملحوظين ولم يكشف التقييم عنهم.
- وضع جدول زمني للمقابلات/الملاحظات لعمل رصد أسبوعي، أو رصد فعاليات السوق الرئيسية.
- مراعاة الإرهاق المحتمل أن تشعر به الأسر المعيشية من نشاط التقييم والتخفيف منه، وهي الأسر التي يتكرر تقييمها وتعاني من الصدمات النفسية (انظر أيضًا مبدأ الحماية رقم 4 الوارد في كتيب اسفير: حماية الكرامة الإنسانية).

المؤشرات الرئيسية

- مصادر البيانات متنوعة ودقيقة وعالية الجودة، وعملية جمع المعلومات تعاونية وتشاركية قدر الإمكان.
- الأساليب المستخدمة في جمع البيانات حساسة لتحيزات الأفراد الذين أدلوا بمعلوماتهم وتحيزات جماعات المصالح، مع مراعاة احتمالات اشتداد النزاع.
- التحقق من صحة البيانات من مصادر متعددة وباستعمال وسائل عديدة.
- عدم تسبب الأساليب المستخدمة في تعريض الأشخاص الذين يجرون المسوح، أو من يشارك فيها، لمخاطر تهدد أمنهم.

الملاحظات التوجيهية

1 أمن القائمين على التقييم والمشاركين فيه

قد يكون الموقع أو التوقيت الذي تتم فيه أي مقابلة لإجراء التقييم يمثل خطراً قد يلحق إما بفريق التقييم و/أو من يشارك فيه. وعلى فريق التقييم مراعاة جانب الأمن في اختيار مواقع المقابلات وتحديد الأماكن والمواقف المناسبة لإجرائها. وبأي حال، يجب ألا تعرّض المقابلة القائمين عليها أو المشاركين فيها لخطر لا داعٍ له، قد يلحق بهم الضرر البدني أو النفسي (مثال: تجديد الشعور بالصدمة النفسية). ويجب الحصول على موافقة المشاركين بعد تزويدهم بما يلزم من معلومات، متى أمكن.

2 التحيزات وجماعات المصالح

يجب أن يكون التقييم مراعيًا لجماعات المصالح المختلفة، وللتحيزات التي قد تكون قائمة بين المشاركين. وعلى الباحثين استخدام أسئلة لا تدفع المشاركين بالإجابة في اتجاهات معينة، والتحقق من صحة البيانات بالرجوع لمصادر متعددة. ويشجّع التحقق من صحة البيانات باستخدام مصدر أو أسلوب بديل، والتحقق من صحتها بالرجوع إلى مصادر متعددة، واستخدام أساليب متعددة .

مثال 

أراد موظفو البرنامج فهم ممارسات الزراعة لتوفير حزم انتعاش مناسبة. وعندما سأل القائمون على التعداد: «من يتخذ قرارات الزراعة؟» قال الأغلبية العظمى للمشاركين إن الزوج هو الذي يتخذ القرار. وانتهى الأمر بأن أوضحت إحدى القائمات على التعداد لقائد الفريق أن النساء يشعرن بأنهن قد يجرحن أزواجهن إذا اعترفن بأنهن متخذات قرارات الزراعة. وأعيد صياغة السؤال بحيث أصبح «من يقوم على زراعة أي المحاصيل» وذلك لتحديد أفضل للاختلافات بين أولويات العمل بالزراعة بين الرجال والنساء.

3 الشفافية

من الضروري توضيح التوقعات؛ إذ يجب تحري الوضوح حول كيفية استخدام البيانات، وما المقابل الذي سيُمنح (أو لن يُمنح) للمشاركة في التقييم.

4 اختيار الأساليب

يجب اختيار أساليب بسيطة وموجزة وقادرة على تقديم معلومات محددة وفق النوع الاجتماعي والسن، وإذا أمكن، مصنفة حسب الثروة وسبل كسب العيش. ويجب تطبيق الأساليب التي - بالإضافة إلى مراعاتها للثقافات - تشجع وتيسر مشاركة الفئات المهمشة (بمن فيها النساء وذوي الإعاقات والمسنين)، وتضم من لاح لهم في التحدث بالمجال العام. (انظر الأدوات في المرفق، وتحديدًا أداة سبل كسب العيش وتحليل المخاطر للجماعات (CLARA)، لمزيد من التفاصيل عن الأساليب بشكل عام، وعن تضمين الفئات المهمشة)

5 التوقيت

يجب إدراك فترات العرصة المتزايدة للخطر، بما تشمل من تغيرات موسمية في العرض/الطلب والأسعار ومواسم الجوع في انتظار الحصاد.



تم تحضير معلومات الأساس لمشروع أثناء موسم حصاد كان جيدا للغاية. وعندما حل الجفاف في العام التالي، تطلبت استجابة المنظمة استخدام مصادر بيانات إضافية لفهم ما يُعتبر «عاديًا» أو ما المتوسط في السنة، من أجل تقديم المستويات المناسبة من المساعدة.

معيار التقييم والتحليل رقم 4 التحليل مفيد وذو صلة



تحليل البيانات والمعلومات يتم في التوقيت الصحيح، وهو شفاف وشامل للجميع وتشاركي وموضوعي وذو صلة بقرارات البرمجة .

الإجراءات الرئيسية

- تنقيح وتنظيم البيانات بشكل كامل قبل التحليل.
- تنسيق التحليل مع الأطراف المحلية الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية (القطاعان العام والخاص).
- تنفيذ الافتراضات فور الحصول على البيانات الأولية. ويجب التحقق من صحة المعلومات بالرجوع إلى مصادر متعددة عند الاقتضاء.
- المفاضلة بين التحليل العميق وضرورة الإسراع في مشاركة النتائج من أجل صنع القرارات واستجابة البرامج.
- ضمان إدراج خطة التحليل بالقدر المناسب في مراحل الاستعداد والتخطيط والعمل الميداني (انظر أيضاً معايير التقييم والتحليل 1 و 2 و 3).
- مراجعة نموذج التحليل وعرض النتائج لضمان فهمها من جانب قطاع من المستخدمين (ليس المتخصصين فحسب).
- يجب التحقق من صحة نتائج التحليل مع مجموعة متنوعة من أعضاء المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الآخرين.

المؤشرات الرئيسية

- المُخرجات التحليلية تستخدم منهجيات وأدوات حديثة متى أمكن (مثل الاستشعار عن بُعد، والبيانات الكلية، وجمع البيانات عبر الهواتف المحمولة، والحصول على ما يلزم من مُدخلات بالاستعانة بمساهمة عدد كبير من الأشخاص، بدلاً من القياسات الاقتصادية والإحصاءات)، ولكن يجب أيضاً التأكد من أن التحليلات المعقدة تقدم نتائج واضحة وبسيطة.
- الوصول إلى النتائج التحليلية في وقتها، وتوفير معلومات مفيدة وتفصيلية من أجل تصميم البرنامج (مثال: مقسمة بحسب الفئات المستهدفة والمواقع وأنواع الأنشطة).
- استناد نموذج وتصميم البرنامج إلى نتائج تحليلية قوية.
- إشراك أصحاب المصلحة من جميع المستويات في التأكد من صحة التحليل.
- معاملة البيانات باعتبارها سلعة عامة وتعميمها إلى أبعد مدى ممكن، مع مراعاة جوانب مثل المساءلة والأمن والحماية.
- رصد العناصر التي يتوصل إليها التحليل.

الملاحظات التوجيهية

1 المفاضلة بين السرعة والعمق

المفاضلة بين التحليل العميق وضرورة الإسراع في تقديم النتائج هي أمر مهم لا سيما أثناء مرحلة الاستجابة الفورية، ولكنها تكاد تكون حاضرة في جميع التقييمات. ومن وسائل تحقيق التوازن السليم معرفة من سيستخدم المعلومات، ومستوى التفاصيل المطلوبة لصنع القرار، وكيف تتصل هذه الأسئلة بالنطاق العام للتقييم. وإذا كان يرجح أن تستغرق بعض عناصر التحليل وقتًا أطول، يمكن للفريق النظر في إصدار تقارير متعددة: إخراج البيانات المبسطة سريعًا متى أمكن، ثم إصدار تقارير تحليلية تتطلب وقتًا أطول.

2 استعراض النطاق وأخذ المجتمعات في الاعتبار

في أول التحليل، يجب البدء بفهم واضح للنطاق. ما الغرض الرئيسي من التقييم ككل؟ وبناء على الخطة التي تم وضعها مسبقًا، ما الأسئلة الرئيسية التي يجب الإجابة عليها؟ ويجب التفكير أيضًا في المستخدمين النهائيين للتحليل؛ ما المعلومات التي يجب أن تتاح لهم لاتخاذ قرارات جيدة للبرنامج؟ هل سيستجيبون بشكل أفضل للأرقام أو التمثيل النوعي للبيانات؟ ويساعد فهم التفضيلات واستخدامات التحليل الكامل في أن يركز الفريق على أهم عناصر التحليل، وألا يبدد الوقت في عمل حسابات من غير المرجح استخدامها.

3 التحقق من صحة التحليل

عندما يشارف التحليل على الانتهاء، يجب التحقق من صحته مع أصحاب المصلحة المختلفين على كل المستويات، وذلك للمساعدة في التأكد من أن التحليل مفيد وذو صلة بسياقاتهم المختلفة. ويتم التحقق من صحة التحليل في شكل اجتماعات أو ورش عمل تُعرض فيها النتائج، ومن لديهم معرفة بالوضع يقدمون معلومات حول مدى معقولية النتائج أو «صحتها». ويجب التأكد من الاستماع إلى آراء الفئات الضعيفة (مثل: النساء، والمسنون، وأصحاب الإعاقات) أثناء عملية التحقق من صحة التحليل.

4 إدارة التحيزات

يجب توخي الوضوح الصريح بشأن أية تحيزات محتملة ومتلازمة في التحليل وعرضه. وعندما يظل الموظفون واعين للمصادر المحتملة للتحيز ويركزون عليها، فبوسعهم مساعدة المشاركين في التعبير عن أصدق الآراء. وقد يؤدي أحيانا استخدام التكنولوجيا دون قصد إلى تحيزات جديدة، إذا قللت الشفافية، أو تطلبت مستوى معيناً من التعليم، أو انطبقت على الأدوار المفروضة على المرأة. لذا يجب محاولة استخدام نُهج عرض تجعل المعلومات متاحة بسبل عديدة ولقطاع عريض من أصحاب المصلحة.

5 تحريّ المرئنة

يجب الاستعداد للمفاجآت، والانفتاح للحركة في الاتجاهات المختلفة عن التوقعات. فالتقييمات لا تؤكد (ويجب ألا تؤكد!) دائماً الاعتقادات السائدة.

معيار التقييم والتحليل رقم 5 الاستخدام الفوري للنتائج



يتم اتخاذ خطوات فورية لضمان تبادل نتائج التقييم واستخدامها في البرمجة والسياسات وأنشطة المناصرة والقرارات المعنية بالتواصل.

الإجراءات الرئيسية

- ضمان سرعة جمع بيانات التقييم والتحليل في تقارير وملخصات وعروض.
- إجراء تحليلات للاستجابة، لتحديد خيارات الاستجابة المناسبة بناء على نتائج التقييم.
- استخدام نتائج التقييم لتدخل في تصميم البرنامج، أو تعدّل البرامج القائمة.
- تعميم النتائج على الفئات المستهدفة ذات الصلة، داخليا وخارجيا، وجعل النتائج متوفرة في المجال العام.
- إعداد نموذج لعرض ما تم الخروج به من نتائج، أو خلاصات، أو نتائج، تكون صلتها أقوى بالفئة المستهدفة ويمكن إطلاعها عليها.
- ترجمة نتائج التقييم إلى اللغة (اللغات) ذات الصلة، لتوسيع نطاق استفادة الفئات المستهدفة، وتوفيرها، وإمكانية فهمها. وإطلاع قطاعات السكان التي جرى مشاورتها على نتائج التقييمات.
- استخدام نتائج التقييم بوصفها أدوات للمناصرة، متى كان ملائما، للتأثير على القرارات الخاصة بالسياسات.

المؤشرات الرئيسية

- دور التقييمات في تشكيل جميع مشروعات الانتعاش الاقتصادي.
- دور بيانات التقييم وتحليلاته في تشكيل نموذج البرنامج وتصميمه.
- تعميم نتائج التقييم لتقديم التوجيه المناسب لصناع القرار (انظر أيضًا المعيار الأساسي 2 من **معايير اسفير: التنسيق والتعاون**).
- نشر نتائج التقييم وتوفيرها فوراً لأصحاب المصلحة، لتعظيم أثرها على عمليات صنع القرار ومراعاة الحساسيات التي قد تكون قائمة.
- تقديم نتائج التقييم بلغة وصيغة واضحتين وملائمتين للفئة المستهدفة.

الملاحظات التوجيهية

1 تحليل الاستجابة

يشمل تحليل الاستجابة ذكر مجموعة خيارات الاستجابة المحتملة بالكامل (بما فيها خيارات الشراء النقدي والعيني، أو خيارات دعم السوق)، وتحليل الجدوى، والفجوات، والأولويات، واستكشاف مخاطر الأسواق وفرصها، وأخيرًا ترتيب أهم أشكال الاستجابة حسب الأولوية. ويجب أن يكون التحليل تشاركيًا قدر الإمكان، بما يتيح تشكيل توافق للآراء وبناء جسور التواصل مع أصحاب المصلحة. وعند ترتيب أشكال الاستجابة في أولويات، يجب أخذ بعض المعايير في الاعتبار، ومن بينها مردودية التكلفة وفعاليتها، وأثر السوق، والقدرات المؤسسية، والتفضيلات الشخصية، والمقبولية السياسية.

2 التعميم

يشجع توزيع نتائج التقييمات على التعاون في إعداد برامج الانتعاش الاقتصادي. ويؤدي إشراك صناع القرار والعمل مع الشركاء والسلطات المحلية خلال عملية التقييم كلها إلى جذب انتباه الجميع إلى النتائج ما إن توفرت، ويشجع على الثقة والتعاون. وعندما يشير التقييم إلى ضرورة القيام بإجراء، فإن تقديم عرض مشترك إلى صناع القرار (المانحون، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومة) يمكن أن يعطي زخماً ومعنى للمسؤولية المشتركة والملكية للبرنامج وأنشطته (انظر أيضاً المعيار الأساسي 2). ويجب إطلاع السكان المتضررين والأطراف الفاعلة في السوق بصورة واضحة على نتائج التقييمات والقرارات المتخذة.

مثال

كان الفريق القيادي للجنة الإنقاذ الدولية (IRC) في النيجر يحتفظ بقنوات اتصال رسمية وغير رسمية مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين والسلطات المحلية. وكانت التحديثات المنتظمة تداوم على إطلاع المانحين على تطورات الموقف، وهو ما يسر على لجنة الإنقاذ الدولية إعادة التفاوض على المشروعات والعقود والحصول على تمويل لمشروعات جديدة للوفاء بالاحتياجات المستجدة. وفي حالات قليلة، دفعت المعلومات التي وفرتها اللجنة منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني الدولية للاستجابة. ولكن ظهرت تحديات في الوفاء بالتزامات تدشين أنشطة جرى تنفيذها بعد توزيع تقييم متعدد القطاعات للجنة صادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ولم يكن هناك منسق رسمي للجنة لبعض الوقت، مما جعل من الصعب مساءلة الأطراف الفاعلة المختلفة.

3 الصيغ المناسبة

يجب أن تفي نتائج التقييمات بالاحتياجات المحددة للفئات المستهدفة المختلفة وعلى جميع مستوياتها. وعادةً ما يتبع صناع القرار وقت الأزمة جداول زمنية مزدحمة للغاية ويعملون في ظل قيود زمنية صارمة. ويجب مراعاة متطلبات المستخدم عند تحديد نوع وحجم المنتج المعلوماتي ومستوى التفاصيل التقنية. فعلى سبيل المثال، قد يطلب مديرو البرامج الأقدم مذكرة قصيرة من صفحة أو صفحتين، وقد يطلب الشركاء المتعاونون عرضاً، وقد يكون التقرير التقني الأطول مناسباً لاختصاصي الرصد والتقييم النهائي. وقد يكون ملائماً عقد اجتماع مع أفراد المجتمع المحلي أو جمعيات المنتجين، لإطلاع المشاركين في المقابلات والأشخاص المتضررين على نتائج التقييم. ويمكن تعميم التقييمات والنتائج الكبيرة والشاملة تحديداً بأكثر من صيغة. وقد تكون الخرائط والرسوم التوضيحية فعالة للغاية لعرض المعلومات حول توزيع الأصول المادية، والموارد الطبيعية، ومواقع الناس وحركاتهم، وغيرها من أمور مثل: أثر الكارثة في إقليم ما بجميع أنحاءه).

معيار التقييم والتحليل رقم 6 تنفيذ الرصد والتقييم النهائي في جميع مراحل دورة البرنامج



التقييم المستمر والمتكرر لأداء البرنامج وأثره في جميع مراحل دورة البرنامج.

الإجراءات الرئيسية

- في أثناء تصميم البرنامج، يجب إعداد نظرية للتغيير، وإطار عمل منطقي أو سلسلة من النتائج المتوقعة من أي تدخل معين، والإعداد الدقيق والواضح للافتراضات والمخاطر في كل مراحل البرنامج.
- تحديد المؤشرات المناسبة، على كافة مستويات إطار العمل المنطقي، لقياس كل نتيجة متوقعة في كل مراحل أي تدخل.
- تحديد أساليب جمع البيانات المناسبة وعدد مرات تكرارها لكل مؤشر، بناء على الجدوى، والإطار الزمني للنتائج المتوقعة، وكيفية استخدام البيانات.
- تصميم استراتيجية لتحليل بيانات الرصد، وتعميم النتائج، واستخدام البيانات في مراجعة البرامج وتحسينها، بما يشمل ذلك التغذية الراجعة من جميع أصحاب المصلحة والتغذية الراجعة المقدمة إليهم.
- رصد البرامج عن طريق الجمع والتحليل المنتظمين لبيانات المؤشرات الرئيسية.
- رصد تغيرات السوق الأوسع نطاقاً، التي تحدث أثناء تنفيذ البرنامج.
- المتابعة الدقيقة لتكاليف البرنامج ذات الصلة.
- عقد اجتماعات متابعة منتظمة واستراتيجية لاستعراض بيانات الرصد، بما يضمن أن تكون البرمجة في تطبيقها مستجيبة للاحتياجات المحددة في التقييمات.
- اتخاذ قرارات استراتيجية حول متى يكون التقييم النهائي للأثر الخارجي ضرورياً أو مفيداً، وإذا كان ذلك احتمالاً قائماً.
- تقييم مدى أهمية التقييمات والتحليلات المبدئية، وما إذا كانت توجه قرارات البرنامج بالشكل المناسب.
- مع تغير أوضاع السوق، يجب مراجعة وتحديث التقييمات والتحليلات الأصلية، بالاستعانة بالبيانات والمعلومات الإضافية حول الأوضاع الاقتصادية أو تلك المتعلقة بالأسر المعيشية، وإفساح المجال لتغيير البرامج.

المؤشرات الرئيسية

- تحديد واضح لنظرية تغيير، أو إطار عمل منطقي، أو سلسلة نتائج، أو كل هذه الأمور مجتمعة، في أثناء تصميم البرنامج.
- جمع وتحليل بيانات الرصد بشكل منتظم.
- استخدام البرامج لبيانات الرصد والتقييم النهائي في اختبار العمليات والافتراضات الأساسية، والتحقق من الآثار المتوقعة وعمل مراجعات متى كان ضروريا.
- التقييمات والتحليلات مستمرة، ومدمجة بعمليات البرنامج، بما يتيح الرصد مع تطور البيئة السياسية والأسواق.
- إجراء مزيد من التحليل لبيانات الرصد في التقييم النهائي، لتحديد ما إذا كان البرنامج قد نجح في تحقيق النتائج المتوقعة (الأداء والأثر) وما إذا كانت التقييمات المبدئية مناسبة ومفيدة لتصميم وتنفيذ البرنامج.

الملاحظات التوجيهية

1 منطقية أطر العمل أو سلاسل النتائج

يجب أن يتابع رصد وتقييم البرنامج أنشطة ومخرجات المشروع، وأن يتحقق بشكل منتظم من صحة الافتراضات التي تستند إليها أنشطة البرنامج والآثار المتصورة، مع الاحتفاظ بصلة واضحة وموثقة بين أنشطة البرنامج والأثر المنشود. وهو ما يتيح تحديد الواضح لنظرية للتغيير، أو إطار عمل منطقي، أو سلسلة نتائج، أو كل هذه الأمور مجتمعة، في أثناء مرحلة تصميم البرنامج. ويجب أن تكون المؤشرات ذات صلة مباشرة بالتتابع المتوقع للنتائج أو التغييرات، على كافة المستويات، من أجل ضمان الجمع والتحليل المناسبين للبيانات (انظر معايير قياس النتائج الخاصة بلجنة المانحين المعنية بتطوير المشروعات التجارية (DCED) في المرفق). ويجب التعامل على نحو منفتح مع النتائج غير المتوقعة والتي لا ترد في إطار العمل المنطقي.

2 الرصد المنتظم

يؤدي الاستمرار في الرصد والتقييم النهائي والمساءلة والتعلم إلى تمكين البرامج من التكيف مع التغيرات المستمرة والسريعة أحياناً، ومع سياقات الأسواق في حالات الطوارئ. والتغيير في الأهداف الموضوعية في البرنامج، أو في تصميمه، أو في موقعه، أو في التدخل الذي يحدده، قد يحسّن جودة البرنامج، ويتم تنفيذه أحياناً عن طريق نهج مرحلي (على سبيل المثال: استهداف مختلف في الاستجابة الفورية عنه في أثناء مرحلة الانتعاش)، مع الانتظام في التواصل مع المانح بما يساعد على ضمان جودة البرنامج وشفافيته. وبدلاً من الاعتماد على التقييمات السنوية ونصف السنوية، يجب أن تقوم البرامج بجمع وتحليل بيانات رصد بانتظام، لتوفير المعلومات الآنية لصنع القرار وإدخال التحسينات على البرنامج. وأفضل وسيلة لتحقيق هذا هي الرصد المنتظم والمنهجي الذي يتابع مخرجات البرنامج ومحصلاته والعوامل الحساسة في البيئة الخارجية. ويجب أيضاً ربطه بالمحصلات الناجحة والآثار المتوقعة. وهذا يحافظ على استجابة البرنامج للأوضاع المتغيرة، كي يمكن تعديل البرامج أو المؤشرات ذات الصلة متى اقتضت الحاجة. ويمكن استخدام بيانات خالصة لجمع كم صغير من المعلومات بشكل متكرر نسبياً، مع الاستفادة من التكنولوجيا ذات الصلة عند الضرورة.

مثال 

أثناء أزمة الإيبولا في غرب أفريقيا، تم استخدام منصة تكنولوجية في جمع بيانات على المستوى القطري وإتاحة بيانات الرصد الكاملة لجميع الشركاء عن طريق بوابة على الإنترنت. وقد استفاد منها الأشخاص الذين اطلعوا على التحليل في ورش العمل بها أو تفاعلوا معها. على سبيل المثال، أعاد بعض الشركاء توجيه أنشطتهم في التعبئة استجابةً للبيانات على مستوى النشاط الواحد، المعنية بالتغطية الجغرافية ووسائل التعبئة.

3 التحديات المستمرة للتقييمات

تتسم بيانات النزاع والأزمة بالديناميكية؛ لذا يجب الاستمرار في جمع البيانات وتحليلها للحفاظ على الاستجابة للبيئة السريعة التغير. وقد تؤدي مراجعة التقييمات إلى تحديد النتائج التي لم تستهدفها البرمجة، وإلى مساعدة المنظمات في إجراء تعديلات لتخفيف الآثار السلبية على الأسر المعيشية، أو لتعظيم أية فوائد إيجابية غير متوقعة لنشاط ما (انظر أيضاً معيار المعايير الدنيا لتحليل الأسواق 5).

معايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق



المعيار 1

توزيع الموظفين المعيّنين بنظم الأسواق بعد الأزمة مباشرة

المعيار 2

التنفيذ المبكر لتحليلات نظم السوق وتكرار تكييفها

المعيار 3

ضرورة التكيف والوعي للمخاطر

المعيار 4

العمل مع الأطراف الفاعلة القائمة بالسوق
وإستخدام نُهج للتيسير

المعيار 5

دعم مقومات استمرارية ونمو المشروعات التجارية
ونظم الأسواق



معايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق

3

يُقصد بتطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق تقديم الدعم للأنشطة الاقتصادية وأنشطة سبل كسب العيش للأفراد والشركات. وبهذا يشمل كل شيء، بدءاً بالعاملين المستقلين، وانتهاءً بالعمليات التجارية الكبيرة، سواء الرسمية أو غير الرسمية.

وسبل كسب العيش هي الاستراتيجيات الاقتصادية التي يستخدمها الناس للاحتفاظ بالأصول والانتفاع بها ونقلها من أجل توليد الدخل. والمشروعات التجارية التي يديرها أصحاب المشروعات والمزارعون هي نقطة الدخول لفهم نظام السوق. وقد تدعم التدخلات الخاصة بسبل كسب العيش ونظم السوق الأسر المعيشية أو المشروعات التجارية دعماً مباشراً، أو تستخدم نهجاً غير مباشرة لتساعد نظام السوق بالكامل أو سلسلة القيمة في الانتعاش، أو لتعمل بمستوى أعلى من الفعالية. وتشجع هذه المعايير على دعم سبل كسب العيش ونظم الأسواق، قبل الأزمة وفي أثنائها وبعدها، من أجل دعم قدرة الناس على الحصول على السلع والخدمات الضرورية، بما يساعد الأسر المعيشية المستهدفة على استقرار دخلها أو زيادته (انظر أيضاً المعيار الأساسي 1). وعادة ما يقتضي الأمر التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) والتنسيق على مستوى كل القطاعات (انظر أيضاً المعيار الأساسي 2).

والهدف من هذه المعايير توجيه البرامج التي تسعى لتحقيق الاستقرار في دخل قطاعات السكان المستهدفة أو زيادته، ومن شأن استخدام هذه المعايير تقليل اضطرابات السوق. وقد يوصف هذا المفهوم لدى العديد من المشروعات التجارية على أنه زيادة المبيعات أو النمو أو التنافسية، ولكن تظل النتيجة النهائية زيادة الدخل أو تعزيز استقرارها.

وفيما يلي أمثلة لتطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق:

- دعم الأفراد عن طريق تقديم الدعم التقني أو الأصول، من أجل بدء المشروعات التجارية أو استئنافها، بعد أزمة في سوق قادرة على الاستمرار (مثال: أن يقوم النازحون داخليًا باستئناف الأعمال التجارية بعد الأزمة).
- تيسير تدفق المعلومات التجارية في نظام السوق، بما يسهل إمكانية الوصول إليها من جانب قطاعات مختلفة من الأعمال التجارية (مثال: تفضيلات جودة المنتجات، ومستويات الأسعار، والكميات المحددة، وأنواع السلع المطلوبة).
- بناء أو تقوية العلاقات بين الأطراف الفاعلة على المستويات المختلفة في السوق (مثال: المنتجون مع البائعين، وشركات النقل مع باعة الجملة).
- تعزيز العلاقة بين الأطراف الفاعلة على مستوى نظام السوق الواحد، من أجل تحسين الكفاءة أو النوعية (مثال: استضافة اجتماع مع باعة الجملة أو الموردين في سوق معينة).
- تشجيع الآخرين على تيسير الخدمات التي تحتاجها المشروعات التجارية، أو توفيرها مباشرة (مثال: التمويل المتخصص، وخدمات الطب البيطري للقائمين على أعمال الرعي).

معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق رقم 1 توزيع الموظفين المعنيين بنظم الأسواق بعد الأزمة مباشرة



توزيع الموظفين الفنيين المعنيين بنظم الأسواق مع أول الجهات القائمة على تقديم الاستجابة لضمان تصميم أنشطة الإغاثة بأساليب تحد من الآثار السلبية على الأسواق وسبل كسب العيش. وبغض النظر عن النهج المختار (الإغاثة المتسقة مع السوق، والإغاثة المراعية للسوق، وما إلى ذلك)، فإن تخطيط وتصميم التدخلات يجب أن يكفل استخدام الأطراف الفاعلة بالسوق والشبكات القائمة الاستخدام الأمثل قدر الإمكان، مع الحد من الآثار السلبية طويلة الأجل، وتصميم التدخلات بأقصى قدر ممكن من المرونة كي تكون مؤهلة للاستجابة مع تغيرات الوضع.

الإجراءات الرئيسية

- مشاركة الموظفين الفنيين المعنيين بنظم الأسواق في إعداد التقييمات الخاصة بالقطاعات الأخرى، بما يضمن جمع المدخلات الخاصة بأوضاع نظم الأسواق، وبكيفية تأثير الاستجابات على الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص، وبقيضا الانتعاش الأطول أجلاً.
- إدراك أن جميع أعمال الإغاثة تؤثر على الأسواق، وتحدد فرص التعاون مع الأطراف الفاعلة بالسوق ومن خلال هذه الأطراف التي لها بعض الاختصاصات.
- البحث عن فرص لدعم واستخدام ما هو قائم محليا من جهات توريد بالقطاع الخاص ومشروعات تجارية في عمليات الإغاثة، مع مراعاة الإنصاف وديناميكيات القوى.
- التعاون والانخراط مع الأطراف الفاعلة المحلية بالقطاع الخاص، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، في تقييم البرنامج وتنفيذه. وقد يشمل هذا الغرف التجارية، وشبكات التعاونيات، وجمعيات التجار، واتحادات/جمعيات صغار المزارعين.
- على مستوى التكتلات، يجب ضمان التنسيق مع المنظمات والكيانات الحكومية الأخرى، وإدراك أن المقترحات المشتركة يجب أن تشمل أو تشجع المرونة الكافية لمراعاة ديناميكيات السوق القائمة. (انظر أيضاً المعيار الأساسي 2).
- تعاون الموظفين بالسوق مع موظفي المشتريات لتفادي الازدواجية في نظام تقديم السلع والخدمات.

المؤشرات الرئيسية

- توزيع موظفين لديهم خبرات بالأسواق أو تحديد من يضاھيهم في الخبرات من داخل البلاد .
- بحث الفريق عن فرص لدمج نهج السوق في الأنشطة القائمة.
- الحصول على مصادر للتدفقات من خلال الأطراف الفاعلة في السوق المحلية كلما أمكن، أو تحديد الظروف والتوقيتات التي يمكن أن يتم فيها ذلك.
- تصميم الحلول قصيرة الأجل لتيسير الأهداف الأطول أجلاً.

الملاحظات التوجيهية

1 الأثر الأطول أجلاً

تركز أغلب أنشطة ما بعد الأزمة على تلبية الاحتياجات الفورية. ومع ذلك، فإن حالات الطوارئ تضر أيضًا بوظائف الأسواق وشبكات التجارة. وقد يحدث ضرر إضافي إذا لم تراعي التدخلات الإنسانية إمكانات القطاع الخاص المحلي على المشاركة في الانتعاش، وكذا تحديد احتياجاته من أجل الانتعاش. ومن المرجح أن تؤدي الأنشطة قصيرة الأجل، التي لا تراعي نظام السوق على نطاق أوسع، إلى تقويض فرص الانتعاش المستقبلية، بل ربما تقوض سبل كسب العيش. ويجب أن تراعي جميع أنشطة التخطيط والتصميم للمشروعات الأثر طويل الأجل للأنشطة.

2 العمل في مجال المشتريات

من الأمور البالغة الأهمية اختيار مصادر الشراء. لذا يجب استكشاف الإمكانيات المتاحة للشراء الاستراتيجي للسلع والخدمات، بما يضمن إعادة بناء الأسواق المحلية وسبل كسب العيش محليًا (إذا كان الشراء العيني هو الاستجابة المناسبة، فيجب التفكير في الشراء من الأطراف الفاعلة المحلية بالقطاع الخاص وإن كان بكلفة أعلى، متى كان ممكناً. وهو ما تشجعه بوضوح الأطراف المانحة، بما في ذلك وكالة المعونة الأمريكية، ووزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة. ويجب ضمان ألا تؤدي عمليات الشراء إلى تدهور اختلال توازن القوى القائم.

معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق رقم 2 التنفيذ المبكر لتحليلات نظام السوق وتكرار تكييفها



تُجرى تحليلات السوق بالتوازي مع التقييمات الأخرى للاحتياجات مباشرةً بعد حالة الطوارئ. ويتم تخصيص الوقت الكافي لرصد وتحديث هذه التحليلات في إطار سياق سريع التغير.

الإجراءات الرئيسية

- عند العمل بمناطق يرحح أن تواجه أزمات في المستقبل، يجب ضمان أن تشمل أعمال ما قبل التخطيط تقييماً أولياً لمناطق الضعف في نظم الأسواق الحساسة (انظر أيضاً معيار التقييم والتحليل 1).
- تصميم أنشطة استجابة للطوارئ من البداية، مع الوعي للمخاطر ومناطق الضعف والفرص الخاصة بسبل كسب العيش والأسواق الجاري تنفيذ الأنشطة فيها (انظر أيضاً المعايير الدنيا لتحليل الأسواق).
- عند تخطيط التدخلات، يجب التفكير في احتياجات جماعات بعينها (النساء، والشباب، وذوو الإعاقات، والمسنون، والفئات العرقية المهمشة) إضافة إلى الآثار الاقتصادية. ويجب إدراك أن الفئات الأكثر تهميشاً هي التي يرحح عدم تسجيلها في البيانات.
- مراعاة العلاقات والمعارف القائمة بين الأطراف الفاعلة بنظام السوق المحلية، والأطراف الفاعلة ببرنامج التنمية القائم الذين يعملون في نظم أسواق مستهدفة.
- تكرار تحديث التقييمات، وإدراك الطبيعة المتغيرة للسياقات الإنسانية، وضمان أن تجلب التقييمات الجارية معلومات جديدة و/أو معلومات أفضل، وتبني على التقييمات السابقة وتعكس ديناميكيات عمل نظام السوق المتغيرة.
- تضمين معلومات من الأسواق الرسمية وغير الرسمية عند جمع المعلومات المتعلقة بفجوات الطلب/العرض.
- مشاوراة المجتمعات المحلية المتضررة والأطراف الفاعلة بالسوق، للوقوف على أفضل السبل لتبادل نتائج التحليل، والأخذ بعين الاعتبار الكيفية التي قد تتأثر بها قطاعات سكانية معينة وأطراف فاعلة معينة (مثل: النساء، والمزارعون، والفئات الضعيفة، وذوو الإعاقات).

- التشجيع على استخدام تقييمات لنظام السوق عند تصميم وتنفيذ ورصد برامج الإغاثة والاقتصادى فى قطاعات أخرى. وعلى موظفى السوق تبادل هذه المعلومات على نطاق واسع ودعم الزملاء حسب الحاجة (انظر أيضاً معيار التقييم والتحليل 5).

المؤشرات الرئيسية

- استخدام تقييمات لمواطن الضعف فى تصميم الأنشطة التى تعزز قدرة نظام السوق على مجابهة التحديات، واستخدامها باعتبارها «قاعدة أساس» لنظام السوق، للمساعدة فى توجيه أعمال الإغاثة فى المستقبل، لا سيما فى المناطق المعرضة للأزمات.
- نطاق التقييمات للسوق يشمل المناطق غير المتضررة - حيثما تمتد سلسلة العرض - حتى عندما تكون خارج المناطق الأكثر تأثراً بالأزمة.
- تحليلات نظم السوق تشمل معلومات حول خدمات الدعم، والمبادرات الحكومية، ومجموعات القطاع الخاص، وبيئة السياسات الرسمية، والأعراف الاجتماعية والثقافية غير الرسمية التى تؤثر على نظام السوق.
- التحديث المنتظم للتقييمات والتحليلات لدعم التغييرات التى يجب عملها فى أنشطة البرنامج، أو للتحقق من عدم الحاجة لعمل تغييرات ومن جدوى الأنشطة.
- فهم المدخلات المستمدة من فئات مستهدفة معينة (النساء، والشباب، والمزارعون، وذوو الإعاقات) واستخدامها فى أنشطة الاستجابة.
- عمل تحليلات مالية وتحليلات للسوق بما يشمل المجتمعات المحلية والمشروعات التجارية التى تؤثر عليها، وبما يتيح للمعنيين ترجيح المخاطر المحتملة، ومردودها، واستراتيجيات تخفيف الضرر منها.
- تتضمن التدخلات تقييمات مالية وسوقية أساسية للمشروعات التجارية، وتُظهر أن المشروعات التجارية المختارة للأنشطة ستولد الربح وتحقق استمرارية الأعمال، من حيث الدخل والمخاطر.
- دمج استراتيجيات تخفيف المخاطر فى التدخلات، بهدف مساعدة المشروعات التجارية على الاستعداد للصدمات التى قد تقوض نشاطها التجاري.
- قدرة الأسر المعيشية الضعيفة على اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتصل بالتخصص أو التنوع فى الأنشطة التجارية الخاصة بها.
- تقديم الإغاثة للأسر المعيشية عن طريق الأطراف الفاعلة بالسوق المحلية، والاستفادة من الشراكات القائمة قبل وقوع الأزمة مع شركاء القطاع الخاص، متى كان ممكناً وملئماً.

الملاحظات التوجيهية

1 الاستعداد والتخطيط قبل الأزمة

على المنظمات العاملة في المناطق المعرضة للأزمات أو المتضررة من الأزمات الممتدة أن تضيف تقييمات مواطن الضعف في تحليلها لنظم السوق. وقد يؤدي تقييم مواطن الضعف، ونطاق الصدمات الاقتصادية الممكن وقوعها قبل الأزمة، إلى تحسين مستوى الاستعداد وتشكيل جهود التخطيط للطوارئ؛ مما يعزز سرعة الاستجابة للطوارئ في المستقبل ويساعد في تقليص مواطن الضعف، ويقوي القدرة على مجابهة التحديات في نظام السوق. وقد يؤدي تحسين استهداف نظم السوق وتقويتها قبل وقوع طارئة ما إلى تخفيف الأثر السلبي للكوارث على حياة الأفراد وسبل كسب عيشهم.

حكاية تحذيرية

في أوديشا بالهند، أدى إعصاران إلى تدمير محصول الذرة بالكامل في عامي 2013 و2015. وحينئذ كف التجار الذين يشترون الذرة بالجملة عن تقديم الدفعات المقدمة تحت الحساب، بسبب الخسائر التي تكبدوها من المزارعين غير القادرين على السداد. وعندما توقف الائتمان الخاص بأنشطة شراء البذور وغيرها من مدخلات الزراعة، كف المزارعون عن زراعة الذرة، مما أدى إلى زيادة احتمالات غياب الأمن الغذائي بالمنطقة.

2 تحليل نظام السوق

عادة ما تكون نظم السوق موزعة جغرافيًا على نطاق الدولة (أو حتى خارج حدودها). ومن الضروري فهم كيف تكون المناطق غير المتضررة بالأزمة هي الأخرى جزءًا مهمًا من السوق الحيوية، وذلك كي يمكن الاستفادة منها في نشاط الاستجابة. وهو ما يساعد على ضمان ألا تقوض أنشطة الاستجابة نظم السوق. وقد تكون الأطراف الفاعلة في نظام السوق على نطاق أوسع قادرة على الإسهام في الاستجابة و/أو قد تتأثر سلبًا باستجابة للطوارئ، إذا لم يتم تضمينها في تحليل السوق.

حكاية تحذيرية !

بعد وقوع زلزال، قامت المنظمات الإنسانية بتوزيع مدخلات زراعية مجانية بالمناطق المتضررة منه. وأدى هذا التوزيع إلى إضعاف سلسلة السوق الخاصة بالإمداد، إذ قوض الأنشطة التجارية للمزارعين والتجار خارج المناطق المتضررة، لأن زبائنهم كانوا يتلقون مدخلات مجانية ولم يعودوا بحاجة للشراء منهم. وفي حين تم إجراء تحليل مباشر للسوق في منطقة الزلزال، وتحديد الحاجة لمدخلات لإعادة بناء سبل كسب العيش للمتضررين بشكل مباشر، فإن تحليل السوق لم يمتد للموردين في سلسلة السوق، ومن ثم لم يراعي الأثر الذي أحدثه التوزيع المجاني على نظام السوق على نطاق أوسع.

3 المتطلبات الدنيا للتقييمات

قد تكون التقييمات في مراحل الاستجابة المبكرة سريعة وغير دقيقة، وهذا مقبول لأن «التحليل الجيد بالقدر الكافي» أفضل من «عدم القدرة على إجراء تحليل بالمرة». ولكن كل تقييم تالي على تلك المرحلة يجب أن يعزز ويعمق فهم الأسواق وسبل كسب العيش. وقد يُفضّل الوصول إلى الأسر المعيشية المستهدفة عن طريق الأطراف الفاعلة القائمة بالسوق (مثل: التجار/الموردون). ويجب أن تعمل أنشطة نقل الأصول (مثل: النقد أو القسائم) من خلال نظم السوق المحلية، وأن تدعم هذه النظم، كلما أمكن انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل والمعايير الدنيا لتحليل الأسواق).

4 أثر تدفقات الإغاثة

يجب أن تراعي التوقعات بالأرباح المحتملة إمكانية ضعف أي نشاط تجاري من «أثر تدفقات الإغاثة»، حيث تكون المشروعات التجارية والصناعات (مثل المطاعم أو شركات الإنشاءات وشركات النقل) قادرة على الاستمرار فقط عندما تكون الأموال المخصصة للإغاثة، والعاملون بالإغاثة، جزءا من منظومة الاقتصاد. ويجب توخي الحذر عند مساعدة هذه الأنواع من المشروعات التجارية، وتقديم الدعم للمشروعات التجارية التي تفكر في تحقيق الثروة بعد الأزمة. وقد يساعد البحث عن الاستراتيجيات البديلة بناء على المحصلات المحتملة المختلفة، لا سيما في ظل تغير البيئات.

5 إشراك أصحاب المصلحة في التحليلات

يجب أن تضم التحليلات وجهات نظر وآراء المشروعات التجارية والمجتمعات المحلية والأفراد المستهدفين، وأن تشارك مجموعات التنسيق. وسيؤدي تضمين أصحاب المصلحة المتعددين في التحليل إلى مساعدتهم في فهم المخاطر وتوابعها المحتملة على المدينين القريب والبعيد، وفي اتخاذ قرارات مستنيرة. كما سيساعد في ضمان موثوقية المعلومات والافتراضات المستخدمة في التحليل. ويجب أن تفهم البرامج الموارد المتوفرة لأصحاب المصلحة، وأداء المشروعات التجارية حتى تاريخه، ومستوى المخاطر الذي تشعر المشروعات التجارية والأسر المعيشية بأنها قادرة على مواجهته. وعندما يفهم جميع أصحاب المصلحة التحليل، تصبح قدرتهم أفضل على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن نهج محدد. وهو ما يقلل من خطر دعم الأنشطة التي قد تزيد من إفقار الأسر المعيشية (انظر أيضًا المعيار الأساسي 2 والمعيار الأساسي 5).

مثال 

بحث تقييم لسوق EMMA في بورت أو برينس Port-au-Prince، بعد زلزال هايتي في 2010، في نظام السوق الخاص بمواد بناء الأسقف. وبالتحدث إلى أصحاب المصلحة - من الشركات الصغيرة لتوريد مواد البناء، والشركات الكبيرة لاستيراد مواد البناء، والحكومة، ووكالات الإغاثة الإنسانية - استطاع المحللون رسم صورة كاملة للاحتياجات والطلب في المستقبل على مواد بناء الأسقف. وبالتحدث إلى المحليين ومراجعة خريطة السوق، تحسنت قدرة العاملين بتجارة مواد الأسقف على فهم كيف يمكن أن تؤثر أدوار الآخرين في نظام السوق على تنافسيتهم. وهو ما ساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر استنارة حول عملهم التجاري.

6 الأعراف الاجتماعية والثقافية غير الرسمية

تلعب الأعراف الاجتماعية والثقافية دورًا مهمًا في تعريف عوامل التحفيز والعلاقات وسلوكيات الأطراف الفاعلة في نظم السوق. ومن المهم على وجه الخصوص فهم أثر الأعراف الاجتماعية والثقافية على قضايا النوع الاجتماعي، والطبقات الاجتماعية، والقبائل، وكيف تؤثر على العلاقات فيما بين هذه المجموعات وداخلها، في حالات النزاع وما بعده، حيث تكون مشكلات الهوية غالبًا عاملاً محرِّكًا للنزاع، مع تعرض الشبكات الاجتماعية للتمزق، والثقة للترزاع.



في أفغانستان، قاوم العديد من المزارعين برامج التنمية التي حاولت إزالة الوسطاء من سلسلة السوق، أو تغيير موقع بيع المنتجات. وكانت علاقات الشراء والبيع بين المزارعين والوسطاء قائمة لأجيال، وتغييرها من شأنه تفويض عرف اجتماعي قائم، فضلاً عن زعزعة الثقة داخل المجتمعات المحلية.

معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق رقم 3 ضرورة التكيف والوعي للمخاطر



استخدام تقنيات إدارة التكيف والمرونة على كافة المستويات لضمان استجابة البرامج لأوضاع السوق المتغيرة.

الإجراءات الرئيسية

- ترسيخ أنشطة الاستعداد لبرامج ما قبل الأزمة التي تتفد في المناطق التي تقع بها أزمات متكررة، وترسيخ المرونة من أجل الاستجابة للأزمات غير المتوقعة، عن طريق آليات مثل «آليات تعديل الأزمة».
- تصميم البرامج بمراعاة أقصى درجات المرونة، كي يمكن تكيف الأنشطة وفق التغيرات في احتياجات الأسر المعيشية والأسواق مع تطور السياق. وهو ما يشمل التصميم الأولي، والميزانيات، ونظم الإدارة، والرصد والتقييم النهائي.
- ضمان أن تكون فرق الامتثال والمالية والمشتريات والعقود، وغيرها من فرق أخرى للعمليات، واعية للمرونة المتاحة في المنحة، ومساعدة موظفي البرنامج على العثور على حلول مناسبة للتغيرات اللازمة في أنشطة البرامج.
- إنشاء نظم رصد قادرة على تسجيل البيانات الخاصة بديناميكيات السوق المتغيرة، ولاسيما توفر السلع والخدمات الأساسية وأسعارها.
- المراجعة المنتظمة لبيانات الرصد، واستخدامها في عمل تغييرات البرنامج، للاستجابة لديناميكيات السوق المتغيرة.
- تعيين موظفين لديهم عقلية تعاونية مرنة، ووضع نظم تتيح تكيف الإدارة.
- إجراء مراجعات متكررة للأنشطة والبرامج، وتعديل أنشطة البرامج وفق النتائج، وإنشاء نظم للحصول على التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة ودمج البيانات في مراجعات البرامج.

المؤشرات الرئيسية

- تصميم برامج الطوارئ والانتعاش المبكر بحيث تكون مرنة ومستجيبة للتغيرات في نظام السوق أو البيئة المواتية. وتستخدم البرامج تقنيات إدارة التكيف.
- تصميم برامج التنمية بحيث تكون مرنة في حالة الأزمات المحتملة، وتضمن «آليات تعديل الأزمة» أو غيرها من آليات، لتيسير الاستجابة السريعة.
- نظم الرصد مجهزة بالقدر الكافي من الموارد وقادرة على جمع بيانات حول آليات عمل السوق في الوقت المناسب.
- لدى الموظفين ما يكفي من وقت وقدرات للرجوع المنتظم إلى بيانات رصد السوق واستخدامها في إجراء التعديلات اللازمة على أنشطة البرنامج.
- تعديل أنشطة البرنامج بناء على أحدث التقييمات والتحليلات.

الملاحظات التوجيهية

1 مرونة البرنامج

على المانحين والمنفذين مسؤولية مشتركة للاستجابة لوقائع السوق، ويجب أن تكون البرامج مصممة بما يتيح لها قدرة تغيير التهجُّج بناء على التحولات في أوضاع السوق. وفي برامج التنمية، يمكن عمل هذا باستخدام آليات مثل «آلية تعديل الأزمة» للانتقال إلى أنشطة الاستجابة للطوارئ، في حين أنه في حالة إعداد برامج الإغاثة والانتعاش الاقتصادي، قد يكون هذا متصلًا بمرحلة انتقالية من التوزيع العيني إلى البرمجة النقدية، بناء على تغير سياقات السوق.



مثال

بدأ مشروع «تحسين قدرة المناطق الريفية على مجابهة التحديات عن طريق التوسع في السوق» PRIME في إثيوبيا بعد سنوات قليلة على الجفاف في الفترة 2010 - 2011. ونتيجة لهذا ورد عنصر المرونة في برنامج التنمية في شكل آلية من آليات تعديل الأزمة، كي يتاح استخدام التمويل المخصص للاستجابة المبكرة وأنشطة الطوارئ في المساعدة على «حماية مكتسبات التنمية». وتم استخدام الأموال المُعاد توجيهها في تقديم العلف والماشية المخصصة للتربية عندما مر موسم ثانٍ دون سقوط أمطار.



تقوم لجنة الإنقاذ الدولية IRC بالاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جنوب شرق النيجر منذ 2013. وفي مواجهة تحول السياق وبيئة العمل الصعبة، أنشأ الفريق آلية للاستجابة السريعة بتمويل من عدة مانحين. وبفضل تخصيص التمويل وتعيين الموظفين لتنفيذ هذه الآلية، أصبحت المعلومات المستقاة من نقاط التنسيق وشبكات اللجان قادرة على تحفيز إجراء التقييمات لقطاعات متعددة، باستخدام مسوح الأسر المعيشية، وعقد المقابلات مع المشاركين الأساسيين في تقديم المعلومات، وإجراء مناقشات للمجموعات البؤرية. ويوجد نظام نقاط يحدد القضايا الحرجة ويرتب المناطق التي يصعب الوصول إليها والشديدة الضعف في أولويات. وأدت هذه التقييمات إلى إمداد مواد غذائية وغير غذائية بشكل سريع، فضلاً عن المياه والمرافق الصحية وأنشطة النظافة، عند الضرورة.

2 تجهيز نظم الرصد بالموارد

تعتمد قدرة التكيف الفعال، في مواجهة الظروف المتغيرة، على الجودة والتوقيت المناسب للمعلومات التي يحصل عليها موظفو البرنامج وإدارته. وهناك حالات عديدة تتأخر فيها التقييمات والنتائج، أو لا تكون شاملة بالقدر الكافي الذي يجعلها مفيدة لصنع القرار. ومتى أمكن، يجب أن تستعين البرامج بالآليات القائمة، مثل «شبكة نظم التحذير المبكر من المجاعة FEWSNET» وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، وغيرها من النظم التي تحدد معلومات عن الأسعار ومعلومات أخرى ذات صلة، من شأنها تقديم نظرة فاحصة في آليات العمل المتغيرة للأسواق. ومن ثم، يجب أن تركز نظم الرصد على جمع وتحليل البيانات في الوقت المناسب، ويجب تجهيزها بالموارد الكافية لتنفيذ هذه الوظيفة المهمة (انظر أيضاً معياري التقييم والتحليل 4 و5).

3 إدارة التكيف

يجب أن يفترض مديرو البرنامج وقادة الفرق، وخاصةً في الحالات الشديدة الاضطراب، ظهور ضرورة لإجراء تعديلات على البرنامج بناءً على البيانات الواردة. ويجب أن تراعي البرامج دمج التقييمات المتكررة، واستخدام المؤشرات التي تسمح بالتغيرات في الأسواق، والقدرة على إعادة تخصيص الموارد بحسب الفرص والقيود التي يتم تحديدها، ووضع أنظمة لمتابعة التغيرات في الأنشطة. والأفضل أن يكون لدى موظفي المشروع مجموعات متعددة من المهارات المكتملة (مثل: مهارات في مجالات النقد والأسواق) وأن يجري تعيينهم تحديداً لمهاراتهم في التفكير الإبداعي والحل التعاوني للمشكلات. ويجب أن تهيئ القيادة مساحة للنقاش، وأن تدعم من يسعون لتطبيق حلول أو سبل جديدة للعمل.

مثال 

توصلت قيادة البرنامج والجهة المانحة إلى اتفاق مشترك في بداية المشروع على أهم الآثار والمحصلات. وقد تغير الأنشطة - وبعض المؤشرات - ما دامت الأنشطة الجديدة تسهم في تحقيق الأولويات الأصلية للآثار المتفق عليها. وفي العادة، ستكون هذه التغيرات قائمة على التقييمات الميدانية والبيانات الأخرى المتصلة بالسوق، وسيجري توثيقها في تقارير المشروع. والميزانية مصممة بمقدار من المرونة لإتاحة التغيرات على مستوى النشاط الواحد.

معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق رقم 4 العمل مع الأطراف الفاعلة القائمة بالسوق وإستخدام نُهج للتيسير



تعمل التدخلات خلال هياكل قائمة، ويجري تصميمها وتنفيذها مع مراعاة الاستدامة والقدرة على مجابهة التحديات على المدى البعيد.

الإجراءات الرئيسية

- بناء الاستدامة والقدرة على مجابهة التحديات، وذلك بضمان الملكية المحلية للأنشطة، والتنفيذ - متى أمكن - من خلال الشركاء الناشطين بالفعل في نظام السوق.
- إنشاء قنوات التواصل المحايد والشفاف مع الأطراف الفاعلة الرسمية وغير الرسمية بالسوق، في أثناء تصميم الأنشطة.
- اتباع نهج لتيسير التنفيذ، يحافظ على الفصل بين أنشطة المشروع وأنشطة نظم السوق. ولذا يجب ألا يتولى القائمون بالتنفيذ وظائف بالسوق.
- العمل في مواضع متعددة بنظام السوق لمعالجة الأسباب الجذرية للعوائق ومواطن الضعف.
- تصميم الأنشطة بحيث تكون استراتيجية الخروج عملية انتقال طبيعية وواضحة.
- في المناطق المعرضة للأزمات، يجب تضمين الأنشطة التي تعالج مواطن الضعف في نظام السوق في كافة البرامج الإنسانية وبرامج الانتعاش. ويجب التأكد من أن التكتلات أو المجموعات التنسيقية واعية لمواطن الضعف هذه، وأن تُتخذ التدابير اللازمة لمعالجتها.

المؤشرات الرئيسية

- دخول البرامج في شراكة مع القطاعين العام والخاص، وتجنب دخول السوق بشكل مباشر. وإذا لزم الأمر، فلا بد من ضمان وجود استراتيجية خروج من البداية.
- وضوح البرامج من البداية حول أسباب عملها مع المشروعات التجارية، والتذكر بوضوح كيف سيفيد العمل مع المشروعات التجارية قطاعات السكان المستهدفة، سواء كانوا المستهلكين أو الموردين أو الموظفين (فيما يتعلق بالموظفين، انظر أيضًا معيار التوظيف 1).
- الدعم مرتبط بمدة زمنية محددة، وقائم على التحليل، ويُستخدم انتقائيًا لتحفيز استجابة السوق.
- الحلول القصيرة الأجل مُصممة لتيسير الأهداف الأطول أجلًا.

الملاحظات التوجيهية

1 الدعم على مستوى النظم

يجب أن تراعي البرامج العمل في مواضع متعددة في نظام السوق، أو سلسلة القيمة، من أجل تحسين فعالية التدخلات. وقد تؤدي الأنشطة التي يتم تنفيذها مع المصنعين وتجار الجملة والحكومة (الدعم غير المباشر أو على مستوى النظم) إلى تحقيق نفس الفائدة من التدخلات المباشرة لصالح الأفراد المستهدفين أو الأسر المعيشية المستهدفة (انظر أيضًا المعيار الأساسي 5). ويجب استخدام أداة لتحليل الاستجابة، في تحليل المحصلات المحتملة للهُج غير المباشرة والمباشرة، واختيار الأنشطة بناءً على النتائج المرجوة (النطاق، والتغير في السلوكيات، والأثر على جماعات مستهدفة بعينها، وما إلى ذلك). ويمكن أيضًا أن تساعد سلاسل النتائج في تحديد ما إذا كان يجب اختيار الأساليب المباشرة أم غير المباشرة.

ولابدرك موظفو البرامج أحيانًا قدرة الوسطاء (مثل: باعة الجملة، والوسطاء) على لعب دور مهم في السوق. لذا يجب تحديد الأدوار التي يلعبها الوسطاء في نظام السوق، وكيف يمكن الاستفادة منهم في أنشطة التيسير، باعتبار ذلك جزءًا من أي تقييم.



من أجل دعم فقراء المزارعين في أذربيجان، أصلحت لجنة الإنقاذ الدولية IRC خطوط الكهرباء في منشأة محلية قريبة لطحن الغلال، مما قلل بدرجة كبيرة المسافة (ومن ثم تكلفة النقل) على المزارعين الذين يحتاجون طحن منتجهم من القمح؛ وهو ما أدى إلى زيادة أرباحهم. وتم إعداد علف للحيوانات من منتجات الطحين الثانوية، ومن ثم، تحسّن حالة التغذية للثروة الحيوانية المحلية، مع إتاحة علف رخيص التكلفة.



في هايتي، قفزت تكاليف السلع الغذائية الأساسية بالمناطق التي لم يجد فيها باعة الجملة أماكن لتخزين السلع. ومن خلال دعم إصلاح المخازن الصغيرة، ساعدت المنظمات في تقليص تكاليف الأغذية الأساسية من أجل المستهلكين الفقراء. واستطاع باعة الجملة مجدداً شراء الأغذية بكميات كبيرة وبيعها بأسعار أفضل، مما حسن من الأمن الغذائي في المنطقة (كان بإمكان عدد أكبر من الناس تحمل تكلفة سلعهم). ونتيجة لهذا زادت المبيعات وزادت أرباح باعة الجملة.

2 اختيار شركاء القطاع الخاص

عند اختيار نهج لتيسير السوق، من المهم اختيار الشركاء الملائمين من القطاع الخاص، ومن المرجح أن يكون لهذا الاختيار تأثير على محصلات المشروع. ومن الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيارهم ما يلي:

- العوامل المساعدة:
 - هل الشريك يعمل في الموضع المناسب في سلسلة السوق، مما يساعده على إحداث التغيير الذي يستهدفه المشروع؟
 - هل للشريك قدرة تأثير كافية مع الأقران والعملاء بما يساعد في تحقيق التغيير الذي يستهدفه المشروع؟
 - هل للشريك علاقة بالحكومة يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على محصلات المشروع؟
- الإرادة:
 - هل كان اختيار الشريك حراً؟
 - هل أتيح للشريك - واقعيًا - الوقت الكافي للمشاركة، في ظل احتياجات الأعمال والأسرة وأنشطة الانتعاش؟
 - ما حجم استثمار الشريك بشكل مباشر في النشاط؟ (هذا عامل لقياس الالتزام).

- المهارات/القدرات:
 - هل لدى الشريك المهارات التقنية للانخراط في النشاط؟ وإن لم تكن لديه هذه المهارات، فهل لديه الوقت لاكتسابها؟
 - هل لدى الشريك مهارات المشروعات التجارية اللازمة للانخراط في النشاط؟ وإن لم تكن لديه هذه المهارات، فهل لديه الوقت لاكتسابها؟
 - هل لدى الشريك القدرات المالية لتحقيق محصلات المشروع المستهدفة؟
 - هل لدى الشريك الموظفون الذين يتمتعون بمهارات القيادة اللازمة لتوجيه الأنشطة بشكل مستقل؟ وهل سيقفون في المشروع خلال جميع مراحلها؟
 - هل بإمكان الشريك الاستمرار في العمل بعد انتهاء المشروع؟

يُعتبر الانخراط مع القطاع الخاص على نحو تشاري من الأمور البالغة الأهمية عند تصميم الأنشطة، وذلك من أجل بناء الشعور بالملكية في مجتمع الأعمال والمشروعات التجارية المستهدفة. وهو ما يتيح الفرصة لجلب خبرات وموارد إضافية. ويمكن لأصحاب المشروعات التجارية القائمة - سواء كانوا مشترين أو مصنعين أو منتجين (مزارعين) - أن يقدموا القيادة المستدامة المطلوبة للدفع قدماً بالابتكار.

وعادة ما تستلزم فرص السوق وقيوده تسيق الاستجابة من جانب المشروعات التجارية في صناعة أو قطاع فرعي ما، وهو ما يتطلب ثقتها واستعدادها للتعاون. ويمكن النظر في التعاون مع هيكل الصناعة القائمة - مثل الغرف التجارية أو جمعيات التجارة - حتى في مجال الاستجابة الإنسانية؛ إذ لدى هذه الهياكل في العادة شبكات مستقرة. ويجب توفير الوسائل للبرمجة من أجل تعزيز التعاون والعلاقات بين الأطراف الفاعلة في السوق وبين المشروعات التجارية المستهدفة والأفراد المستهدفين (انظر أيضاً المعيارين الأساسيين 2 و5).

3 الشراكة مع القطاع العام

عند إعداد نظم المشروعات التجارية والأسواق يجب إدراك أدوار كل من القطاعين الخاص والعام. وندراً ما يُنصح بأن يتولى القطاع العام زمام القيادة في الأنشطة التجارية؛ إلا أنه في حالات عديدة، قد تقدم الهيئات الحكومية المختلفة على المستويات المحلية للخدمات للمشروعات التجارية، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. ومتى كان ملائماً، يجب أن تتخطى البرامج مع هذه الهيئات، بدلاً من أن تعد نظماً موازية لتقديم الخدمات، وأن تحاول تسيق الأنشطة مع الأولويات الاستراتيجية الحكومية.

4 الدعم

قد يحقق الدعم، الذي يقدّم في شكل منح أو مايطابقها، الفعالية التي تساعد على استبدال الأصول (مثل المعدات) التي تم تدميرها أثناء الأزمة (انظر أيضًا معايير توزيع الأصول). ويمكن أيضًا استخدام الدعم في توسيع واستكشاف الأسواق الجديدة، وفي دعم الابتكار - مثل إظهار إمكانيات التكنولوجيا المطورة. ولكن الدعم غير مستدام، ويجب أن يكون محددًا بنطاق زمني واضح، وأن يُستخدم بشكل انتقائي. وإن المدى البعيد، غالبًا ما يتسبب الدعم في اضطراب السوق، لذا يجب تجنب اللجوء إليه متى أمكن. وإن تحتم الأمر، يجب أن تخطط المنظمات من البداية مدة توفر الدعم وأن تُطلع بوضوح الحاصلين عليه وغيرهم من أصحاب المصلحة الآخرين.



تم منح المزارعين في إثيوبيا قسائم خصم 30 بالمئة على مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، على أن يتم شراؤها خلال أحد المعارض التجارية، أو في غضون 10 أيام من إقامته. وشجع الخصم المزارعين على تجربة التكنولوجيا الجديدة، لكنهم فهموا أن الخصم محدد بفترة زمنية. وهكذا أصبحوا واعين للتكنولوجيا الحديثة عن طريق المعرض، واستطاع الموزع أن يقدم لهم معلومات عن منتجاته الأخرى، مثل المصابيح الشمسية، ومكان متجره (للشراء منه في المستقبل). وقد غطى المشروع كلفة الخصم فقط، حيث استطاع الموزع الاحتفاظ بهامش ربحه والاستمرار في التوسع في قنوات توزيع منتجاته، ووفر التكنولوجيا الحديثة في مناطق تتجاوز مركز البلدة.

5 الشفافية

من المهم أن ينخرط القائمون على أعمال الإغاثة والانتعاش وبرامج التنمية بشفافية مع الأطراف الفاعلة في السوق من بداية الأنشطة. ويجب مشاوره الأطراف الفاعلة بالسوق وتوعيتهم لهُج البرنامج وأهدافه للعمل مع المشروعات التجارية، وللأنشطة الأساسية المخطط لها، وكيف سيتم إشراك المشروعات التجارية فيها. وإذا لم تُشرك الأطراف الفاعلة بالسوق في تصميم الإغاثة والانتعاش والتنمية، فقد يثنيها ذلك عن المشاركة في الأنشطة.

حكاية تحذيرية



في الفلبين، لم تتم مشاوره الغرفة التجارية أثناء تصميم الاستجابة الأولية. وفي أنشطة الانتعاش التالية، كان أعضاء الغرفة التجارية متشككين في التزام منظمات المجتمع المدني بالعمل مع القطاع الخاص بسبب تجربتهم السلبية من أثر الاستجابة الأولية على اضطراب أعمالهم التجارية.

معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق رقم 5 دعم مقومات استمرارية ونمو المشروعات التجارية ونظم السوق



يتم تصميم الأنشطة - بما فيها الاستجابة لحالة الطوارئ - مع مراعاة القدرة على مجابهة التحديات والاستدامة، بالتركيز على استقرار و/أو نمو سبل كسب العيش والمشروعات التجارية بكافة أحجامها.

الإجراءات الرئيسية

- استخدام الأدوات المتوفرة في تصميم الأنشطة التي تعطي كل صاحب مصلحة دورًا مناسبًا، وضمان أن القائمين على ملكية العمل على المدى البعيد، أو على وظيفة بالسوق، يتولون ذلك الدور بأسرع وقت ممكن. (انظر المرفق للاطلاع على الأدلة المرجعية وأطر العمل).
- إدماج استراتيجيات تخفيف العرصة للخطر في التدخلات، لمساعدة المشروعات التجارية على الاستعداد للصدمة المحتملة ولتعزيز القدرة على مجابهة التحديات في منظومة السوق بالكامل.
- مراعاة قضايا العمالة عند تقييم المشروعات التجارية والمزارع، والاحتياج المحتمل لتطوير المهارات، لا سيما للفئات المستهدفة (انظر أيضًا معيار التوظيف 2).
- تضمين الوظائف الداعمة والبنية التحتية الاقتصادية (مثل: الخدمات المالية، والنقل، والتخزين) في التقييمات لنظام السوق، وتحديد كيف يمكن أن تسهم الاستجابة للطوارئ في هذه الوظائف (أو تفادي التسبب في عرقلتها).
- التأكد من أن المشروعات التجارية والمزارعين لديهم القدرة على الوصول إلى معلومات السوق الموثوق فيها، التي تتيح لهم تغيير الأسعار، ومعرفة أي المنتجات يجب إنتاجها، وأين يمكن بيعها.
- تعزيز أواصر العلاقات المتبادلة المفيدة بين المشروعات التجارية. ودراسة وتعزيز الروابط الأفقية بين المشروعات التجارية (بين المشروعات التجارية على المستوى نفسه) والرأسمية (بين المشروعات التجارية المتفاوتة في مستوياتها على طول سلسلة السوق).
- مساعدة المشروعات التجارية على الوعي للقضايا القانونية والتنظيمية ذات الصلة، لا سيما تلك التي يتم تحديدها أثناء إجراء تحليلات السوق.

المؤشرات الرئيسية

- دمج استراتيجيات تخفيف المخاطر في التدخلات والخطط.
- أثر أنشطة البرنامج في استقرار أو زيادة دخل المشروعات التجارية والأسر المعيشية المستهدفة.
- قدرة المؤسسات التجارية على الوصول للخدمات الداعمة الميسورة التكلفة.
- عمل البرامج على مستويات متعددة في نظام السوق.
- قدرة المؤسسات التجارية والمزارع على الوصول إلى معلومات السوق الموثوق فيها.
- وعي المشروعات التجارية للقواعد التنظيمية ذات الصلة، وقدرتها على الامتثال لها لأقصى درجة ممكنة، وعمل البرامج أيضًا على التصدي للقيود التي تحول دون توفير بيئة تمكينية فيما يتصل بالقواعد والقوانين واللوائح الرسمية وغير الرسمية.
- تشجيع المشروعات التجارية (وحصولها على التدريب عند اللزوم) للعمل بشكل مسؤول اجتماعيًا وبيئيًا.

الملاحظات التوجيهية

1 استراتيجيات تخفيف المخاطر للمشروعات التجارية

يجب دعم الأطراف الفاعلة بالسوق للتخطيط للصدمات، بما في ذلك التخطيط للكوارث الطارئة التي تتعلق بمصادر المخاطر الأكثر شيوعًا أو الأكبر في بيئات تلك الأطراف الفاعلة؛ وقد يشمل التخطيط المالي والتنظيمي. ويجب زيادة قدرات الأطراف الفاعلة بالسوق على استباق المخاطر وتحديد مستويات تعرضها لها وقدرتها على تحملها، وتحسين قرارات الاستثمار، وإجراء تحليل التكاليف والعوائد، والاستعداد، وقدرتها وقدرة نظام السوق على مجابهة التحديات.

! حكاية تحذيرية

يربط برنامج لتنمية الصناعات الزراعية بين صغار ملاك الأراضي من المزارعين وبين جهة لتصنيع رقائق البطاطس. واختار صغار الملاك الانتقال من الزراعة القائمة على دورة زراعية إلى التخصص في إنتاج البطاطس من النوعية التي طلبها المصنّع، في ظل الوعد بتحقيق عوائد سخية على محاصيلهم. وبعد عامين، دمرت آفات زراعية محاصيل البطاطس، ومن ثم انهارت أرباحهم ذلك العام، ولم تكن عندهم محاصيل بديلة للاعتماد عليها في توفير الدخل أو سبل إطعام أسرهم. وكان على الوكالة القائمة بالتنفيذ أن تقدم معلومات أفضل للمزارعين حول مخاطر التخصص في صنف واحد من البطاطس، ومساعدتهم في البحث عن سبل لتخفيف الخطر. فعلى سبيل المثال، كان يمكنهم زراعة البطاطس ومعها محصول أو اثنين آخرين بقيمة اقتصادية كبيرة، بدلاً من التركيز على محصول واحد عالي القيمة.

2 زيادة الدخل

يجب أن تؤدي جميع برامج الانتعاش الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة الدخل، أو على الأقل جعلها أكثر استقرارًا. وأي برنامج لا يراعي هذا الأمر يُرجح أن يكون برنامجا مقتصرًا على تقديم المعونة فقط، بدلاً من تطوير المشروعات التجارية أو تعزيز سبل كسب العيش، ولذا يجب أن يكون هذا توصيفه. وفيما يتعلق بالعديد من المشروعات التجارية، لا سيما المشروعات التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر، قد يوصف هذا المفهوم على أساس النمو والتنافسية. ولكن ستبقى النتيجة هي تحسين العوائد وزيادة استقرارها. ويعتمد نجاح المشروعات التجارية والمجتمعات المحلية على وجود مصادر دخل متنوعة ويُعتمد عليها (انظر أيضًا المعيار الأساسي 1).

3 ربط المشروعات التجارية بمقدمي خدمات المشروعات التجارية

المشروعات التجارية هي جزء من نظم السوق الأكبر، ولكي تكون منتجة، يجب إتاحة سبل وصولها إلى مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات؛ على سبيل المثال، خدمات النقل والتمويل والتخزين والإصلاح، التي قد يحتاجها أي مشروع تجاري لتحقيق النجاح. ويجب أن تضمن التقييمات معلومات عن الخدمات القائمة وكيفية الانتفاع منها؛ وقد تكون تحليلات الشبكات أداة مفيدة في هذا المسعى. وإذا لم تكن الخدمات الأساسية متوفرة للمشروعات التجارية، أو لا يمكن الوصول إليها، أو غير ميسورة التكلفة، أو كل هذه الأمور مجتمعة، فربما لا تتحقق جدواها لدعم المؤسسة التجارية. ويجب الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص ربط المشروعات التجارية بالخدمات المالية (انظر أيضًا معايير الخدمات المالية).

4 التدريب

على البرامج تجنب إعطاء مقابل مادي للمتدربين (يُسمى أحياناً «رسوم المشاركة في التدريب») لحضور التدريبات أو ورش العمل، إذ أنها تفسد المعنى التحفيزي للمشاركة. فعلى الرغم من أن التدريب معروف أنه يستقطع من الوقت المخصص للأشطة المنتجة، ومن مسؤوليات الأسر المعيشية، فمن المعروف أيضاً أنه إذا وجد المشاركون للتدريب قيمة، فإنهم سيستقطعون الوقت للمشاركة فيه. وإذا لم يجدوا له قيمة (إذا لم يرغب الناس في المشاركة فيه دون مقابل مادي)، فيجب أن يفكر القائمون على المشروع فيما إن كانت موضوعات التدريب مهمة حقاً للمشاركين، وإن كان قد أحبط المشاركون علماً بهذه الأهمية على النحو الصحيح. وتختلف التكاليف الأخرى التي يتحملها المشاركون (مثل المواصلات والغداء والإقامة) عن رسوم المشاركة في التدريب، ويمكن ردها إليهم أو التعامل بشأنها بصورة منفصلة. ولا توجد قيود على مطالبة المتدربين بدفع رسوم للمشاركة لأن استعدادهم لسدادها يُثبت أيضاً مدى تقييمهم للموضوعات المعروضة.

5 معلومات السوق للمشروعات التجارية والمزارع

يجب أن تضمن البرامج وصول المشروعات التجارية المستهدفة والأفراد المستهدفين إلى معلومات السوق الموثوق فيها بشكل منتظم. ويشمل هذا معرفة من يشتري السلع أو الخدمات المعنية، وما الكميات ومواصفات الجودة المفضلة، وما فرق السعر الذي يقبله المشترون سداداً، وأين يمكن العثور على الإمدادات أو الخدمات، وكيف تتغير الأسعار موسميًا، وما الأنظمة الإدارية والمالية التي يجب الالتزام بها، وغير ذلك من معلومات. وهذا الاحتياج لمعلومات السوق ينطبق أيضاً على المشروعات التجارية المنزلية والمزارع، بقدر انطباقه على الشركات الكبيرة. ومع ذلك، ولأسباب عديدة (المناطق النائية، أو عدم توفر الأدوات التكنولوجية للاتصالات، أو سوء فهم المعلومات أو توفر معلومات قديمة، أو المنافسة) فإن معلومات السوق قد لا تدفق عبر نظام السوق كما ينبغي لها. وبدون هذه المعلومات، تخاطر المشروعات التجارية باتخاذ قرارات غير مستنيرة فيما يخص العمل، وربما تخسر المال. ومما لا شك فيه أن برامج تطوير المشروعات التجارية تحصر تركيزها أحياناً على تحسين تدفق معلومات السوق وبنجاح ملحوظ.



في شمال أوغندا، تم ربط متاجر المنتجات الزراعية على مستوى القرية مباشرة بموردي البذور المعتمدين في العاصمة. (لسنوات عديدة كان المزارعون يحصلون على احتياجاتهم من البذور عن طريق نقاط التوزيع الحكومية). وهو ما أتاح للمتاجر بذورًا أعلى جودة في وقت أسرع، ولكنه أتاح أيضًا للموردين معرفة أن تقليل حجم التعبئة إلى عبوات 1 كغم و2 كغم، يزيد من قدرة المزارعين على شراء البذور. وأدى هذا إلى زيادة مبيعاتهم وتحسين سمعتهم كموردين للبذور عالية الجودة، لأن العبوات الأكبر حجمًا لم يعد هناك حاجة لفتحها قبل التوزيع (مما يعرضها للتلوث والتبدل) من أجل بيع كميات أصغر من البذور.

6 إطار العمل التنظيمي للمشروعات التجارية

يجب أن تكون المنظمات الملتزمة بتطوير المشروعات التجارية على معرفة بإطار العمل التنظيمي للسوق (الأسواق) الذي تعمل فيه وأن تتأكد - قدر الإمكان - من أن المشروعات التجارية التي تعمل معها قانونية وملتزمة بالقواعد المتبعة. (يجب ملاحظة أن أي مشروع تجاري قد يكون قانونيا وغير رسمي في الوقت نفسه)؛ وهو ما يشمل الالتزام بمتطلبات التراخيص والضرائب والقواعد التنظيمية الأخرى. وإذا كانت البيئة التمكينية القائمة تسمح بالطابع غير الرسمي على نطاق واسع، فقد تعمل البرامج مع مشروعات تجارية غير رسمية، لكن عليها - قدر الإمكان - دعم خطط المناصرة والسياسات التي تشجع على بنية تحتية رسمية أكثر.

! حكاية تحذيرية

بعد تسونامي المحيط الهندي في 2004، بدأ عدد قليل من المنظمات الإنسانية في توفير قوارب الصيد المميكنة للجماعات المتضررة من الصيادين، بدلاً من استبدال قوارب الصيد التقليدية التي فقدت أثناء التسونامي. ولم يتم تحليل آليات الصيد التقليدية في المجتمع المحلي. وكان قانون تنظيم المصايد السمكية البحرية لعام 1994 يحظر قيام القوارب المميكنة بالصيد حتى مسافة 8 أميال بحرية من الساحل، إلا أنه تم استخدام هذه القوارب المميكنة في الصيد داخل هذه الحدود، مما أدى إلى تدمير القوارب التقليدية والنظام البيئي. وما إن تم لفت انتباه المنظمات الإنسانية إلى هذه المشكلة، حتى بدأت في توفير القوارب التقليدية. وقدم عدد قليل من المنظمات هذه القوارب عن طريق آلية شراكة، ساعدت بدورها في الوصول إلى عدد أكبر من السكان المستهدفين، الذين كانت لديهم موارد محدودة.

توجد عادةً في الأسواق غير الرسمية متطلبات غير رسمية للعمل الذي تسيطر عليه وتتفذه شبكات من في يدهم السلطة في السوق وروابطهم الاجتماعية. ويجب فهم كيفية تأثير هذا على مقومات استمرارية المشروعات التجارية وسبل كسب العيش المستهدفة، ويجب مراعاة هذه القواعد في أثناء البرمجة. وقد تتسبب القواعد التنظيمية والإجراءات ذات الصلة بالأعمال في وجود عوامل تحفيز سلبية، وقد لا تشجع إنشاء الأعمال التجارية وإدارتها. ونتيجة للضعف المؤسسي في حالات ما بعد النزاع، وضعف القدرة على إنفاذ القوانين، فقد يصبح تطبيق القواعد مسألة أصعب ومربكة وقليلة الشفافية. وتمثل هذه الظروف عائقًا للانتعاش المشروعات التجارية، ويجب التخلص منها تدريجيًا بتقديم عوامل تحفيز مناسبة وتهيئة القدرات المؤسسية الملائمة. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة يمكن معالجتها على مستوى الحكومة المركزية، فإن بعض التدابير المعينة يمكن رفع المركزية عنها، شريطة وجود قدرات محلية لتطبيقها.

7 الفساد

الفساد من السمات الشائعة في حالات ما بعد الأزمات، لأن الظروف القائمة تسمح بانتشاره. ويُضعف الفساد بدوره مصداقية الحكومة والدعم الشعبي لها، وهو ما يؤدي إلى تأجيج الاضطرابات السياسية والنزاعات. وعندما يستقر في أذهان السكان تصورات قوية وسلبية بوجود فساد وإساءة استخدام السلطة العامة (مثل: فرض ضرائب غير مشروعة)، تجاهد الشركات المؤسّسة وفق القانون للبدء في أعمالها وتنميتها. لذا يجب التصدي للفساد وإساءة استخدام السلطة من أجل دعم نمو الاقتصاد والإسهام في الاستقرار على المدى الأبعد. وفي حالات ما بعد النزاع، يمكن النظر إلى تدفقات المعونة على أنها فرصة لتعزيز الأعمال التجارية غير المشروعة، إذا أسئى إنفاقها أو تم تبديدها. ويجب تطبيق آليات جيدة للمساءلة وتخفيف المخاطر.

8 المشروعات التجارية المسؤولة

تسهم الاستثمارات في الأعمال التجارية «المسؤولة» في إرساء السلم والاستقرار. ويجب أن تكون هذه الاستثمارات شفافة ومتفقة مع القيم والمبادئ المحلية واحتياجات التنمية، وأن تكون مراعية للنزاع. كما أن المشروعات التجارية المسؤولة لا تستنفد الموارد الطبيعية، وإنما تسهم بنشاط في حمايتها وتجديدها. وجرى تعميم عدد من قواعد السلوك للمشروعات التجارية لتعزيز النمو الاقتصادي، وحقوق الإنسان، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية. ويتصل بعضها بقطاعات بعينها (مثل: النفط، والغاز، والمعادن) وبعضها الآخر بمعايير العمالة (انظر أيضًا معيار التوظيف 1).

معايير توزيع الأصول



المعيار 1

برمجة الأصول تستجيب لاحتياجات محددة

المعيار 2

برمجة الأصول تحفز الانتعاش دون تقويض
الأسواق المحلية

المعيار 3

حماية الأصول الإنتاجية

المعيار 4

عملية استبدال الأصول منصفة وشفافة

المعيار 5

الأصول توسّع وتنوّع سبل كسب العيش



4 معايير توزيع الأصول

للأغراض التي يُعنى بها هذا المعيار، فإن كلمة «أصول» يُقصد بها تحديداً الأصول الإنتاجية: أي الموارد المستخدمة في توليد أو تيسير تحقيق الدخل، أو الربح، أو القيمة، أو كلها مجتمعة. ويُستخدم مصطلحا «أصول» و«أصول إنتاجية» بالتبادل في هذا الفصل. وهناك أصول أخرى لسبل كسب العيش ضرورية للنمو الاقتصادي؛ مثل رأس المال الاجتماعي، ورأس المال البشري، ورأس المال المالي، والموارد الطبيعية، ولكنها ليست موضحة هنا توضيحا كاملا. ويمكن للناس استخدام الأصول المادية بإحدى الطريقتين: (1) يمكنهم امتلاكها أو إدارتها بصورة مباشرة، أو (2) يمكنهم الوصول إلى موارد لا تخصهم.

وبعد الأزمة، يجب أن تستجيب برامج الأصول للاحتياجات الفردية والأسرية دون تقويض الأسواق المحلية، وأن تتصدى لمشكلات الشفافية والإنصاف والآثر الأطول أجلا. وتعمل برمجة توزيع الأصول على حماية و/أو استعادة الأصول اللازمة لسبل كسب العيش المُنتجة عن طريق ثلاثة نُهج:

1. حماية الأصول القائمة من استهلاكها أو خسارتها أو بيعها لتلبية الاحتياجات الأساسية الفورية.
 2. استبدال الأصول المفقودة جراء الأزمة، بتقييم قيمة الأصول المفقودة واستبدالها تباعا، أو توزيع نوع واحد من الأصول، مثل الأدوات، على جميع الأسر المعيشية المستهدفة. ويمكن أيضًا تقديم الأصول الجديدة أو التي تم تكييفها عندما لا يكون هناك جدوى من سبل كسب العيش السابقة.
 3. تيسير الوصول إلى الأصول من أجل توسيع نطاق سبل كسب العيش أو تكييفها أو جلبها أو تنويعها بعد الأزمة، إما لزيادة الدخل أو لإتاحة فرص جديدة منها.
- وفي حين أن النهجين الأول والثاني لبرمجة الأصول يركزان على سبل الوصول إلى الأصول المادية وإدارتها، فإن النهج الثالث قد يرتبط بجهود تحسين أنواع رأس المال الأخرى (مثل رأس المال البشري، والاجتماعي، والطبيعي).

وهناك سبل عديدة لتحقيق هذه الأهداف. ويعتمد اختيار النهج الأنسب على السياق، وهدف البرنامج، والفئة المستهدفة. ومن بين المنهجيات الشائعة ما يلي:

1. التحويلات النقدية: مدفوعات مالية تُحوَّل للفرد مباشرةً لتمكينه من شراء الأصول المطلوبة، أو لتفادي بيع أصول قائمة. وبفضل الكفاءة والسرعة التي يمكن تنفيذ هذه البرامج بهما، والدعم الذي يمكن أن تقدمه هذه البرامج للأسواق والمشروعات التجارية المحلية، وقدرة المستفيدين على اختيار ما يشترون ومتى وأين، فإن التحويلات النقدية تُعتبر من الوسائل التي تتمتع بالكفاءة والفعالية بوجه خاص لدعم أهداف البرنامج. فعلى سبيل المثال: يُمنح باعة السوق ما يعادل القيمة النقدية للمعدات المفقودة في حريق نشب في السوق. وللمستفيدين حرية اختيار النقد لأي غرض تجاري، بما في ذلك البدء في مشروع تجاري مختلف عن الذي كان لديهم قبل نشوب الحريق.
2. القسائم: هي عبارة عن قسيمة، أو قطعة من الورق، أو ما يعادلها إلكترونياً، ويمكن استبدالها بسلع وخدمات. وتعمل مثل التحويلات النقدية ولكنها تمكن المنظمة من تقييد حجم المشتريات. واستخدام القسائم هو خيار وسيط يحد من كيفية استخدام النقود، ولكنه يعطي المستفيد حرية الاختيار من بين منتجات أو موارد قليلة. ومثال على هذا: منح اللاجئين دفتر قسائم بقيمة 400 دولار لشراء سلع منزلية (بطانيات، وستائر، وأواني طهي) لاستبدال الأغراض التي تركوها في بيوتهم. ويمكنهم الاختيار من بين 30 متجرًا بالمدينة القريبة من المخيم، واختيار ما يحتاجونه وأمامهم 6 أشهر بحد أقصى لاستخدام القسائم. ويعقد أصحاب المتاجر اتفاقات مع المنظمة ويحصلون على مقابل القسائم شهرياً.
3. التحويل المباشر: يمكن أيضاً شراء الأصول وتحويلها مباشرة إلى المستفيدين، لا سيما في حالات توقف وظائف الأسواق المحلية. وما زالت القواعد التنظيمية لبعض الجهات المانحة تجعل هذا الأسلوب أسهل وسيلة من وسائل التوزيع (إدارياً)، وإن كانت أقل كفاءة من الوسيطتين الآخرين. على سبيل المثال، تُمنح دواجن وأعلاف للأسر المعيشية التي كانت تربي دواجن، لاستعادة قدرتها على كسب العيش بعد الفيضان.

4. نُهَجُ أخرى: هناك نُهَجُ أخرى يمكن استخدامها في استرداد الأصول والحماية. فعلى سبيل المثال، قد يمنح برنامج للمساعدات المالية ضمانات قروض للمشروعات التجارية الصغيرة، لمساعدتها على الحصول على الائتمان لاستبدال الأصول المفقودة وقت الأزمة، أو قد يقدم لها منحًا مماثلة للتشجيع على التوسع في سبل كسب الدخل باستخدام تكنولوجيا جديدة. وهناك نوع آخر لنشاط حماية الأصول، وهو تخفيض المخزون، ويمكن استخدامه لتخفيف أثر الصدمات الاقتصادية.

وتركز الكثير من برامج الانتعاش المبكر على سبل كسب العيش الخاصة بالرعي والرعي الزراعي، ومن ثم كثيرًا ما تكون التدخلات الخاصة بالثروة الحيوانية جزءًا أساسيًا من برامج توزيع الأصول. وتوفر الإرشادات والمعايير في الطوارئ الخاصة بالماشية (LEGS) توجيهات تفصيلية عن حماية وإعادة بناء أصول الثروة الحيوانية في المجتمعات المتضررة بالأزمات.

ترد مواقع إلكترونية ومواد مرجعية تتعمق في توضيح هذه المنهجيات وتحليلها. وتتوفر عدة مصادر في المرفق.

وينطبق معيارا توزيع الأصول 1 و2 على البرمجة المعنية بحماية الأصول واستبدالها، والأصول اللازمة للتوسع في سبل كسب العيش وتوزيعها وتكييفها. وهما معياران شاملان ويمثلان الحد الأدنى للأساس الذي تقوم عليه جميع برامج الأصول. وتغطي معايير توزيع الأصول 3 و4 و5 تحديدًا الأنشطة الواردة في النُهج الثلاثة المذكورة أعلاه: حماية الأصول القائمة، وتجديد سبل كسب العيش السابقة، وإعداد سبل جديدة ومتنوعة لكسب العيش. وعند قيامك بتصميم وتنفيذ البرامج في المجالات التي تغطيها المعايير من 3 إلى 5، يجب أن تضمن الاستجابة لتلبية احتياجات الأفراد والأسر المعيشية، كما يوضحها المعيار 1، وأن تحفز الانتعاش دون تقويض الأسواق المحلية، كما ورد في المعيار 2.

معيار توزيع الأصول رقم 1 برمجة الأصول تستجيب لاحتياجات محددة



كل أعمال برمجة الأصول، سواء لحمايتها أو استبدالها أو التوسع في سبل كسب العيش، يجب أن تستجيب لاحتياجات المستفيدين.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد احتياجات الأفراد والأسر المعيشية، وقدراتهم، وتفضيلاتهم، وتطلعاتهم.
- ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية بالقدر الكافي لتفادي بيع الأصول، أو استهلاكها المباشر، أو بيع مواد مساعدة لها (مثل بيع الأدوات عند توفير البذور).
- ضمان حصول الفئات الضعيفة في المجتمع المحلي على اهتمام خاص عند تخصيص الأصول (النساء، والشباب، والمسنون، وذوو الإعاقات).
- التأكد من أن جميع الأفراد (رجال، ونساء، وفتية، وفتيات) يدركون من هو المستفيد المباشر من الأصول، ولماذا. ويجب إعداد ونشر معايير وأهداف البرنامج المباشرة والشفافة، ومشاركة المجتمع المحلي في اختيارها.
- تخفيف المخاطر المحتملة أو المستمرة (نتيجة لتنفيذ البرنامج) التي تهدد السلامة البدنية للأفراد أو أصولهم أو دخلهم، واتخاذ ما يلزم من خطوات للتصدي لهذه المخاطر.

المؤشرات الرئيسية

- الأصول المقدمة أو المحمية بالغة الأهمية لتلبية احتياجات الأفراد والأسر المعيشية الأساسية.
- تحديد الأصول الإنتاجية، أو حمايتها، أو استبدالها، و/أو زيادتها على نحو منصف.
- يمكن للأفراد والأسر المعيشية تحديد هدف برنامج الأصول تحديدا واضحا، ولماذا تم اختيارهم أو عدم اختيارهم فيه.
- عدم مساهمة تدخلات الأصول في صراعات المجتمعات المحلية أو الأسر المعيشية، أو في حرمانها من الإنصاف.

الملاحظات التوجيهية

1 تقييم الاحتياجات

من أجل حماية الأصول الإنتاجية، من الضروري فهم أنماط سبل كسب العيش المحلية، ويجب أن يركز التدخل على الأصول ذات الأثر الأكبر على مصادر الغذاء والدخل للأسر المعيشية. وقد تنتج الأسر المعيشية الزراعية نسبة معينة من استهلاكها السنوي للغذاء، ولكن إذا تم شراء المزيد منه، فلا بد من التركيز فوراً على حفظ سبل حصولها على الغذاء من السوق، وعلى فرص العمل التي توفر الدخل. ويجب أخذ العلاقات التفاعلية فيما بين الأسر المعيشية في الاعتبار: ضمان استخدام الأصول بما يدعم الأسرة المعيشية بأسرها، وعدم تعرض الأفراد للخطر بتحميلهم مسؤولية إدارة الأصول، وعدم تسبب الأصول المقدمة في أي عنف أسري أو مشكلات استغلال.

2 الملاءمة

لن تحقق برمجة توزيع الأصول الغرض المقصود منها إلا إذا كان المستفيدون مستعدين لاستخدام الأصول وقادرين على استخدامها وراغبين في ذلك، وإذا كان هذا النشاط سيؤدي إلى استمرارية سبل كسب العيش. ويجب أن تتضمن التقييمات إجراء مناقشات مع المستخدمين المحتملين للأصول، لا سيما بالتركيز على تفضيلاتهم (مثل حجم المعدات أو نوعها) التي قد تمنع الفرد من استخدام الأصول.

مثال

بعد فترة نزاع، تم جلب أبقار مهجنة إلى أحد المجتمعات المحلية وتوزيعها على الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم المسنون، لضمان أمنهم الغذائي. وبعد أسبوع من التوزيع، أعادت جدة بقرتها إلى مكتب المشروع قائلة إن البقرة كبيرة عليها لدرجة أنها لا تستطيع التعامل معها، وإنها «صعبة المراس». وسألت إن كان يمكن بيعها لشراء بقرة محلية تستطيع التعامل معها بشكل أسهل.

3 الأثر على الفئات الضعيفة

ضمان مراعاة احتياجات جماعات يعينها (مثل النساء والشباب وذوي الإعاقات والمسنين والعرقيات المهمشة)، والتأكد من عدم تأييد التمييز الثقافي أو التسبب في تفاقم النزاع، لا سيما عند العمل مع الوزارات والإدارات الحكومية.

4 تهيئة الشعور بالملكية

يُعلي الناس قيمة الأصول الخاصة بسبل كسب العيش عندما يشعرون بملكيتهم لها، وليس عندما يرونها هدايا تقدّم لهم. ولتعزيز قبولهم، قد تطلب البرامج من المستفيدين أن يشاركوا في الاستثمار في الأصول التي يدعمها البرنامج؛ على سبيل المثال بأن يساهموا بجزء من تكلفة الأصول، أو أن يقدموا استثمارات عينية في مواد أو عمالة أخرى، أو أن يسدّدوا ثمن الأصول (نقدًا أو عينًا) على مدار فترة زمنية معينة. ويجب الحرص على ألا يشعر الأفراد بالتزامهم الزائد عن الحد، الناتج عن مسؤوليتهم للاستثمار المشترك في الأصول. وعند وجود مؤسسات مالية (رسمية أو غير رسمية)، يمكن العمل من خلالها كاستراتيجية لتخفيف الأثر، في حال توفر الشفافية فيما يخص مستوى الإقراض في المجتمع الأوسع نطاقًا. وإذا كانت الأسر المعيشية والمشروعات التجارية المستهدفة تستثمر بالفعل في الأصول بشكل منفصل، فعلى البرامج مراعاة تكملة هذه الجهود بدلًا من تقديم الأصول مباشرة لهم؛ إذ قد يؤدي هذا إلى إضعاف آلياتها في التكيف مع التحديات. وقد تعرّز الفائدة العائدة على المجتمع عندما تُقدّم تدخلات للسوق على نطاق أوسع، تساعد في التصدي للمشكلات على مستوى الأنظمة. والزيارات المنتظمة لبيوت المستفيدين، الذين يخاطرون ويبدأون في توسيع نطاق سبل كسبهم للدخل في مرحلة ما قبل الأزمة، أو في تعلم سبل جديدة لكسب العيش-تلك الزيارات المنتظمة قد تشكل أيضًا دعما كبيرا لرفاههم الاقتصادي. وتقدم «برامج التخرج» الدليل الواضح على قيمة التواصل المنتظم مع الأسر المعيشية فيما تحاول تحسين وضعها.



خطط برنامج في شمال أوغندا لبناء ستة مخازن للمجتمعات المحلية، وطلب من الفئات المستهدفة ملء الاستمارات التي ورد فيها أسئلة تفصيلية عن شكل الفئة المستهدفة، وإدارتها للمخازن (ما إن يتم بناؤها)، ومساهمتها في تكاليف المخزن. ولم يطلب البرنامج مساهمتهم في التمويل، ولكنه ذكر أن ذلك سيجعل المقترح «أكثر أهمية للمحكّمين». والمجموعة التي ربحت المسابقة، وتم بناء مخزن لها، قالت للمقيّمين إنها فخورة للغاية بالمخزن لأنه ثمرة «جهدنا الشاق». ولا يعرف أغلب أفراد المجتمع المحلي عن المدخلات المالية التي قدمتها المنظمة غير الحكومية، بل عن المساعدة التقنية فحسب. ولقد أخبرناهم أننا فعلنا هذا بأنفسنا».

5 تقييم المشاركة في الاستثمار

من الأسئلة الفنية الشائعة، كيف يمكن تحديد مستوى ما يلزم من مشاركة في الاستثمار من المستفيدين من الأصول. ويتطلب هذا فهمًا للوضع الاقتصادي للفئات المحتمل أن تحصل على الأصول (سواء الوضع الاقتصادي الخاص بها تحديدًا أو بالمجتمع ككل)، وهو ما يجب استخلاصه من المسوح أو بيانات سبل كسب العيش الأخرى، فضلًا عن الحكم السليم على الوضع. ومن نقاط البداية الشائعة تقسيم النفقات بنسبة 50/50، لكن هذه القسمة لا تراعي مستوى الخطر الذي يواجهه الحاصلون على الأصول الإنتاجية. وبشكل عام، كلما تدنى مستوى الخطر المحتمل، ازداد مستوى مساهمة الحاصلين على الأصول. وفي حين يجب مراعاة نفقات إعادة البناء بعد الأزمة، وهو ما سبق ذكره، فهناك علاقة بين القيمة المستثمرة ومستوى الالتزام. ويجب أن يساهم المستفيد بالمقدار الذي يضمن التزامه باستخدام الأصول بشكل مُنتج، دون الإخلال بقدرته على الانتعاش من أية صدمة واجهها مؤخرًا.

6 تقييم للمخاطر

قد تسبب برامج الأصول بصورة غير مقصودة في زيادة مستوى المخاطر، بما فيها المخاطر المادية التي تنشأ من حمل وتخزين النقود والأصول، والنزاعات الاجتماعية بين المستفيدين ومع أعضاء المجتمعات المحلية الآخرين، والمشكلات الطويلة الأجل بسبب إدارة أعمال تجارية غير قابلة للاستمرار. ويجب أن تأخذ البرامج هذه المخاطر والجوانب الحساسة في الحسبان وأن تقللها قدر الإمكان.

حكاية تحذيرية !

أعلن برنامج لتوزيع النقد لاستبدال الأصول عن أنه يمكن للمستفيدين المستهدفين استلام منحهم النقدية من خيمة في ملعب كرة قدم بالمجتمع المحلي، بدءًا من الساعة العاشرة صباح يوم السبت التالي. وانتظر الناس في طابور في العراء دون تأمين، وبعد استلام النقود كانوا يخرجون إلى الطريق مباشرة. وكان من السهل للغاية أن يرى أي شخص على الطريق من استلم النقود، وهو ما أدى إلى سرقة العديد من المستفيدين في الأيام التالية.

حكاية تحذيرية !

في لبنان استاء المجتمع المحلي المضيف من توزيع أصول مادية على اللاجئين. فعلى الرغم من أن طريقة البطاقات الإلكترونية المستخدمة في توزيع المساعدات النقدية كانت تُعد صورة حافظة للكرامة من صور تقديم المساعدات، فإن مشاهدة اللاجئين يصطفون أمام ماكينات الصرف الإلكتروني لسحب مساعداتهم النقدية هو مشهد ساعد في استثارة التصورات الخاطئة، وتأجيج التوترات مع المجتمع المحلي المضيف، الذي تضرر دخل أفرادهم وقدرتهم على كسب العيش بسبب الأزمة في سوريا.

معيار توزيع الأصول رقم 2 برمجة الأصول تحفز الانتعاش دون تقويض الأسواق المحلية



جميع عمليات برمجة توزيع الأصول، سواء كانت موجهة لحماية سبل كسب العيش أو استبدالها أو توسعة مجالها، يجب أن تحفز الانتعاش وأن تقلل الآثار السلبية العارضة على الاقتصادات المحلية (سواء الآثار القصيرة أو الطويلة الأجل).

الإجراءات الرئيسية

- استخدام نتائج التقييم لتحديد سبل تقديم المساعدات عن طريق آليات السوق المحلية، ودعم إعادة بناء الأسواق، متى تبيّن جدوى ذلك (انظر أيضًا معيار التقييم والتحليل 2).
- إعداد خطط واستراتيجيات للتواصل، لضمان شفافية تبرعات الأصول من وجهة نظر المجتمع المحلي.
- إعداد خطط واضحة للملكية والحوكمة والإدارة لجميع التحويلات الكبيرة للأصول. وهذا مهم تحديداً مع التحويلات للجماعات أو المجتمعات المحلية أو المؤسسات.
- تخطيط التدخلات بحيث يمكن تحويلها إلى أنشطة مستدامة على المدى البعيد.

المؤشرات الرئيسية

- استخدام التقييمات في تحديد الآثار المحتملة للتدخل على الاقتصاد المحلي، على المدى القريب والمتوسط والبعيد.
- للبرنامج أثر إيجابي أو محايد على النظام الكلي للسوق، ولا يتسبب في أضرار خطيرة بالسوق.
- فهم الأسرة المعيشية و/أو المجتمع المحلي لإدارة الأصول والمشاركة فيها، متى كان ضرورياً.

الملاحظات التوجيهية

1 الآثار على الأسواق المحلية

يجب أن تدرس التقييمات أثر برامج الأصول على الأسواق المحلية، وأن تراعي مجموعة من المشكلات المتعلقة بجانب الإمداد، والمتصلة بشراء الأصول وتوزيعها (مثال: كيف يمكن أن يؤثر تدبير المشتريات محلياً على توفر السلع للغير). ويجب استخدام الأسواق المحلية في شراء الأصول إذا كانت قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وتقديم الأصول الإنتاجية التي تحتاجها الأسر المعيشية. ولكن هذه الأسواق يجب أن تكون قادرة على تلبية الطلب المتزايد الناتج عن تدخل السوق، دون المعاناة من ضغوط تضخمية، وهو ما قد يرفع الأسعار ويُقصي الأسر المعيشية الأخرى، ومن ثم، ينتهك مبدأ اللا ضرر الخاص بالتدخلات الإنسانية.

إن تقييم المخزون المتوفر، والأسعار الحالية والتاريخية، والنقل، والتحديات اللوجستية الأخرى المتصلة بزيادة السلع المتوفرة، سيساعد المنظمات في تصميم تدخل يدعم وظائف السوق الحالية والمستقبلية. كما أن الرصد المنتظم لأسعار السوق للسلع الأساسية، وتلك التي يتم توزيعها أو شراؤها، سيتيح للوكالات إيقاف برامجها أو تكييفها إذا ظهرت دلائل للتضخم.

مثال

يشترى برنامج معدات زراعية أساسية (مثل: الفؤوس والعربات اليدوية) من بائع جملة محلي، ويوزعها على المزارعين لاستبدال أدواتهم التي فقدوها بسبب الفيضانات. وهذا الطلب الشرائي الكبير قدم لبائع الجملة النقد الكافي لاستبدال مخزونه من البضائع الأخرى، مما زاد من توفر المواد الزراعية في المناطق المتضررة لصالح جميع المزارعين.

حكاية تحذيرية

على إثر وقوع أزمة، توسعت الحكومة في توزيع البذور على المزارعين المتضررين. ولما أصبح لدى الجميع بذور مجانية، انخفضت أسعار البذور في المخازن الزراعية المحلية، وانخفض بالتالي دخل المنتجين المحليين للبذور والمستوردين وباعة الجملة وشركات النقل وباعة التجزئة انخفاضاً هائلاً. ومن ثم، طلب المستوردون بذوراً أقل للموسم التالي، إذ لم يكونوا على يقين بما ستفعله الحكومة، وأصبح المعروض من الأصناف الجديدة المقاومة للجفاف محدوداً، لأنهم لا يودون تخزين كميات كبيرة ما داموا لا يعرفون هل سيبعونها بالسعر المناسب أم لا.

2 الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل

تهدف أنشطة عديدة لانتعاش الأصول وحمايتها إلى سرعة البدء في سبل كسب العيش، أو استئنافها، أو التوسع فيها، وذلك لتلبية الاحتياجات الفورية للأسر المعيشية من الدخل. ولكن يجب أن تحاول البرامج تقييم قدرة السبل المختلفة لكسب العيش على الاستمرارية على المدى البعيد، وأثرها على السوق المحلية الأوسع نطاقاً لتلك السلع والخدمات، وأي أثر على أسواق العمل المحلية، والتداعيات على البيئة. وفيما يتعلق بالبرامج التي تتضمن تقديم الأموال أو المواد العينية، يجب أن تنسق المنظمات مع البرامج الأخرى (انظر أيضًا المعيار الأساسي 2). وإذا اتبعت المنظمات في المنطقة الواحدة نهجاً مختلفة، لا سيما إذا كانت تلك النهج تتطلب التزاماً أكبر من الحاصلين على المساعدات، فقد تنشأ النزاعات. وفي بعض الحالات، قد يصبح توزيع الأصول رابطاً بأنشطة الانتعاش الأطول أجلاً، مثلاً عن طريق تمكين أصحاب المشروعات المتناهية الصغر من استئناف العمل، بحيث يمكنهم المشاركة في أنشطة تنمية الأعمال. وقد يتعارض توزيع الأصول مع جهود الانتعاش إذا اشتمل على سلاسل توزيع أو خطط استهداف غير مناسبة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي التوزيع الموسع للمواد التي تم شراؤها من الخارج إلى إضعاف محاولات تطوير شركات التوريد المحلية لتلك المنتجات (المستفيدون المحتملون غير المباشرين من البرنامج).

3 طرائق عمل التحويلات

كثيراً ما تُستخدم التحويلات النقدية في برامج الانتعاش المبكر كوسيلة مرنة ومراعية للسوق، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وحماية الأصول. وبالتواصل مع الأسر المعيشية المتضررة، يمكن للبرامج أن تحافظ على سبل كسب العيش، وأن تقلل من آليات التعامل السلبية ومن عمليات بيع الأصول الإنتاجية. وقد تتضمن البرامج أيضاً حلولاً للسوق، لحماية أو بيع الأصول التي تتراجع إنتاجيتها؛ على سبيل المثال، تخزين المحاصيل حتى ترتفع الأسعار، أو بيع الماشية في حال وجود جفاف مزمن. وقد ينتج عن منهجيات تكميلية أخرى للبرامج أثر مباشر على استرداد الأصول وحمايتها؛ على سبيل المثال، قد يمنح برنامج مالي ضمانات ائتمانية للمشروعات التجارية الصغيرة، لتمكينها من الحصول على الائتمان واستبدال الأصول المفقودة نتيجة وقوع أزمة ما، وإعادة وظائف الأسواق لحالتها. وعندما تكون فرص العمل قليلة، قد تمكّن برامج «النقد مقابل العمل» العمال من تحقيق الدخل، مع إعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع المحلي. وتقدم وثائق عديدة توجيهات وأدوات فيما يخص هذه المنهجيات - انظر المرفق لمزيد من التفاصيل.

مثال 

في الفلبين، تم عمل تجربة عشوائية لعمليات توزيع النقد بعد إعصار هايان، وتبين من التجربة أن التحويلات لمبلغ معين على دفعة واحدة، مقارنةً بالتحويلات على ثلاثة دفعات (لنفس القيمة الإجمالية للمبلغ)، أدى إلى زيادة الشعور بملكية الأصول الإنتاجية الصغيرة. فالأسر المعيشية التي حصلت على المبلغ دفعة واحدة، استثمرت أكثر في الماشية الصغيرة (مثل الماعز والدواجن). ولم تظهر أية آثار سلبية محتملة للحصول على المبلغ دفعة واحدة طوال مدة الدراسة.

معيّار توزيع الأصول رقم 3 حماية الأصول الإنتاجية



تجنب خسارة الأصول الإنتاجية على النحو المناسب وفي الوقت المحدد، بحيث يمكن للأسر المعيشية تلبية الاحتياجات الأساسية دون اللجوء إلى خسارة الأصول أو استهلاكها أو بيعها، وهو ما قد يؤثر سلباً على انتعاشها.

تمثل الحماية من خسارة الأصول الإنتاجية، أو إبطائها، أو إيقافها، الخطوة الأولى لمساعدة السكان المتضررين من الأزمة على الانتعاش. وفي معظم الأحوال، يتعين أن يكون السكان قد حققوا الاستقرار وتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية قبل أن تستعد المنظمات للبدء في استبدال الأصول المفقودة.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد التدخلات اللازمة لوقف أو تقليل الاستخدام المستمر لاستراتيجيات التكيف السلبية، واستنفاد الأصول القائمة. ويجب معرفة أي الأصول، التي إذا فقدت، ستؤدي إلى آثار لا يمكن إصلاحها فيما يخص الانتعاش، ويجب التركيز على حماية هذه الأصول تحديداً.
- تحديد النهج المستخدم في حماية الأصول (على سبيل المثال: التوزيع النقدي) بناء على آليات التقديم القائمة والمحتملة، وبناء على الآثار المحتملة لذلك النهج على الأسواق المحلية (إيجاباً وسلباً).
- البحث عن الأطراف الفاعلة في السوق التي قد تكون قادرة على دعم حماية الأصول والتعاون معها لإعداد حلول مبتكرة. على سبيل المثال: باعة الجملة الراغبين في حماية بضائعهم يمكنهم تقديم الائتمان أو الشراء مقدماً.
- رصد الاحتياجات واستراتيجيات التعامل على مستوى الأسرة المعيشية. ويجب عمل هذا باستمرار ومع عملية رصد الأسواق المحلية (مثل رصد الأسعار). ويجب تضمين أسئلة متصلة بالمواد المساعدة (مثل العلف اللازم للماشية).

المؤشرات الرئيسية

- الأسر المعيشية تستخدم استراتيجيات تكيّف صحية وأمنة، ولا تقوض إمكاناتها المستقبلية لكسب الدخل. ويمكن للأطفال مداومة الذهاب إلى المدارس.
- الأسر المعيشية تحتفظ بالأصول الإنتاجية أثناء الأزمة، أو تقلص خسارتها في أعقاب الصدمة مباشرة.
- استخدام تقييمات للسوق لتحديد الأطراف الفاعلة القادرة على الإسهام في حلول حماية الأصول.
- الأصول محمية بالاستعانة ببرامج التأمي.

الملاحظات التوجيهية

1 تلبية الاحتياجات الأساسية

بعد أي أزمة، تكون الأولوية مركزة على تلبية الاحتياجات الأساسية، كالغذاء والماء والرعاية الصحية والمأوى. إلا أن الأصول الإنتاجية تلعب دورًا في تلبية هذه الاحتياجات الأساسية في الأوقات العادية؛ ومن ثم، فمن الضروري أن تبدأ التدخلات قبل أن تضطر الأسر المعيشية لاستهلاك الأصول الإنتاجية أو بيعها. وعلى الرغم من احتمال بيع بعض السكان المتضررين للأصول بعد الأزمة مباشرة، يمكن للبرامج التدخل للحيلولة دون زيادة استنفاد الأصول. ويجب إيلاء عناية خاصة لمواعيد بدء المواسم الزراعية ونهايتها، إذ أن العواقب قد تكون أسوأ بكثير وأطول أمدًا إذا تأخرت التدخلات الزراعية بصورة زائدة عن الحد. ويجب أن تستهدف نُهج التحويلات النقدية أو القسائم أو الدعم العيني تلبية الاحتياجات الأساسية، وأن تُصمّم على النحو الذي يشجع حماية الأصول الإنتاجية والحفاظ عليها، وكذا نموها، متى أمكن.

مثال 

بعد وقوع إعصار مباشرة، باع خياطة ما تملكه من خيوط وأقمشة حتى تتمكن من شراء الطعام لأطفالها. وبدون توفر هذه المواد أو النقود لاستبدالها، أصبحت ماكينة الخياطة بلا نفع. وكان هناك برنامج يقدم تحويلات نقدية، بحيث تتمكن الأسر المعيشية الضعيفة من شراء الطعام وغيره من مواد أساسية لا غذائية. وهكذا حال حصولها على التحويلات النقدية في الوقت المناسب دون اضطرارها لبيع ماكينة الخياطة، وأتاح لها شراء الطعام لأطفالها، ومكّنها من شراء الخيوط والأقمشة لتعود إلى العمل.

مثال



بعد وقوع إعصار، قدم أحد البرامج التحويلات النقدية للأسر المعيشية الريفية المتضررة كي تتمكن من الوفاء باحتياجاتها الأساسية ودفع أجور العمال الزراعيين. ولتكملة فائدة التحويلات النقدية، قدم البرنامج التدريب على التقنيات الملائمة لحفر قنوات الري المستدامة. وأتاحت النقود للمزارعين تلبية الاحتياجات الأساسية والحيلولة دون استهلاك مخزون البذور. وأدى التدريب ودعم العمال إلى خفض مستوى عرضة المزارعين للخطر في مواجهة أية فيضانات تستجد في المستقبل، مما أسهم في حماية أصولهم واستثماراتهم من آثار الصدمات في المستقبل.

2 استراتيجيات التكيف

على البرامج الساعية لحماية الأصول الإنتاجية من آثار الأزمات الحديثة أن تراعي واقع البيئة فيما بعد الأزمة. فعلى الرغم من أن بعض التدخلات تخفف من آثار الصدمة، وتقلل الحاجة إلى استراتيجيات التكيف السلبية، فربما يضطر السكان المتضررون إلى تبديل سلوكهم للتكيف مع التغيرات. ويجب أن تراعي برامج توزيع الأصول هذا الواقع، وأن تنصرف عن استراتيجيات التكيف السلبية التي تعرّض الأصول الإنتاجية للخطر، أو الاستراتيجيات غير الصحية أو غير الآمنة. ويجب أن تُبقي الأسر أطفالها في المدارس، وأن تتجنب إخراجهم منها ليشركوا في أنشطة سبل كسب العيش.

مثال



بعد فترة من الجفاف، تضمّن أحد برامج الاستجابة الشاملة مكون توعية المجتمع المحلي، الذي يشجع الأسر المعيشية الريفية على الاحتفاظ بمخزون البذور، وشدد على أهمية الزراعة على المدى الأبعد. ورغم اقتناع الأسر المعيشية بضرورة الاحتفاظ بمخزونها من البذور، فقد تضطر للتكيف بسبل أخرى، مثل تناول أطعمة أرخص ثمنًا أو أنواع أقل من الغذاء حتى يحين موعد الحصاد التالي.

3 قياس مستوى الاحتفاظ بالأصول

في الحالات المثلى، قد تُظهر برامج الأصول أن أنشطتها حققت مستويات أعلى للاحتفاظ بالأصول، وحسّنت من القدرة على مجابهة أزمات المستقبل. ولكن العديد من برامج الأصول لا تستمر الوقت الكافي لقياس هذا المستوى للأثر. ويُعد هذا النوع من قياس الأثر قِيَمًا للغاية، في حالة البرامج الطويلة الأجل التي تساعد المجتمعات المحلية على الاستجابة للأزمات المتعددة على مدار فترة زمنية ممتدة (على سبيل المثال، البرامج التي تساعد المجتمعات المحلية على التعامل مع الفيضانات الموسمية السنوية، أو مع الأزمات المتصلة بالتغير المناخي).

مثال 

كشف الرصد المستمر للبرامج أن اللاجئين الذين حصلوا على مجموعة متنوعة من المعدات لدعم المشروعات التجارية المتناهية الصغر كانوا في واقع الأمر يبيعون هذه المعدات لتمويل سفرهم إلى دول أخرى. ونتيجة لهذا، تم تعديل البرنامج بحيث أصبح يركز على مشاريع الأعمال المشتركة بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة. وهو ما قد حسّن العلاقات بين المجتمعات المحلية، ويسرّ تسجيل الشركات الناشئة عن ذلك.

معيار توزيع الأصول رقم 4 عملية استبدال الأصول منصفة وشفافة



عندما تتعرض الأصول الحيوية لسبل كسب العيش للتدمير، فإنها تُستبدل بطرق منصفة وشفافة، بما يساعد الأسر المعيشية على الانتعاش و/أو تقوية قدراتها الاقتصادية دون تقويض الاقتصاد المحلي.

الإجراءات الرئيسية

- تقييم جدوى وملاءمة الاستمرار في أنشطة كسب العيش القائمة قبل الأزمة، أو استئناؤها. (ألا تزال سبل كسب العيش قابلة للاستمرار؟ أهي مستدامة؟)
- تحديد الفجوات في الأصول الأساسية المطلوبة لاستئناف أنشطة كسب العيش القائمة قبل الأزمة بصورة مستدامة، وتحديد تكلفة الأصول الإنتاجية المطلوبة.
- تحزّي مطابقة المساعدات المقدمة بقدرات الأفراد ومهاراتهم وفرص السوق.
- إدراك أن «المساواة» لا تعني دائماً الإنصاف، والسعي لحلول تراعي ظروف الأفراد ومواطن ضعفهم، متى أمكن.
- التواصل بوضوح مع الأسر المعيشية والقادة والمجتمعات المحلية فيما يخص معايير التدخل.
- التدريب عند تقديم أنواع جديدة من الأصول.
- تصميم تدخلات قصيرة الأجل تتوخى أهدافاً أطول أجلاً، لتنمية السوق والانتعاش الاقتصادي، متى أمكن. وعدم تقويض أنشطة الانتعاش الاقتصادي التي لها رؤية أطول أجلاً.

المؤشرات الرئيسية

- استخدام تقييمات السوق، لتحديد قدرة سبل كسب العيش على الاستمرار على المدى المتوسط والبعيد.
- استخدام المستفيدين للأصول حسبما هو مخطط لها، مع تقليل حالات بيع الأصول أو تحويلها في الحدود الدنيا.
- استعادة المستويات السابقة على الأزمة الخاصة بمؤشرات الدخل والإنتاج والمؤشرات الأخرى ذات الصلة بأنشطة محددة، أو ارتفاعها واستدامتها عند هذه المستويات على المدى المتوسط (ما يستعاض عنه لقياس «انتعاش سبل كسب العيش»).
- قدرة الأسر المعيشية على التحديد الواضح لمعايير البرنامج ولماذا تم اختيارها (أو لم يتم اختيارها).
- تقديم التدريب المناسب عندما يشتمل التدخل على معدات أو تكنولوجيات جديدة.
- مراعاة الأسر المعيشية المعرضة أكثر من غيرها للخطر.

الملاحظات التوجيهية

1 احترام متطلبات الأسر المعيشية وقدراتها

يجب أن تحترم برمجة التدخلات مهارات الأفراد وقدراتهم وطموحاتهم. ويجب أن تراعي برمجة الأصول في أعقاب الأزمة مباشرة، أو في أثناء فترة الاضطرابات الممتدة، قدرتها على تنفيذ النشاط الاقتصادي الذي يستهدفه البرنامج على المدى القريب والبعيد على حد سواء. كما يجب أن تراعي البرامج تكييف التدخلات حسب الظروف المتغيرة في أسواق العمل والاقتصاد. وفي بعض الحالات المحددة، مثل حالات النزوح الواسع النطاق، قد لا تستمر سبل كسب العيش السابقة لعدة أسباب. وإذا أكدت التقييمات لوضع معين هذا الأمر، فلعل من الملائم مساعدة الناس على تنويع أنشطتهم لاستحداث أنشطة جديدة. وفي هذه الحالات، يجب مراعاة السياق السياسي والعلاقات التفاعلية بين المجتمعات المحلية من منظور «مبدأ اللا ضرر». وترد أدلة توجيهية إضافية حول هذه الحالات في المعيار التالي.

! حكاية تحذيرية

بعد تسونامي المحيط الهندي، تم توزيع آلاف القوارب على السكان المحليين لتمكينهم من العودة للصيد. وكانت أغلب القوارب الموزعة صغيرة وصالحة للصيد الساحلي، رغم أن المصائد السمكية المحلية كانت تتضمن سابقاً أنواعاً وأحجاماً عديدة من القوارب المستخدمة في صيد أنواع مختلفة من الأسماك وفي مناطق جغرافية متباينة. ونتيجة سوء تحديد الأهداف وعدم كفاية تحليل استخدام الأصول وأثره، فإن العديد من القوارب لم تكن مناسبة، ولم تُستخدم قط للغرض المخطط له. ورغم هذا، فإن كثرة عدد القوارب أثار القلق من الصيد الجائر.

! حكاية تحذيرية

استجابة للأزمة السورية، بنت العديد من المنظمات الدولية تدريباتها للمهارات على تفضيلات المستفيدين بدلاً من احتياجات السوق القائمة، وتم تدريب النساء على تصفيف الشعر والتجميل، رغم ندرة عدد المتدربات اللواتي قد يحصلن على أي دخل باستخدام هذه المهارات.

2 استراتيجيات المراحل الانتقالية

عادة ما تهدف البرامج في أعقاب الأزمة مباشرة إلى دعم الانتعاش السريع للأسر والأفراد، وذلك ببساطة عن طريق استبدال الأصول الإنتاجية، وبذل محاولات محدودة لتحسين الوضع على المدى البعيد أو تعزيز التنمية الاقتصادية. وحتى في هذه المراحل المبكرة، يجب أن تراعي البرامج الآثار المحتملة الطويلة الأجل لبرامج الأصول، وأن تبدأ في تحديد الروابط المحتملة للتدخلات الأطول أجلاً، مثل الخدمات المالية أو خدمات تطوير المشروعات التجارية. وقد تقدم منظمات أخرى في المنطقة مثل هذه البرامج. (لمزيد من المعلومات، انظر أيضاً معايير الخدمات المالية ومعايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق، والمعيار الأساسي 2). ويجب أن تركز التدخلات على دعم وتقوية وإعادة بناء الاقتصاد المحلي والأطراف الفاعلة المحلية (انظر أيضاً معيار توزيع الأصول 1). وفي حالات ما بعد النزاع أو الكوارث الطبيعية، فإن إحياء سبل كسب العيش قد يتحقق أيضاً بالاستثمار في إعادة تأهيل بعض أصول المجتمعات المحلية المعرضة للتدمير، لاسيما بإزالة الأنقاض عبر العمالة المكثفة، أو إعادة تأهيل أماكن المأوى المؤقتة. ويجب أن تسعى استراتيجيات المراحل الانتقالية إلى البناء على مواطن القوة المحلية وإزاحة الأطراف الفاعلة الخارجية تدريجياً، حسب الاقتضاء.

عرضت منظمة تنفيذ برنامج «النقد مقابل العمل» لإعادة بناء البنية التحتية، على العمال خيار ادخاري ضمن البرنامج، حيث تحتفظ المنظمة بجزء صغير من راتبهم كل أسبوع، ويُعطى لهم في موعد نهائي محدد. وهو ما أتاح للعمال توفير بعض الأموال لتلبية احتياجات أسرهم العاجلة، فضلاً عن توفر مبلغ صغير يمكن استثماره مع انتهاء مشروع البنية التحتية.

3 زيادة القدرة على مجابهة الأزمات

من أجل المعالجة الشاملة لحماية الأصول، يجب أن تشمل البرامج على استراتيجيات للحد من خطر الكوارث. ويجب أن تسعى البرامج إلى تقليص مواطن الضعف أمام أزمات المستقبل، في أقل تقدير، مع تعزيز أثر التدخلات الأولية التي تمت بعد الأزمة. ويجب أن تتمكن الأسر المعيشية من حماية أصولها من أثر صدمات المستقبل. ووفقاً لسبل كسب العيش الخاصة بالأفراد المستهدفين، فقد تتراوح هذه التدخلات ما بين تعزيز الروابط بالخدمات المالية (مثل: التأمين أو الادخار الآمن) وإعادة تأهيل قنوات الري وإعداد هياكل الحفاظ على التربة. وهناك عنصر آخر من عناصر بناء القدرة على مجابهة الأزمات، وهو إدراك أن كل أسرة أو جماعة تواجه موقفاً مختلفاً إلى حد ما، وأن التوزيع العام للأصول - رغم إنصافه - ليس دائماً الحل السليم. فكلما أدركت التدخلات السمة الفردية لمشكلات السلامة والقدرة على الوصول للأسواق والمعرفة والسلطة التي تواجهها فئات مختلفة (مثل: النساء، والعرقيات المهمشة، والأسر المعيشية المُعدمة)، ثم حولت أصولاً إنتاجية لتقوية الفرص الاقتصادية لهذه الفئات، زادت إمكانية بناء القدرة على مجابهة الأزمات.

معيار توزيع الأصول رقم 5 الأصول توسّع وتنوّع سبل كسب العيش

تؤدي برامج توزيع الأصول إلى تمكين الأسر المعيشية من إدارة ائتماشها الاقتصادي، وتعزيز إمكاناتها الاقتصادية في المستقبل، والاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة، عن طريق التوسع في سبل جديدة لكسب العيش، أو تكييفها أو تطويرها.

الإجراءات الرئيسية

- استخدام تقييمات السوق لتحليل أوضاع السوق، من أجل ضمان استمرارية سبل كسب العيش الجديدة (انظر أيضاً معايير التقييم والتحليل).
- دعم الأفراد في اتخاذ قرارات مستنيرة حول إمكانات أنشطة سبل كسب العيش المختلفة، وحاجتهم لأصول إضافية.
- دعم جهود القطاع الخاص والحكومة في تقديم تكنولوجيات ونهج جديدة.
- تقييم أثر تقديم التطبيقات والتكنولوجيات الجديدة (اقتصادياً وبيئياً) وإطلاع المجتمعات المحلية والقادة على هذه المعلومات.
- تيسير سبل الوصول إلى الخدمات أو المساعدات التكميلية التي تحتاجها الأسر المعيشية والمشروعات التجارية للاستفادة من الأصول الجديدة، مثل برامج التدريب والخدمات المالية وروابط السوق.
- تحديد الأصول الأساسية المعرضة للصدمة الشائعة أو المتكررة أو المتوقعة، وتصميم الأنشطة اللازمة لمعالجة مواطن الضعف هذه أو الحد منها.
- إضافة تدابير لدعم القدرة على الاستمرار والاستدامة على المديين المتوسط والبعيد للأنشطة الاقتصادية المعنية بأطر عمل الرصد، وإطلاع الأسر المعيشية على هذه المعلومات.
- تيسير سبل الوصول إلى المعلومات التنظيمية ومعلومات السوق ذات الصلة بسبل كسب عيش الأفراد، بالشراكة مع الحكومة المحلية، متى أمكن.
- القيام بزيارات منتظمة للأسر المعيشية أو أماكن الأعمال، للوقوف على الاحتياجات المستمرة، وربط الناس بالخدمات الإضافية، وتفسير إهلاك الأصول.

المؤشرات الرئيسية

- مشاركة الأسر المعيشية و/أو المشروعات التجارية في الاستثمار في سبل جديدة لكسب العيش بمستويات عالية.
- زيادة دخل الأسر المعيشية و/أو المشروعات التجارية بفضل تدخلات المشروع.
- استخدام موظفي المشروع والأسر المعيشية لمعلومات السوق في اتخاذ القرارات.
- عدم تسبب أنشطة كسب العيش الجديدة في تقويض الفرص الاقتصادية في المستقبل.
- إتاحة الخدمات التكميلية المناسبة للأسر المعيشية والمشروعات التجارية.
- إعداد خطة لاستبدال الأصول الإنتاجية التي تعرضت للإهلاك أو الخسارة بسبب الصدمات المتوقعة. (على سبيل المثال، إذا كان الأصل بقرة مُسنّة، أو لا تُدرّ الحليب في أوقات الجفاف، فقد يمثل حساب ادخاري بديلاً لها جزءاً من خطة طويلة الأجل).
- تضمين تدابير الاستدامة في توثيق البرامج والأنظمة، متى أمكن.

الملاحظات التوجيهية

1 التعقيد

تُعد برامج التوسع في سبل كسب العيش أكثر تعقيدًا من برامج استبدال الأصول المباشرة (انظر أيضًا معايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق)؛ إلا أن ميزتها تتمثل في خروج الأسر المعيشية من مرحلة الاستجابة، وربما وهي تشارك بشكل أيسر في تخطيط البرامج وتنفيذها. وعادةً ما تتطلب البرامج من هذا النوع للخدمات التكميلية والمساعدات الفنية لتحقيق أهدافها. ولأنها معرضة للتغيرات المستمرة بالأسواق، فمن الضروري الاهتمام بالتداعيات الأطول أجلًا لضمان نجاح تصميم التدخل وتنفيذه. ويجب استخدام نهج على مستوى الأنظمة (انظر أيضًا معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق 3)، وأن تقوم البرامج بتقييم أي من الخدمات الداعمة المطلوبة فور انتهاء التدخل، وكيف سيوفرها نظام السوق (مثال: إتاحة الادخار والقروض، ومعلومات عن الموردين والبائعين، وإتاحة العمالة المناسبة). وعادة لا يكفي توفير الأصول فقط لضمان تحقق الأثر المرغوب، لذا يجب أن تراعي البرامج تقديم حزمة خدمات، سواء قبل تقديم الأصول الإنتاجية (مثل التدريب على المهارات اللازمة)، ثم تقديم معدات لبدء العمل) أو بعد تقديمها (مثال: التدريب والإرشاد، والتدريب على إدارة الأعمال).

مثال

يهدف برنامج إلى مساعدة الأسر المعيشية الريفية على بيع منتجاتها في سوق جديدة في بلدة تتوسع بمعدل سريع. ويظهر تحليل السوق أن خدمات النقل غير كافية بالقدر الذي يمكن الأسر المعيشية من نقل سلعها إلى السوق. وإضافة إلى مساعدة المزارعين على الحصول على أصول أكثر لزيادة الإنتاج، ييسر البرنامج التواصل بين جمعية الحافلات الصغيرة والجماعات القروية، بحيث يتوافق جدول النقل والمواصلات مع مواعيد السوق.

2 الاستثمار المشترك

يعزز الاستثمار المشترك احتمالية الاستخدام الجيد للأصول الإنتاجية. وهي مسألة مهمة للغاية في حالات التوسع في سبل كسب العيش الجديدة أو تكييفها أو تطويرها، لأن الأسر المعيشية أو المشروعات التجارية ستحتاج تغيير سلوكياتها إذا تولت القيام بأنشطة اقتصادية جديدة. ويمكن استعراض التوجيهات المقدمة في معيار توزيع الأصول 2 عند تحديد مستوى الاستثمار المشترك المطلوب من الحاصلين على الأصول. ويجب أن يؤخذ مستوى الخطر على الأسر المعيشية أو المشروعات التجارية في الحسبان، وأن يُطلب منها الإسهام بالمقدار الذي يضمن التزامها دون أن يقوض قدرتها على الانتعاش من أية صدمة أخيرة.

3 التكنولوجيا الجديدة

عند تقديم الأصول، قد تساعد التكنولوجيا الجديدة الأفراد على التكيف مع البيئات والفرص المتغيرة. ولكن قد تطرأ آثار غير مرغوب فيها على سبل كسب العيش والأسواق والبيئة، إذا لم يتم عمل تقييم كافٍ لمدى ملاءمة الوضع الحالي، أو إذا لم يقدّم الدعم بناءً على احتياجات الأفراد. وتُعد قدرة الأسر المعيشية على استخدام وصيانة الأصول الجديدة من الأمور اللازم مراعاتها. ومن الضروري تقييم الدخل المحتمل للأصول الجديدة، على المدينين القريب والبعيد. وقد يستلزم الأمر تقديم تدريبات على مهارات تكنولوجية جديدة أو على صيانة الأصول، فضلاً عن دراسة الروابط بالأسواق للبحث عن بدائلها وعن المدخلات المستمرة.

! حكاية تحذيرية

بعد مرور ستة أشهر على إعصار، قدم برنامج للأعمال التجارية المتناهية الصغر في المنطقة قسائم بمبلغ 5000 دولار لشراء معدات أو بضائع للبيع في متاجرهم. وكانت للمشروعات التجارية المتناهية الصغر مطلق الحرية في استخدام القسائم كما تشاء، ولم يكن مطلوباً منها عمل أي تخطيط أو استثمار أي من أموالهم الخاصة. ورأى العديد من رواد الأعمال في هذا فرصة لتجربة منتجات جديدة أو أنواع جديدة من المعدات. ولكن لم يكن جميع رواد الأعمال يعرفون كيف يديرون أنشطة العمل الجديدة. وفي غضون 12 شهراً من توزيع القسائم، استنفدت 50 بالمائة من المشروعات التجارية مخزونها و/أو تركت معداتها الجديدة.

معايير الخدمات المالية



المعيار 1

فهم الطلب على الخدمات المالية

المعيار 2

دعم العرض المحلي من الخدمات المالية

المعيار 3

استخدام مقدمي الخدمات المالية الرسميين
الحاليين في التحويلات النقدية

المعيار 4

فهم وظائف القواعد والأعراف وأعمال الدعم المحلية

المعيار 5

اتباع القواعد التنظيمية لحماية المستهلك



5 معايير الخدمات المالية

يتحقق «الشمول المالي» عندما يُتاح للأفراد والمشروعات التجارية فرص الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المناسبة، والقدرة على استخدامها؛ وهي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية بشكل مسؤول ومستدام. وتشمل الخدمات المالية قاعدة عريضة من المنتجات والأدوات لدعم الأصول ونموها، على امتداد سلسلة متواصلة، تبدأ بالتحويلات النقدية غير المشروطة والمشروطة، وتنتهي بالمنتجات المالية الرسمية. وتتضمن المنتجات الرسمية القروض (الائتمان)، والادخار، والتأمين، والإجارة، والتحويلات المالية (مثل التحويلات من الخارج والمدفوعات من شخص لشخص)، وفي الآونة الأخيرة، الخدمات المالية المتنقلة والحافظات المالية الإلكترونية أو الافتراضية. كما أن العديد من الممارسات غير الرسمية، مثل جمعيات الادخار، تواصل القيام بدور بالغ الأهمية في مساعدة قطاعات السكان الضعيفة في تلبية احتياجاتها المالية اليومية.

ومن الضروري إتاحة مجموعة متنوعة من الخدمات المالية لجهود الانتعاش الاقتصادي، لا سيما في المناطق العشوائية، حيث تتسم الخصائص السكانية بالفقر وغياب الأمن والتماسك الاجتماعي. وفي النظم الاقتصادية القائمة على الأسواق، تُعد إتاحة الائتمان مسألة ضرورية لشراء الغذاء وإعادة بناء المساكن، وسداد نفقات العلاج الطبي، وإعادة بناء الأعمال بعد مرور الأزمة. كما يمكن أن يساعد استخدام الخدمات المالية الأفراد والأسر المعيشية والمشروعات التجارية على الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة وتوفير الدخل وبناء الأصول، بما يحسّن من قدرة الأفراد والمجتمعات على مجابهة الأزمات، ويتيح لها سرعة الرجوع إلى ما كانت عليه والانتعاش. وإذا لم يتم تقديم الخدمات المالية بشكل مسؤول، فقد تسبب في مخاطر جديدة في شكل الإفراط في الاستدانة. ومن ثم، فلا بد من اعتبار التمويل المسؤول ركناً أساسياً من أركان جهود الانتعاش الاقتصادي، لتفادي استغلال العملاء وضمان انتعاش أسواق عادلة وشفافة ومستجيبة لاحتياجات مستخدميها.

تقوم مجموعة كبيرة من مقدمي الخدمات - من المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك التجارية وشركات التأمين والمؤسسات المالية غير المصرفية ومؤسسات الإقراض المتناهي الصغر) بتقديم الخدمات المالية إلى المنظمات غير الهادفة للربح ومشغلي شبكات الجوال. كما أن هناك خدمات مالية غير رسمية، مثل شبكات الادخار المجتمعية أو المدارة جماعياً، ومجموعات الائتمان، وجمعيات تناوب الادخار والائتمان (ROSCAs)، وما يُسمّى «الحوالات»، بل وحتى متاجر التجزئة التي تقدم السلع بأجل. وبعد الأزمة، غالباً ما يكون مقدمو الخدمات غير الرسميين - وفي المقام الأول التجار والمقرضون - هم أول طرف يبدأ في أنشطته المالية أو يستأنفها، وهم موجودون في الأغلب في الأحياء العشوائية، ولهم شروط إقراض أقل صرامة من مؤسسات الإقراض المتناهي الصغر (MFIs) أو البنوك التجارية.

ومن الضروري للغاية فهم علاقات السوق والأطراف الفاعلة به، من أجل دعم نظم السوق المالية، بما يخدم الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة والمستجدة للأفراد والأسر المعيشية بعد أوقات الأزمات. ويتحقق هذا عن طريق فهم كل من الاحتياجات القصيرة الأجل للائتماش، والفرص الأطول أجلاً التي تتيح لنظم الأسواق المالية دعم المستهلكين الفقراء لإعادة بناء قدرتهم على مجابهة صدمات المستقبل. وحيث إن بيئات الأزمات في حالة سيولة دائمة، فلا بد من إعداد عمليات جمع البيانات بشكل منتظم، بما يداوم على تزويد القائمين بالتنفيذ بالمعلومات اللازمة، ويمكّنهم من تكييف برامجهم للتعامل مع هذه البيئة المتغيرة؛ كما تساعد تدابير الرصد الجيدة في الكشف عن العوامل التي تدفع بالتغير في الأسواق، وفي ملاحظة نقاط القوة الكفيلة بتحفيز ذلك التغير، وتحديد الفرص اللازمة لاستحداث ما يلزم من عوامل تحفيز أو تعديلها لتحقيق الأثر الإيجابي على سلوك الأطراف الفاعلة في السوق.

ولا يوجد في بيئات الأزمات أداة تقييم جاهزة لتحليل القطاع المالي. ولكن هناك أدوات عديدة يمكن تكييفها بحسب كل حالة، شريطة الاستعانة بخبراء الخدمات المالية في المرحلة التشخيصية. (انظر المرفق للاطلاع على قائمة أدوات التقييم المتوفرة).

وعند تصميم تدخلات الخدمات المالية، من المهم التأكد من أن هذه التدخلات لا تأتي بديلاً للمؤسسات أو المنتجات المحلية، أو أن تتسبب بطرق أخرى في اضطراب سوق الخدمات المالية. ومن المهم أيضاً تحديد مقدمي الخدمات المالية المحليين (FSPs) القادرين على تقديم منتجات وخدمات ذات صلة أثناء فترات الأزمات، وهذا بالاستعانة بنظم السداد الأكثر فعالية وشمولاً. ويجب أن يلتزم مقدمو الخدمات بالممارسات المالية المسؤولة، وأن يُثبتوا أن منتجاتهم وآليات تقديمها تتسق مع المعايير السياسية والقانونية والاجتماعية المحلية. والتدخلات التي تعقد شراكات مع مقدمي الخدمات المالية المحليين، وتحترم اختيارات العميل واحتياجاته، تتوفر لديها المقومات التي تولد الآثار الإيجابية الممتدة لما بعد أثر التدخل. كما سيؤدي توفير المعلومات الجيدة عن السوق والتدريب المناسب، أو أعمال بناء القدرات المناسبة للأفراد ومقدمي الخدمات، إلى وضع الأساس لبناء أسواق مزدهرة على المدى البعيد.

معييار الخدمات المالية رقم 1 فهم الطلب على الخدمات المالية



فهم نطاق وطبيعة الطلب على الخدمات المالية، بما في ذلك احتياجات الأفراد وتفضيلاتهم وسلوكياتهم والعوائق التي يواجهونها.

فيما يخص هذه المعايير، فإن «الطلب» يشمل: (1) الأفراد والأسر المعيشية والأعمال التجارية التي تدرك وجود منتجات الخدمات المالية، وتطلبها (طلب قائم على معرفة بوجودها)؛ و(2) من لا يعرف بوجود هذه المنتجات ولكن لديه احتياجات يمكن أن تلبها منتجات الخدمات المالية، ويرجح أن يستخدمها إذا توفرت له، وكانت مصممة بما يلائم احتياجاته (طلب قائم على غير معرفة بوجودها).

الإجراءات الرئيسية

- التحديد الكمي لمستوى الطلب (المعروف وغير المعروف) على أنواع الخدمات المالية المختلفة في أوساط الأسر المعيشية والمشروعات التجارية المستهدفة.
- تقييم أثر الأزمة على رفاه العملاء و/أو الأعمال، وتحديد ما هو قائم من احتياجات، وتفضيلات، وسلوكيات، واستخدامات للخدمات المالية.
- تحديد العراقيل المحتمل أن تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها (مثال: البنية التحتية، والقيود/الأعراف الثقافية، والقواعد التنظيمية، بما فيها قواعد اعرف عميلك، ومتطلبات أوراق تحقيق الهوية).
- تحديد الاحتياجات التكميلية للخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية.

المؤشرات الرئيسية

- تقييم البيانات الخاصة بالخدمات المالية لتحديد الطلب الفعلي.
- تحديد قطاعات العملاء المختلفة، وتقييمها بشكل منتظم لضمان تقديم الخدمات المالية ذات الصلة، حسب القدرات المالية للعملاء.
- دمج أنواع احتياجات المستهلكين المختلفة (مثل: الإسكان، والصحة، والمشروعات التجارية، والأسرة المعيشية) وما يتصل بها من توقيتات زمنية (مثل: احتياجات في دورات الحياة المختلفة، وقت الأزمة وإعادة البناء والاستثمار) في تحليل الطلب.
- تسعير وتصميم المنتجات المناسبة للسكان المستهدفين.
- سهولة فهم شروط الخدمات المالية على السكان المستهدفين، وعدم إقصائهم بفرض شروط تعجيزية، مثل تقديم الوثائق الكثيرة، أو الكفالات، أو الضمانات، أو غير ذلك من شروط تأمين القروض؛ مثل برامج الادخار الإلزامية.

الملاحظات التوجيهية

1 فهم نطاق الطلب وطبيعته

يستخدم المستهلكون الخدمات المالية في تنظيم حياتهم اليومية والاستثمار في الفرص الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الخدمات المالية الرسمية قد يتعطل مسارها في حالات الأزمات، فإن الاحتياجات المالية للأفراد لا تتوقف. وهو ما يتطلب أن ينتقل الأفراد من الخدمات الرسمية إلى غير الرسمية، أو أن يلجؤوا إلى آليات تكيف سلبية، مثل تقليل استهلاكهم من الغذاء أو بيع أصول إنتاجية، إذا لم تتوفر لهم الخيارات المالية. وتحتاج الأسر المعيشية والمشروعات التجارية المتضررة بالأزمات جملة من الخدمات المالية، منها الادخار والائتمان وآليات السداد والتأمين. وهذه الاحتياجات تتطور مع مرور الوقت؛ فعلى سبيل المثال، بعد الأزمة مباشرة يُرجح أن يحتاج المستهلكون الحصول بشكل فوري على مدخراتهم، أو قد يحتاجون خدمات التحويلات النقدية لتلقي مساعدات من الأهل والأصدقاء في المناطق غير المتضررة. ومن الاحتياجات الحيوية الحصول على التحويلات الواردة من الخارج في سياق ما بعد الأزمة، أو في حالة النزاع الممتد. وفي العموم، يجب أن تعطي المنظمات الأولوية للتحويلات الواردة من الخارج والتحويلات النقدية فور وقوع الأزمة مباشرة. وبعدها، عليها العمل مع مقدمي الخدمات المالية المحليين لزيادة قدرة الوصول لخدمات الادخار والتأمين. أما في أثناء مرحلة إعادة البناء أو الانتعاش، فيمكن أن يستأنف مقدمو الخدمات المحليون تقديم منتجات القروض بناء على طلب العملاء (أو أن يوسعوا نطاقها)، للحصول على التمويل. كما يمكن أن تساعد قروض الطوارئ الأعمال التجارية على التعامل مع الاحتياجات الفورية، في حين سيكون ثمة حاجة للائتمان فور تراجع حدة الأزمة، وذلك من أجل إعادة بناء الأعمال والمساكن، ودعم تطوير المشروعات التجارية.

وتُظهر دلائل الاقتصاد الكلي والاقتصاد المتناهي الصغر ما للتحويلات من دور إيجابي في إعداد الأسر المعيشية لمقاومة الكوارث الطبيعية، والتكيف مع الخسائر بعد وقوعها. ويُظهر تحليل الاقتصاد الكلي على مستوى الدول أن التحويلات تزيد في أعقاب الكوارث الطبيعية في الدول التي بها عدد كبير من المهاجرين بالخارج. فقد أوضحت مسوح الأسر المعيشية في بنغلاديش أن استهلاك الفرد بعد فيضان 1998 كان أعلى في الأسر التي تتلقى تحويلات من الخارج عن الأسر الأخرى. ويبدو أن الأسر الإثيوبية التي تتلقى تحويلات من الخارج تعتمد أكثر على الاحتياطي النقدي، وأقل على بيع أصول الأسر المعيشية أو الماشية، للتغلب على الجفاف. وفي بوركينا فاسو وغانا، ساعدت التحويلات من الخارج التي تلقتها الأسر المعيشية، لا سيما تلك التي تلقت تحويلات من الدول المتقدمة العالية الدخل، في بناء بيوت من الخرسانة، بدلاً من الطين، وإتاحة قدر أكبر من معدات الاتصالات، مما يوحي أنها أعلى استعداداً لمواجهة الكوارث الطبيعية.

(مُقتبس من ورقة العمل الصادرة عن الصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها (GFDRR)، بعنوان «التحويلات الخارجية والكوارث الطبيعية: الاستجابة بعد وقوع الكارثة والمساهمة في الاستعداد قبل وقوعها»)

2 التقييم المنتظم للطلب

تتغير بيانات الأزمة تغيراً مستمراً، لا سيما على مدار فترات طويلة. وهو ما يتطلب أن يفهم مقدمو الخدمات المالية قطاعات السوق المختلفة (مثل: الشباب، والنساء، والمزارعون، والفقراء المعدمون)، وأن يواصلوا استجاباتهم للاحتياجات الفردية، من توفير المنتجات والخدمات التي تتماشى مع سوق سريع التطور، وكذا أوضاع بيئية سريعة التغير. وعلى مقدمي الخدمات المالية أن يسعوا بانتظام للحصول على التغذية الراجعة من الأفراد، ومسح السوق، بحثاً عن التغيرات. وهو ما يتطلب منهم دمج آليات التغذية الراجعة في عملياتهم. وقد يتطلب أيضاً أن يقوموا بتقييمات مستمرة للسوق.



مثال

أبلغت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الناشطة في المناطق المتضررة بالتسونامي في سريلانكا عن وجود مبالغ كبيرة من المدخرات الإجمالية في مارس 2005، مقارنة بمارس 2004. وأظهر تقييم تم في إقليم باتيكالوا إيداع مبالغ لدى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تقارب نسبتها 35 بالمئة من المنح النقدية ومدفوعات النقد مقابل العمل التي تم تلقيها.

3 تعديل تصميم المنتجات وتقديمها

قد تستدعي حالات الأزمات إعداد حلول مبتكرة لتصميم المنتجات وآليات تقديمها، وذلك للتكيف مع انعدام الاستقرار العام والاضطراب الاقتصادي القائم. وبعد الكارثة، لا يتمكن عادةً الأفراد من سداد القروض حسب جدولتها في الوقت السابق على وقوع الكارثة. والاستجابة الأكثر شيوعاً التي تلجأ إليها المؤسسات المالية هي إعادة هيكلة أو جدولة القروض. ويجب أن تعاد الجدولة فور وقوع الأزمة مباشرة، وألا تقتصر على المناطق الجغرافية التي لحق بها ضرر جسيم. كما يجب أن تجتمع المؤسسات المالية بالأفراد لتقييم قدرتهم على السداد في مرحلة ما بعد الكارثة. ويجب أيضاً أن تُبنى قرارات إعادة هيكلة أو جدولة القروض على تقييم تفصيلي لخسائر الأفراد المؤقتة للدخل. أما إعادة التمويل، وهي العملية التي تتعلق عادةً باستبدال قرض سابق بقرض أكبر، فقد تكون أفضل خيار للأفراد الذين فقدوا أصولهم الإنتاجية في الكارثة ويحتاجون إلى قرض أكبر لاستبدالها. وهنا أيضاً يجب عمل تقييم تفصيلي لخسائر الأفراد، من أجل تقرير إذا ما كان سيعاد التمويل، وفي هذه الحالة، فما مبلغ القرض وشروطه. ويجب أن يكون إلغاء القروض آخر ما تلجأ إليه المؤسسة المالية، لأنه قد يقلل من رأس مالها ويضعف ثقافة سداد الائتمان. وبعد الكارثة، قد تعيد المؤسسات المالية التفكير في تغيير سياستها الاعتيادية، لتتيح وقتاً أطول قبل إلغاء القروض، وفق القواعد التنظيمية المحلية؛ كما يجب أن تكون مستعدة لإلغاء القروض التي لا يمكن تحصيلها بسبب وفاة الأفراد أو إعاقاتهم الدائمة أو اختفائهم.

مثال

في سوريا، عرضت مؤسسة آغا خان للتمويل المتناهي الصغر مكاناً آمناً للأفراد لحفظ مدخراتهم، وعمل تحويلات من فرع لفرع، وخدمات السحب النقدي أثناء فترات النزوح الداخلي. كما عُرض على الأفراد فرصة استخدام مدخراتهم كضمانة للحصول على قروض، بنسبة تختلف حسب كل حالة. وكان بإمكانهم أيضاً سحب الودائع المحددة الأجل دون غرامة، في أي وقت. وقامت مؤسسة First Micro-Finance Syria بتقديم قروض لإعادة بناء الأعمال للعملاء الحاليين الذين تكبدوا خسائر جسيمة أو كبيرة في أصول أعمالهم أثناء الأزمة، ولكن أظهروا القدرة على الاستمرار في توليد العوائد. كما رأى مقدمو الخدمات المالية ضرورة تحديد ما إذا كان العميل مستحقاً لإعادة جدولة القرض، بما في ذلك تقييم الضرر اللاحق بالأصول وتوقعات التدفقات المالية. وتم إعادة الجدولة على أساس فوري وبحسب كل حالة على حدة، من أجل تفادي الإضرار بحافزة الاستثمار. وأتاحت فترة سماح من ستة أشهر أن يستخدم الأفراد القروض بشكل إنتاجي لإعادة بناء قدراتهم. وأتاحت مؤسسة FMFI-S بإسقاط القروض في حال لم يتمكن العميل من السداد بسبب الوفاة أو الخسارة التي لا يمكن تعويضها لكسب العيش. وتم تطبيق إلغاء السداد في كل حالة على حدة، وفي إطار من السرية لتفادي الأضرار المعنوية وغيرها من اعتبارات ذات شأن.

معيار الخدمات المالية رقم 2 دعم العرض المحلي للخدمات المالية



عمل شركات مع الأطراف الفاعلة بالأسواق المحلية، متى أمكن، وهي الأطراف التي لديها القدرات وتتمتع بالقدرة على زيادة حجم الأعمال، والقدرة على مجابهة التحديات، من أجل الاستمرار في تقديم الخدمات المالية في أوقات الأزمات.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد الأطراف الفاعلة الموثوق فيها بالسوق المحلية (الرسمية وغير الرسمية)، ونطاق تغطيتها الجغرافي، ودرجة قدرتها على أداء وظائفها.
- تقييم النظم الداخلية للأطراف الفاعلة بالسوق، فيما يخص إدارتها للمخاطر والتعامل مع النقد والإبلاغ، والتخطيط للطوارئ، وإدارة السيولة.
- تفادي إعادة إنشاء آليات لتقديم الخدمات، حال وجود قدرات التدخل المرجوة لدى المؤسسة أو الطرف الفاعل بالسوق في فترة ما قبل الأزمة.
- تقييم وتكييف شبكات التوزيع وآليات تقديم الخدمات المالية، بما يحسن من قدرة الوصول، والتأمين، وكفاءة التقديم.
- تعزيز الروابط قدر الإمكان بين جهود الإغاثة وإتاحة الخدمات المالية على المدى البعيد، بما يدعم استدامة سبل كسب العيش.

المؤشرات الرئيسية

- توفر شبكات توزيع على نطاق جغرافي واسع، وقنوات مناسبة للتقديم، بما يتيح لمقدمي الخدمات المالية خدمة الأفراد بفعالية. (قنوات التقديم قد تشمل الصيرفة المتنقلة والوكلاء وبطاقات السحب النقدي).
- لدى مقدمي الخدمات المالية علاقات راسخة في المجتمعات المتضررة.
- توفر خطط لإدارة الكوارث والتخطيط للطوارئ، لضمان القدرة المؤسسية على مجابهة التحديات في أوقات الأزمات.
- وجود سياسات وإجراءات مالية وتشغيلية لإدارة المخاطر، لتقليص الخطر اللاحق بالمؤسسات في أوقات الأزمة، بما في ذلك سياسات إعادة جدولة القروض.
- وجود سياسات وإجراءات لفصل الخدمات المالية العامة عن أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل، التي تتم بالشراكة مع المنظمات الإنسانية.

الملاحظات التوجيهية

1 الشركاء المحتملون

يقوم مقدمو الخدمات المالية (مثل: المؤسسات المالية غير المصرفية، والمصارف المتخصصة في التمويل المتناهي الصغر، ومقدمو الخدمات المالية المحليون، ومشغلو الشبكات الجواله والجمعيات التي تتبادل المساعدة فيما بينها) بخدمة السكان الفقراء وذوي الدخل المنخفض، ولهم دور مهم في الاستجابة للكارثة، واستئناف أنشطة الاقتصاد المحلي، ودعم سبل كسب العيش. وبسبب أنشطة الأفراد والأعضاء، فهم يعملون بالفعل في المناطق النائية بالدولة (المعرضة أكثر لخطر الكوارث والصدمات) عن طريق شبكات فرعية أو شبكات توزيع بالتجزئة، كما أنهم أرسوا علاقات مستقرة مع الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وأساسًا من الثقة معها، مما يساعدهم على الاستفادة بها في أوقات الأزمات. ويفهم مقدمو الخدمات المالية المحليون فهما جيدا احتياجات وأولويات العملاء، والقيود التي تحد من قدراتهم. وكلما أمكن، يجب بذل الجهد لتقييم قدرات وسمعة الشركاء المحتملين من مقدمي الخدمات المالية المحليين، وهذا بشكل دوري (مرة سنويًا على الأقل)، لضمان وجود اتفاقات تحدد مسبقًا وضعهم، لتقليل إجراءات الاستجابة أثناء الأزمات. وتُعد منظمة Mix Market مصدرًا جيدًا للمعلومات المتاحة عن مقدمي الخدمات المالية المحليين الذين يعملون بالمناطق المتضررة. وأي تحليل للموردين للخدمات المالية يجب أن ينظر في عروضهم قبل الأزمة وبعدها. ويجب أن يكشف عن قدرة مقدمي الخدمات على الاستجابة للأزمات، وعلى تحمل الأزمات التي قد تستجد في المستقبل. كما يجب أن يهدف التقييم إلى كشف أية عوامل تحفيز كامنة تحرك سلوك مقدمي الخدمات المالية المحليين، وطبيعة العلاقات فيما بينهم. ويتطلب فهم مقدمي الخدمات غير الرسميين استخلاص المعلومات من البحوث المتعلقة بالطلب، للمساعدة في تحديد ما يستخدمه المستهلكون، وكذا تحليل إضافي للكشف عن المنتجات والتسعير والبيانات الأخرى مباشرة من الموردين غير الرسميين.

2 الاستعداد المؤسسي

يجب أن يكون مقدمو الخدمات المالية المحليون في المناطق المتضررة بالأزمات المتكررة على أهبة الاستعداد للزاعات أو الكوارث المتكررة. ويجب توثيق السياسات والإجراءات الخاصة بالاستعداد للأزمات والاستجابة لها، مع عمل مراجعات سنوية يطلع عليها الموظفون ومجلس الإدارة. ويجب تقديم برامج تدريب الموظفين العاملين في مناطق الأزمات، مع وجود نظم لضمان سلامة العاملين وعدم تركهم للعمل. وبالمثل، يجب تصميم نظام معلومات الإدارة بالمنظمة بما يتيح التصدي للكوارث، مع وجود عمليات احتياطية واضحة ميدانياً وغير ميدانياً، بالإضافة إلى الإجراءات الموثقة الأخرى لتشغيل النظام في حال وقوع أزمات. وهذه السياسة كفيلة بحماية معلومات العميل، وقدرة المؤسسة على الوصول للبيانات. كما أنه في أوقات الأزمات، قد تتأثر سلباً قدرة المؤسسة على إدارة سيولتها (تلبية كل التزامات السداد في الوقت المحدد لها). حينئذ، قد يدخر الأفراد أقل، أو يكفوا عن الادخار بالكامل، أو يسحبوا مدخراتهم، أو يفوتوا مواعيد سداد الأقساط، أو يطلبوا قروضاً تكميلية للطوارئ. وكل هذا يؤثر تأثيراً كبيراً على المبالغ النقدية التي تنتقل إلى مقدمي الخدمات المالية المحليين ومنهم، وأما المؤسسات غير المستعدة، فقد يؤدي هذا إلى نقص السيولة. ويجب أن يدرك مقدمو الخدمات المالية في المناطق المتضررة بالأزمات هذا الأمر، وأن يتحسبوا لهذا الوضع غير المستقر كي يتمكنوا من تقديم الخيارات، بما فيها الخدمات المالية المتنقلة، التي تساعد الأفراد في هذه المواقف دون الإضرار بقدرة المؤسسة على الاستمرارية على المدى البعيد.

3 قنوات التقديم

على مقدمي الخدمات تقييم واختيار قنوات التقديم الأصح والأنسب لخدماتهم. ومتى أمكن، عليهم استخدام التكنولوجيا في الحفاظ على الوقت وتقليل النفقات، مع تعزيز الخصوصية والسلامة. ويمكن لشركاء التنمية المساعدة في مراجعة قدرات البنية التحتية القائمة، بما فيها شبكات العملاء والخدمات المالية المتنقلة، وقدرة التجار على السداد وبطاقات السحب النقدي. ويجب ملاحظة أن السكان الفقراء والضعفاء يواجهون في أحيان كثيرة صعوبات في استخدام نظم السداد الرقمية بسبب عدم ثقافتهم الرقمية وتدني دخلهم ووضعهم السكني. من ثم، يجب بذل كل الجهود الممكنة لأن تكون خدمات السداد غير باهظة ويسهل الوصول إليها وشفافة للأفراد، من أجل ضمان فهمهم للمنتجات وإقبالهم على استخدامها.

4 أمن الموظفين والعملاء

من الأمور المهمة ضمان أمن الموظفين والعملاء في أي نشاط من أنشطة الانتعاش، ولكنها لا غنى عنها في تدخلات الخدمات المالية، بسبب حجم التعاملات النقدية الكبير ومستوى الخصوصية اللازم لمعلومات العميل. وعلى المنظمات البحث عن خيارات استخدام الخدمات المالية المتنقلة أو غيرها من أشكال التحويلات النقدية الإلكترونية، إما عن طريق مشغلي شبكات الجوال أو عن طريق الخدمات المصرفية الرسمية، إذا توفرت. ففي بعض الحالات، قد لا تتوفر هذه الخدمات بسهولة بعد الأزمة، وربما تتوفر ولكنها لا تعمل مؤقتًا. لذا فعلى المنظمات أن تتوقع فترات متكررة من المخاطر المرتفعة، وأن تكون لديها سياسات للحد من الخطر المحتمل أن يلحق بالأفراد والموظفين فيما يخص إدارة النقد وحماية معلومات العميل. (انظر أيضًا معيار اسفير الأساسي 6: أداء العاملين بالإغاثة لمزيد من المعلومات).

5 التقييم المستمر لاحتياجات العميل

قد يتأثر عملاء مؤسسات الخدمات المالية بالأزمة بأشكال مختلفة. فقد تتأثر قدرة بعضهم بشكل مؤقت أو دائم على سداد القروض، ومن ثم يجب إعادة جدولة قروضهم أو إتاحة مدخراتهم لهم. وعلى مقدمي الخدمات المالية في المناطق المتضررة بالأزمات أن يفهموا هذه التقلبات ويتحسبوا لها، وأن يقدموا خيارات تساعد الأفراد في هذه المواقف، دون الإضرار بقدرة المؤسسة على الاستمرار على المدى البعيد. وعلى المنظمات أن تجري تقييمات منتظمة ودائمة لاحتياجات العميل عن طريق عملاء متخصصين في الانتعاش ومدربين للتعامل مع القروض غير المسددة. كما أن تمويل القروض المخصص للكوارث، والسياسات الموحدة لإعادة هيكلة القروض، والتأمين على الحياة الائتماني لحماية المشروعات التجارية من الفشل، قد تساعد في حماية الأصول المتبقية مع الأفراد، وتعزز قدرتهم على مجابهة الكوارث.

مثال 

قد تقرر المنظمات التي تريد مساعدة الأفراد في التعامل مع الأزمات إتاحة مدخرات العملاء لهم في حال طلبهم لها، في أسرع وقت ممكن، ودون غرامات، مع توفير المزيد من رأس المال وخيارات لإعادة جدولة سداد القروض، وإسقاط الغرامات على تأخر السداد لفترة محددة، وإعادة التفاوض على القروض لجعلها دون فائدة. وعلى الرغم من أن إلغاء قروض معينة هو من خيارات المؤسسات المالية، فإن الاستمرار في توقع إعادة السداد أمر بالغ الأهمية لحماية قدرة المنظمة على الاستمرار في الإقراض، ومن ثم إتاحة دورات قروض في المستقبل للعملاء.

6 إتاحة الخدمات الطويلة الأجل

إن عملية تقديم الخدمات المالية مسألة معقدة وتتطلب التزامًا بتقديمها على المدى البعيد. وعلى مقدمي الخدمات أن يتوفر لديهم القدر الكافي من القدرات التقنية والمؤسسية والمالية. ويجب أن يكونوا ملتزمين بتقديم الخدمات بناء على الممارسات الجيدة في مجال الخدمات المالية. وتستلزم عملية تقديم الخدمات المالية الناجحة إشراكًا ماليًا، وخبرات محاسبية، ومراجعة مالية، وحوكمة، وتخطيطًا استراتيجيًا وغير ذلك من الالتزامات. والوثوق في إمكانية الوصول إلى الخدمات على المدى البعيد هي من السمات الأساسية للخدمات المالية الجيدة. ومن المهم أن يكون لأي مقدم محلي للخدمات المالية، في شراكة مع المنظمة، حضور دائم في المجتمع، وأن يُثبت التزامه الطويل الأجل (مثل: استثمار الأموال، والوقت، والخبرات المتخصصة) للاستمرار في تقديم الخدمات بعد مرحلة الاستجابة المبكرة وجهود الانتعاش الأولية. وإذا لم يتوفر هذا الالتزام، فمن الأفضل العمل مع شركاء بدلاء، مثل الخدمات المالية المجتمعية التي «يملكها» ويديرها أعضاء المجتمع أنفسهم، بناء على عملية جمع مدخراتهم الخاصة (مثل جمعيات تناوب الادخار والائتمان، وجمعيات الادخار) أو الشبكات الطوعية التي يتم بناؤها مع الوقت، أو تركيز الجهود على الخدمات غير المالية.

معيار الخدمات المالية رقم 3 الاستعانة بمقدمي الخدمات المالية الرسميين الحاليين في التحويلات النقدية



تقدم الأطراف الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية التحويلات النقدية عن طريق آليات السداد الرسمية القائمة ونظم الحماية الاجتماعية المتوفرة لزيادة الكفاءة والسلامة. وعلى الرغم من أن مقدمي الخدمات المالية يمكنهم لعب أدوار مختلفة في سياق الاستجابة لحالات الطوارئ (كما جرى مناقشته في معيار الخدمات المالية 2)، فإن هذا المعيار يشير تحديداً إلى استخدام مقدمي الخدمات المالية الرسميين في التحويلات النقدية.

الإجراءات الرئيسية

- تحديد عدد من الأطراف الفاعلة الموثوق فيها بالسوق المحلية، ونطاق تغطيتها الجغرافية، وقدراتها المالية، ومدى شمول نظمها الخاصة بالسداد، ودرجة كفاءتها الوظيفية.
- تحديد ما إذا كانت شبكة الأمان القائمة، أو خطط الحماية الاجتماعية القائمة، يمكن استخدامها في توسيع نطاق تقديم التحويلات النقدية في حالات الطوارئ.
- تقييم الممارسات المالية وسلوكيات السداد الخاصة بالحاصلين على الخدمات، بما في ذلك إمكانية الوصول الحالية إلى نظم السداد ومدى استخدامها.
- تجنب إعادة إنشاء آليات لتقديم الخدمات، عندما تتوفر بالفعل قدرات مقبولة لدى المؤسسات والأطراف الفاعلة بالسوق من مرحلة ما قبل الأزمة. ويجب عمل شراكات مع مقدمي خدمات السداد الحاليين كلما أمكن، لتقليل التكاليف وتعزيز سلامة تقديم الخدمات.
- تعزيز الروابط كلما أمكن بين جهود الإغاثة وإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على المدى البعيد من أجل دعم سبل كسب العيش المستدامة.

المؤشرات الرئيسية

- قدرة المؤسسات المالية على تقديم تغطية جغرافية بمنطقة التدخل.
- قوة نظم السداد وقدرتها على مجابهة التحديات بما يكفي للوصول إلى السكان المستهدفين سريعًا بعد وقوع الأزمة.
- كفاءة نظم السداد وشفافيتها (أي يمكن للتجار قبول نظم السداد الرقمية، ويمكن لشبكة من الوكلاء إدارة السيولة، ويمكن الاعتماد على الشبكات القائمة بالقدر الكافي لأجهزة نقاط البيع والهواتف الجواله).
- تحديد أهداف الاستجابة للطوارئ يتضمن عدد حالات الحماية الاجتماعية، وما يكفي من تنسيق بين الوكالات المشتركة، لإتاحة استخدام خدمات التحويلات المتصلة بالحماية الاجتماعية في الاستجابة الإنسانية.
- التحويلات النقدية متصلة - كلما أمكن - بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على المدى الأبعد (مثل: حوافز جواله، وحسابات مصرفية عالمية، ومنتجات ادخار فعالة من حيث التكلفة وتقدم قيمة عالية للأفراد).

الملاحظات التوجيهية

1 تقديم التحويلات النقدية

على الرغم من أن السلع العينية (مثل الغذاء والثياب وأغطية الأسرة) ما زالت تمثل أغلب المساعدات الإنسانية، فإن هناك عددا متزايدا من المنظمات، التي بدأت في تقديم مساعدات عن طريق التحويلات النقدية والقسائم. وتقديم التحويلات النقدية عن طريق قنوات رقمية (إلكترونية)، يتيح مزايا عديدة للأطراف الفاعلة بالمجال الإنساني، بما في ذلك تقليل التكاليف (ومنها تسرّب المعونة)، ويعالج شؤون السلامة المتصلة بنقل النقود. وقد يستفيد الحاصلون على التحويلات من الخدمة الرقمية في تقديم التحويلات، لما توفره من راحة وإمكانية اختيار (التحويل فوري، ويمكن للحاصلين عليها اختيار متى وأين ينفقونها)، وسلامة (لا يضطر الحاصل على التحويل لإخفاء النقود)، وخصوصية، وكرامة (يصعب على أعضاء المجتمع معرفة من حصل على المساعدات ومن لم يحصل عليها). وفي حين أن التحويلات الرقمية توفر فوائد كبيرة مقارنةً بالتحويل النقدي العادي، فإن تقييم البرامج يجب على كل حال أن ينظر في مدى معرفة الأفراد والأسر المعيشية لقنوات التقديم الرقمية وقدرتها على استخدامها (مثل: نظم الصيرفة الجوال، والبطاقات ذات الأرقام الشخصية السرية). كما يتطلب التقديم الرقمي وجود بنية تحتية ليست ضرورية لتوزيع النقود المادية، مثل التجار الذين يقبلون السداد الرقمي، ووجود شبكة من الوكلاء التي يمكنها إدارة السيولة، وشبكة اتصال يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى أجهزة نقاط البيع والهواتف الجوال. وهناك مجموعة متنوعة من البرمجيات النقدية المتاحة من شراكة التعلم النقدي The Cash Learning Partnership.

2 الاعتماد على خطط الحماية الاجتماعية القائمة

تتيح خطط الحماية الاجتماعية الدعم للأفراد الضعفاء، والذين يعانون من الفقر المزمن. وهذا الدعم منظم ويمكن التنبؤ به، مما يساعد على الحماية من الصدمات، ويعزز تراكم الأصول. وعند وقوع الأزمات، يصبح هؤلاء الأفراد أكثر ضعفاً، فيزداد التفكير في خطط الحماية الاجتماعية باعتبارها آلية يمكن استخدامها في زيادة مستويات التحويلات النقدية أثناء الأزمات. وعلى الرغم من وجود نماذج للشراكات بين المنظمات الإنسانية والحكومات، فمن الضروري توفير معايير لتوسيع نطاق خطط الحماية الاجتماعية (بنجاح: 1) يجب تطابق عدد المشمولين بخطط شبكات الأمان، بإجراءات الاستجابة في الطوارئ، إذ أظهر التطبيق العملي أنه من الأسهل توسيع النطاق رأسياً (مثل: زيادة مستوى الاستفادة) عن التوسع أفقياً (مثل: زيادة عدد المستفيدين)؛ و(2) يجب توفر مستوى عالٍ من التنسيق بين الوكالات المشتركة، وهي الوكالات الإنسانية وهيئات التنمية الحكومية، وهو ما يتطلب توطين الروابط مع مجموعة من الإدارات الحكومية؛ و(3) يجب أن يكون اختيار الفئات المستهدفة أو الأفراد المستهدفين موضوعياً ومبنياً على الاحتياجات، لا أن يتأثر بالدوافع السياسية المحركة للعديد من برامج شبكات الأمان الاجتماعية. كما أن خصائص التصميم، مثل التسجيل المسبق والتحويلات الإلكترونية، يمكن أن تعزز المساعدة في الاستجابة للطوارئ.

3 ربط التحويلات النقدية بالشمول المالي

يمكن أن تستخدم المنظمات التحويلات النقدية الرقمية لربط الحاصلين على الخدمات المالية الرسمية، بما فيها المدخرات والمدفوعات والتحويلات والقروض والتأمين. وتعتمد كيفية إنشاء هذه الروابط (ولأي الخدمات) على أهداف البرنامج وعلى السياق المحلي. ففي الدول التي بها منصات متطورة للهواتف الجواله، وقدرات تغطية كبيرة للشبكات، يجب أن تستفيد برامج التحويلات النقدية من النظام القائم، وأن تعمل مع مشغلي الهواتف الجواله، من أجل توفير التحويلات المباشرة للحافظات المالية المتنقلة لمستقبلها. ويجب أن تراعي التدخلات الخاصة بالتحويلات النقدية قواعد «اعرف عميلك»، وأن تنظر فيما إذا كان ممكناً فتح حسابات لجميع الحاصلين على التحويلات النقدية، بمن فيهم النساء، الذين يفتقرون في العادة لما يلزم من وثائق تحقيق الهوية. ويتيح فتح الحساب في مؤسسة رسمية للحاصلين على التحويلات أن يتلقوا التحويلات من الخارج بشكل أسهل وبتكاليف أقل، وهو ما يمثل في أحيان كثيرة شريان الحياة للأسر المعيشية فيما بعد الأزمات. ومن أجل ربط الحاصلين على التحويلات بالخدمات المالية، يجب تقييم خبراتهم المالية وسلوكياتهم وتفضيلاتهم المالية، ومستوى تعليمهم وتدريبهم، وذلك لضمان ألا يكون نظام الدفع قِيماً ومناسباً وأمناً فحسب، وإنما أن يهني لهم أيضاً سبيلاً لتعزيز قدرتهم على مجابهة التحديات.



برنامج شبكة الأمان من الجوع في كينيا هو برنامج للتحويلات النقدية غير المشروطة ويهدف إلى تقليل الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويعزز القدرة على الاحتفاظ بالأصول وتراكمها لدى الأسر المعيشية الفقيرة في شمال كينيا. وفي مرحلته التجريبية، استخدم مقدم لخدمة السداد من القطاع الخاص (بنك إكويبي)، وبطاقة ذكية بها بيانات الفرد، لعمل تحويلات نقدية إلكترونية منتظمة لصالح 496800 فرد. وتم تنفيذ البرنامج تحت إشراف وزارة شمال كينيا، بالتعاون مع شركاء من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتنفيذ. وفيما بعد، تم توسيع نطاق البرنامج لإضافة 100 ألف شخص آخرين، وربط 272 ألف شخص آخرين بحسابات بنكية، تتيح كافة المعاملات والبطاقات المصرفية التي يمكن استخدامها شبكة أمان في أوقات الأزمات. ووجد المشروع أن هذه التكنولوجيات البديلة لمدفوعات شبكة الأمان قد نجحت في التغلب على تحديات التنفيذ الاقتصادية والجغرافية - مثل وجود مستفيدين في مناطق نائية، وضعف الأسواق، وارتفاع مستويات القدرة على التنقل بين الأفراد - وكان بالإمكان توسيع نطاقها في أوقات الأزمات لتقديم مدفوعات للانتعاش في المقاطعات الأصغر المتضررة بشدة من الجفاف. وفي ظرف أقل من أسبوعين على بدء الأزمة، تم تحويل نحو 2 مليون دولار إلكترونيًا إلى حسابات مصرفية لعدد إضافي من المستفيدين يُقدر بتسعين ألف شخص من الأشخاص المتضررين.

حكاية تحذيرية !

أظهرت التجارب السابقة أن الربط بين التحويلات النقدية والخدمات المالية لا ينجح في كل الأحوال. ففي كثير من الأحيان، يقوم الحاصلون على التحويلات باستخدام الأموال بالكامل، ولا يستخدمون المنتج مرة ثانية (سواء كان بطاقة مسبقة الدفع، أو حساباً مصرفياً أو حافظة مصرفية على هاتف جوال)، ربما لأنهم لم يجدوا الخدمة قيّمة أو أحياناً لأنهم قلقون من استمرار استحقاقهم للمبالغ المودعة لفترات أطول، إذا وجدت المنظمات الإنسانية أنهم لا يستخدمون النقود بشكل فوري. ولكن في بعض الحالات، كان الإقبال على استخدام المنتجات أكبر، واختار مستقبلي التحويلات تخزين جزء من النقد في محافظتهم الإلكترونية أو حساباتهم المصرفية. لذا يجب أن يسعى البرنامج وتصميم المنتج لفهم احتياجات العملاء وسلوكياتهم لضمان تقديم منتجات ذات صلة وقيمة لهم.

معيار الخدمات المالية رقم 4 فهم القواعد والمعايير ووظائف الدعم المحلية



تؤدي التدخلات إلى فهم القواعد السياسية والقانونية والاجتماعية، وتدعم وظائف الدعم المتصلة بالخدمات المالية.

الإجراءات الرئيسية

- فهم العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد السياسي والتدخل الذي تقدمه (انظر أيضًا المعيار الأساسي 4: الملاحظات التوجيهية).
- تحديد القواعد التنظيمية المالية ذات الصلة وفهمها.
- ضمان التزام التدخلات بالقواعد التنظيمية القائمة أو الحصول على الإعفاءات اللازمة للعمل.

المؤشرات الرئيسية

- التزام المنتجات المالية بالقوانين والقواعد التنظيمية والعادات المحلية.
- التزام آليات حماية البيانات المستخدمة في جمع معلومات عن المستخدمين، وإدارتها، وتبادلها، بالقواعد التنظيمية والقوانين والاتفاقيات الدولية.
- وجود وظائف دعم لتقليص تكاليف المعاملات، وتحسين معلومات السوق، وتمكين مقدمي الخدمات والمستهلكين من الوصول إلى سبل تنمية القدرات.

الملاحظات التوجيهية

1 القوانين والقواعد التنظيمية والعادات المحلية

من الخصائص المحددة للعديد من بيئات الأزمات غياب سيادة القانون. ويستخدم العديد من القائمين على تنفيذ البرامج هذا الفراغ لتصميم وتنفيذ تدخلات قد تكون نجحت في بيئات أخرى، ولكنها غير مدعومة بالقوانين والقواعد التنظيمية القائمة. على سبيل المثال، فإن التدخلات التي تتضمن خطط الادخار أو التأمين في بيئات بها قيود على الوساطة المالية أو خدمات التأمين، لن يكون أمامها فرصة للاستدامة على المدى البعيد. لذا فمن المهم أن تُصمَّم التدخلات باستخدام تحليل قائم على معرفة بالقوانين والقواعد التنظيمية والعادات المحلية القائمة. وإذا تطلب التدخل تغيير الأنظمة أو العادات، فلا بد من وجود استراتيجية صريحة تصاحب التدخل، وترتبط بكيفية تيسير هذه التغييرات. وفي حين قد يكون البحث عن استثناءات للقواعد التنظيمية القائمة مجدياً في بعض السياقات، فإن المنظمات يجب أن تتأكد من أن هذه الاستثناءات لا تؤدي إلى سلوكيات احتكارية، أو إلى عدم المساواة بين الأطراف مقدمي الخدمات.

مثال 

في شمال شرق نيجيريا، لم يفضل التجار دفع المنح النقدية الإلكترونية مقابل تقديم الأغذية للمستهلكين في فترة من فترات الطوارئ، لأنهم شعروا أن هذا غير متفق مع تعاليم القرآن. فبدلاً من الدفع النقدي للمنح، وافق التجار على استخدام القسائم الإلكترونية للأغذية في مناطقهم كحل وسط.

2 الوظائف الداعمة

نظرًا لطبيعة الخدمات المالية، تلعب المعلومات دورًا هامًا في تمكين التبادل بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين. إذ يسهم مقدمو الخدمات المالية في توفير معلومات مهمة عن السوق، عن طريق مكاتب الائتمان والبحوث الخاصة بالمستهلكين والحملات العامة والقواعد التنظيمية للإفصاح، بما يساعد المستهلكين على فهم المنتجات المالية واتخاذ قرارات مستنيرة حول مقدمي الخدمات المختلفين. وتضمن الوظائف الداعمة الأخرى التدريب وبناء القدرات للمستهلكين ومقدمي الخدمات، بما يساعد في الحد من العقبات المعرفية والسلوكية على الجانبين. كما أن التدخلات التي تهدف إلى تيسير الخدمات المالية للسكان المتضررين من الأزمات يجب أن تفهم نوع الوظائف الداعمة المطلوبة لتحسين سوق فرعي مالي محدد (مثل: التأمين، والمدفوعات، والمدخرات). وفي الوقت نفسه، فإن التدخلات التي تتعامل مباشرة مع الوظائف الداعمة يجب أن تُصمَّم باستخدام نهج للنظم (انظر أيضًا معايير تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق).

3 العمل مع اللاجئين/ النازحين داخليًا

إن قطاع اللاجئين والنازحين داخليًا من القطاعات السكانية التي تتضرر بصفة خاصة أثناء الأزمات. وفي بعض الحالات، فإن الخدمات المالية المتوفرة في المجتمعات المضيفة قد تمثل وسيلة مجدية لصالح اللاجئين والنازحين داخليًا؛ لذا فإن فهم جانب الطلب والقضايا التنظيمية والاجتماعية الأوسع نطاقا التي تؤثر على هذه القطاعات مسألة لا غنى عنها لدعم احتياجاتهم. وفي الكثير من الدول، قد لا يكون للاجئين الحق في العمل، مما يؤثر على طلبهم لبعض أنواع الخدمات المالية وعلى قدرتهم على استخدامها. وفي بعض الدول، لا يتاح للاجئين بفتح حسابات مصرفية. وفي الدول التي قد تتوفر فيها هذه الحقوق، قد لا يكون لدى اللاجئين الوثائق اللازمة للحصول على وظيفة أو فتح حساب مصرفي. وقد تتباين مواطن الضعف التي يعاني منها اللاجئون تباينًا كبيرًا، بناء على وقت مغادرتهم لأوطانهم، وكيف غادروها. وقد يستطيع بعض اللاجئين الحصول على الأصول التي يمكنهم أخذها معهم، في حين قد لا يكون مع غيرهم أي شيء سوى ما حملوه على ظهورهم عند سفرهم. ولما كان بعض اللاجئين يرهقون بعض الشيء موارد المجتمعات المضيفة. فمن المهم فهم السياق الاجتماعي الذي يقيمون فيه، عند تصميم التدخلات التي تساعد على عدم تأجيج التوترات مع المجتمعات المضيفة.

وعلى الرغم من أن النازحين داخليًا يُنظر إليهم في الغالب بنفس الطريقة التي يُنظر بها إلى اللاجئين، لتشابه وضعهم باعتبارهم نازحين، فإن القيود التنظيمية والاجتماعية التي يواجهونها قد تختلف في أحيان كثيرة اختلافًا كبيرًا، ويجب أن يفهمها القائمون بالتنفيذ ومقدمو الخدمات المالية المهتمون بخدمة هذا القطاع. فعلى عكس اللاجئين، يظل النازحون داخليًا في أوطانهم، ولكنهم اضطروا للانتقال إلى مناطق أخرى بسبب وقوع نزاع أو كارثة طبيعية. وفي حين قد يكون للنازحين داخليًا نفس حقوق السكان الآخرين بالمجتمعات المضيفة، فربما معاناتهم من الصدمات العصبية تتطلب تقديم الرعاية الخاصة لهم. وعلى الرغم من

أنهم قد يكون معهم ما يلزم من وثائق إثبات الهوية للحصول على فرص العمل أو الخدمات المالية، فعادة ما يفتقدون للشبكات الموازية أو الاجتماعية، وقد يتعرضوا للتمييز من قبل المجتمعات المضيفة، شأنهم شأن اللاجئين. وعلى القائمين بالتنفيذ ومقدمي الخدمات المالية فهم الاحتياجات الخاصة لهذه القطاعات السكنية، وفهم السياقات الأكبر التي ستحدد ما يمكن أن يفعله اللاجئ و/أو النازح داخليًا فيما يتعلق بالتوظيف، أو العمل المستقل، أو الحصول على الخدمات المالية.

معيار الخدمات المالية رقم 5 اتباع القواعد التنظيمية لحماية المستهلك



تلتزم التدخلات بالمعايير العالمية لإدارة الأداء الاجتماعي، وتعامل الأفراد بشكل مسؤول، وتحترم جميع القوانين والقواعد التنظيمية المحلية لحماية المستهلك.

الإجراءات الرئيسية

- ضمان ألا تشجع الخدمات المالية المقدمة السكان المستهدفين على الإفراط في الاستدانة.
- ضمان التزام الشركاء باتباع الممارسات الجيدة في شفافية التسعير، والمعاملة العادلة والمحترمة للأفراد، وآليات حل الشكاوى.
- ضمان دراية الأفراد بقنوات تقديم الخدمات، وأن هذه القنوات توفر المعلومات الخاصة بالسلامة وخصوصية البيانات.

المؤشرات الرئيسية

- يستخدم مقدمو الخدمات المالية سياسات سليمة، وعمليات جيدة التوثيق، لضمان تقديم الائتمان فقط للمقترضين القادرين على سداد قروضهم والذين لم يُسرفوا بالفعل في الاستدانة .
- شرح نسب الفائدة والأسعار والرسوم وشروط جميع المنتجات المالية للأفراد بشكل شفاف ومفهوم، شفاهة وكتابةً على حد سواء.
- ممارسات جمع الديون تحترم الأفراد ولا تنطوي على إكراه أو إساءة.
- وجود قواعد لآداب المهنة وتطبيقها لمكافحة الفساد أو الإساءة للأفراد.
- الرد على شكاوى العملاء وحلها في الوقت المناسب.
- تدريب المستفيدين من الخدمات على التكنولوجيات الجديدة أو آليات تقديمها، بما يضمن قدرتهم على الوصول بفعالية إلى الخدمات المقدمة والانتفاع بها.
- تأمين بيانات العميل وحفظ سريتها؛ واحترام مقدمي الخدمات المالية لخصوصية الأفراد، والتزامهم بالقوانين والقواعد التنظيمية المحلية، وعدم استخدام بيانات الأفراد أو توزيعها دون إذنهم.

الملاحظات التوجيهية

1 تجنب الإفراط في الاستدانة

على الرغم مما أظهرته الممارسات أن الأفراد بوسعهم استخدام القروض فور وقوع الأزمات مباشرة، فإن هذا لا يُعتبر تدخلًا مناسبًا في حالة الأفراد غير النشطين اقتصاديًا. ومن الضروري أن يكون توقيت القروض ملائمًا وتصميمها على النحو الصحيح، لمساعدة الأفراد النشطين اقتصاديًا على إعادة بناء حياتهم. وهو ما يتطلب الالتزام بكافة الخطوات الخاصة بعملية الائتمان، من تصميم وتقييم ورصد ورفع التقارير، وذلك للتأكد من الحاجة للائتمان، وألا يفوق الدين قدرة الأفراد على السداد. كما أن تبادل تاريخ العملاء الخاص بالائتمان مع مقدمي الخدمات المالية الآخرين - متى كان لائقًا وقانونيًا - يمكن أن يساعد في تجنب تقديم قروض متعددة للعميل الواحد، مما يقلل من احتمالات الإفراط في الاستدانة.

2 الالتزام بالممارسات الجيدة

يجب أن يفهم الأفراد الخدمات المالية المعروضة، بما فيها الشروط والعمليات، وكذا حقوقهم وواجباتهم، بموجب العقود ذات الصلة. وعلى مقدمي الخدمات أن يعاملوا الأفراد معاملة عادلة ومحترمة وبلا تمييز، وأن يطبقوا آليات فعالة لتلقي الشكاوى وحل المشكلات، من أجل معالجة الشؤون التي تسبب القلق للأفراد، والعمل على تحسين المنتجات والخدمات المعروضة.

3 تقديم التدريب على التكنولوجيات الجديدة

تمتع الخدمات المالية الرقمية المقدمة عن طريق الهواتف الجواله والتحويلات المصرفية الإلكترونية وماكينات الصرف، وما شابه ذلك، بإمكانات تبشر بنجاح أنشطة مجتمعات الإغاثة الإنسانية؛ فهي تهيئ لتحقيق الكفاءة، وتقلل التكاليف والتبديد المحتمل، وتزيد من دقة استهداف التدخلات، لاسيما فيما يتعلق بالتحويلات النقدية. ولكن التكنولوجيات الجديدة تتعلق بالمنصات والعمليات الجديدة المعقدة في أغلب الحالات، التي يخشى المستخدمون التعامل معها وتقلل رغبتهم في قبولها وتضعف فعاليتها. ويسري هذا تحديدًا على السكان الفقراء والضعفاء، الذين يعانون من تدني مستويات التعليم، وتكون في أحيان كثيرة نظم الدفع الرقمية جديدة عليهم وغير مريحة. ومن ثم، فمن المهم أن يحصل المستفيدين من الخدمات المالية الرقمية على تدريب وافي على آليات التقديم الرقمية الجديدة، وأن يحاطوا بها إحاطة وافية قبل بداية تداولها وبعدها. وفي أدنى تقدير، يجب أن يكون الأفراد على علم بالمبالغ المستحقة عليهم، ومتى يجب سدادها، وكيف يعمل النظام وآلية السداد، وإلى من يتوجهون إذا صادفتهم مشكلات.

معايير التوظيف



المعيار 1

تعزيز فرص العمل اللائق

المعيار 2

التدخلات قائمة على سوق العمل

المعيار 3

دعم استدامة الوظائف



6 معايير التوظيف

تتصل معايير التوظيف بالأنشطة التي تؤهل الأفراد للعمل، أو التي تولد الوظائف عن طريق مشروعات الإغاثة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي. ويجب أن تركز التدخلات على تعزيز أوضاع العمل اللائقة والأمنه التي تتيح للأفراد كسب أجر معيشتهم. ويجب أيضًا أن تراعي برمجة التوظيف حقائق سوق العمل والسياق الاجتماعي الثقافي. كما يجب أن تتيح هذه البرامج التقييم والتكامل المنتظمين للبرمجة المنقحة التي تستجيب لتقييمات سوق العمل المستمرة. ويجب أن تشجع برامج التوظيف على البناء المستمر للمهارات والتوظيف المنتظم. وقد سلط هدف الأمر المتحدة الثامن للتنمية المستدامة الضوء على أهمية التوظيف المنتج الذي يهدف إلى «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام ... [و] العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع بحلول 2030».

وقد تتضمن أنشطة التوظيف ما يلي:

- بناء مهارات الأعمال التجارية أو التدريب المهني.
- تهيئة فرص التدريب أثناء العمل وإعداد برامج للتدريب المهني.
- خدمات المشورة المهنية والتعيين الوظيفي.
- التوظيف المؤقت لإعادة بناء البنية التحتية، مثل برامج النقد مقابل العمل.
- إنشاء النقابات العمالية وتعاونيات العمال.
- الشراكة مع أصحاب العمل بالقطاع الخاص في تصميم التدخلات وتعيين الخريجين.
- توليد فرص العمل عن طريق الاستثمارات في المشروعات التجارية.
- تدريب أصحاب العمل على معايير سلامة أماكن العمل وملاءمتها.

معيار التوظيف رقم 1 تعزيز فرص العمل اللائق



توفر فرص العمل الدخل المعقول، وتتيح الحماية البدنية والنفسية والاجتماعية في مكان العمل، وتتهيئ فرص النمو الشخصي والمهني.

لمزيد من المعلومات عن العمل اللائق، انظر مسرد المصطلحات ومنظمة العمل الدولية.

الإجراءات الرئيسية

- تقييم السياسات الحكومية الوطنية والمحلية، وكذلك المعايير والعادات غير الرسمية الحاكمة لسوق العمل.
- تضمين معايير حقوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بشأن السكان الضعفاء، في تخطيط المشروع، عند وجود ثغرات في السياسة المحلية.
- المطالبة بمستويات أجور عادلة بناء على حقائق السوق الحالية في قطاعات العمل المستهدفة. (معدلات الأجور العادلة يجب أن تسوي أية فروقات بين معدل الأجور السائدة وأجر المعيشة، بما يتيح للعاملين الوفاء باحتياجاتهم الأساسية).
- التعاون مع المشروعات التجارية لضمان فهم الإدارة لمعايير العمل اللائق والمنصف، وتعزيز سياسات التعيين الشاملة للجميع.
- توفير الدعم الفني للمشروعات التجارية الملتزمة بتحديث تدابير الحماية البدنية والنفسية والاجتماعية للعاملين، أو أي منها.

المؤشرات الرئيسية

- تعزيز العمل يلبي المعايير الدولية للجودة والسلامة وعدم الإضرار (مثل معايير منظمة العمل الدولية، وأسفير، وأهداف التنمية المستدامة/البنك الدولي، واتفاقيات التغيير المناخي للأمم المتحدة، وقوانين عمل الأطفال).
- توافق برمجيات دعم اللاجئين والنازحين داخليًا مع معايير الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية الأساسية الخاصة بحق النازحين في العمل (UN، 1948، مادة 23؛ ILO، 1998).
- شمولية التدخلات، ومراعاة أهداف البرامج للاحتياجات الخاصة للسكان الضعفاء، بما يضمن إتاحة العمل اللائق بشكل منصف وعادل.
- أنشطة توليد فرص العمل، والشراكات بالقطاع الخاص، تدعم وتعزز جودة التوظيف.
- التوصية بإدخال التحسينات على البرمجة وأوضاع العمل ودعمها وتقييمها باستمرار، وذلك متى كان ضرورياً.
- العمل يوفر أجر المعيشة الذي يتيح للناس، كحد أدنى، تلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أن معدل الأجور يراعي أجور العمالة المحلية، والغرض أو الهدف الأساسي من البرمجة.
- فهم أصحاب العمل لمعايير العمل اللائق والمنصف، واستخدامهم لممارسات التعيين الشاملة للجميع.
- عندما تكون المنظمات الإنسانية صاحب العمل، فهي تتسق مع الوكالات الأخرى والقطاع الخاص بما يضمن اتساق معدلات العمالة وعدم إخلالها بالسوق (انظر أيضًا المعيار الأساسي 2).

الملاحظات التوجيهية

1 جودة فرص العمل

يجب مراعاة العوامل الآتية عند تحديد ما إذا كانت فرص العمل لائقة أم لا:

- مستوى الأجر مناسب ويتيح مستوى معيشة لائقًا، مع الأخذ في الاعتبار المعدلات المحلية لأجور العمالة، وأي تنسيق لمعدلات الأجور التي تطبقها الوكالات الدولية. ويجب أن يكون دفع الأجور آتياً ومنظماً، ومن المهم تذكر أن معدلات الأجور الأعلى من معدلات السوق لنفس نوع العمل سوف تدفع العمال بعيداً عن القطاع الخاص المحلي والقائمين على الأعمال الزراعية المحلية، وتؤدي إلى البطالة على المدى البعيد، وإغلاق الأعمال التجارية، وغير ذلك من آثار سلبية.
- تطبيق الإجراءات التي توفر وتعزز سلامة بيئة العمل وأمنها، ويشمل هذا اعتبارات النوع الاجتماعي وقوانين عمل الأطفال والخلفية العرقية، وذوي الإعاقات، والمسنين، وغيرهم من السكان الضعفاء (انظر أيضاً المعايير الدنيا الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوقات الطوارئ ومعيار سياسة التعليم 1: صياغة القوانين والسياسات).
- العمل يحترم الكرامة الإنسانية ويتيح فرص النمو الشخصي والمهني. على سبيل المثال، يجب أن تراعي استراتيجيات البرامج حماية الحد الأدنى لسن العمل وتحترمه، وألا تفسد ما يقوم به الناس من مسؤوليات لرعاية أسرهم (انظر أيضاً كتيب اسفير الإرشادي، الأمن الغذائي - معيار سبل كسب العيش 2: الدخل والتوظيف).
- يجب أن تتيح فرص العمل والتدريب على العمل المساواة في إتاحة الفرص للنساء والرجال، ولمن هم من ديانات مختلفة، ومن خلفيات عرقية وسياسية مغايرة، والشباب في سن العمل، والمعاقين والمسنين، وجميع الفئات الأخرى بالمجتمع المحلي، بمن فيهم (حسب الصلة) أعضاء المجتمع المضيف، والنازحون داخلياً، واللاجئون، والعائدون، والمقاتلون المسرحون. ولا يعني هذا بالضرورة أن جميع الفئات المستهدفة ستتدرب على نفس المهن. بل يعني ببساطة المساواة في فرص الحصول على تدخلات التوظيف والتدريب.
- العمل يحترم القوانين والعادات المحلية، على ألا تتعارض مع المعايير الدولية ومعايير الجودة المذكورة هنا.
- تصميم البرنامج يعزز التوظيف الرسمي متى أمكن.



تعمل منظمة من منظمات المجتمع المدني، كجزء من تدخلها للتوظيف، على ضمان تعيين الخريجين التدريبات الحرفية لدى عدد من أصحاب العمل المحليين، في برنامجها للتدريب الوظيفي، لمساعدتهم على اكتساب التدريب أثناء العمل الذي قد يتحول إلى وظائف دائمة. ويُصدّر لكل متدرب أثناء العمل بطاقة هوية تعرفه بصفته «متدرباً» رسمياً، وعلى الوجه الآخر من البطاقة رقم خط ساخن يمكنه الاتصال به إذا صادف أي تمييز أو مضايقات أثناء العمل.

2 بيئة العمل

يراعي تصميم المشروعات السياسات الحكومية المحلية والوطنية، وكذلك القواعد وهياكل القوة الرسمية وغير الرسمية الحاكمة لسوق العمل. وهذا السياق يجب مراعاته عند إجراء تقييم لسوق العمل. وعندما تخالف الأعراف الاجتماعية أو السياسات المعايير الدولية للتوظيف، يجب الدعوة بتثقيف الأطراف الفاعلة بالسوق ومعالجة هذه المشكلات عند تصميم المشروع.

! حكاية تحذيرية

يعاني اللاجئون الذين طال بهم أمد اللجوء من قيود السياسات الحكومية التي تلزمهم بالبقاء في المخيم وتحظر عليهم العمل خارجه. ومع ذلك، بدأ مقدم خدمات التدريب المهني بالمخيم في تقديم تدريب على صيانة السيارات، رغم وجود سيارات قليلة بالمخيم. وعندما تخرج شباب اللاجئين من التدريب، لم يجدوا أصحاب عمل لديهم حاجة للخدمات الميكانيكية وظلوا عاطلين عن العمل.

3 تنمية رأس المال البشري

عند تحديد خيارات فرص العمل القادرة على الاستمرار، لا بد من مراعاة المهارات والدعم والتدريب لتلبية متطلبات التوظيف، مع مراعاة جدوى تقديم هذه الخدمات. ويجب أيضاً أن تقوم البرامج بتقييم مدى ضرورة التدريب على المهارات الحياتية، مثل الإلمام بالقراءة والكتابة، والقيادة، والتواصل، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي المناسب.

4 الاستهداف

يرجح أن تكون احتياجات التوظيف أكبر بكثير لقطاعات معينة من الفئات المهمشة والضعيفة (مثل ذوي الإعاقات أو النساء في الحالات التي تفرض قيوداً على حرية الحركة)، ولكن قد يصعب تضمينها في خطط التوظيف الاعتيادية، وهو ما سيتطلب دائماً تيسير سبل بديلة لتوفير الوظائف لهذه المجموعات.



أعدت منظمة مجتمع مدني برنامج تدريب مهني على أن يتم تقديمه من خلال مركز مجتمعي في منطقة حضرية. ويسعى البرنامج لتحسين قدرة الرجال والنساء على الحصول على وظائف، ولكن كان حضور النساء للبرنامج ضعيفاً. وبعد إجراء مناقشات جماعية مركزة، أدركت المنظمة أن النساء عليهن رعاية أطفالهن في نفس مواعيد التدريب، لذا قامت بترتيبات تقديم رعاية الأطفال أثناء حصص التدريب كي تستطيع النساء حضورها.

معيار التوظيف رقم 2 التدخلات قائمة على سوق العمل



تقوم تدخلات التوظيف على أوضاع سوق العمل الحالية، وفرص المستقبل، ومهارات التوظيف القائمة لدى قطاع معين من السكان.

الإجراءات الرئيسية

- إجراء تقييمات لسوق العمل في مرحلة ما قبل الأزمة، لزيادة الاستعداد وإسهام البيانات في تصميم البرامج أثناء مرحلة الاستجابة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل).
- إجراء تحليلات مستمرة للعرض والطلب على العمل والمنتجات والخدمات والسلامة والأمن، وتعديل البرمجة بما يراعي تغيرات السوق وأوضاع العمالة (انظر أيضًا معيار تطوير المشروعات التجارية ونظم الأسواق 3). وإعداد البرامج بما يلبي احتياجات السكان المتنقلين.
- إجراء تقييمات متكاملة لخريطة السوق من أجل تشكيل الاستجابة الإنسانية وتصميم البرامج، وتحديد صدمات سوق العمل المحتملة. وتحديث الخريطة التحليلية بانتظام أثناء مراحل تنفيذ البرنامج وفي سياق ما بعد الأزمة، بحيث يتم تضمين النتائج في البرمجة.
- تحديد القيم (السياسات أو القيم الاجتماعية الثقافية) التي تضع القيود على الفئات المستهدفة. وتحديد ما إذا كانت خيارات العمل الرسمية وغير الرسمية يجب مراعاتها عند تصميم البرامج.
- التعاون مع الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص لتحديد الوظائف المطلوبة (التي يحتاجها الاقتصاد)، وتصميم برامج وفق الاحتياجات التي تم تحديدها. والبحث عن فرص عمل متسقة ومستدامة كي يتم بناء التدخلات حولها.
- ضمان ألا تؤدي قطاعات التوظيف التي يختارها المشروع إلى تدهور القضايا المتصلة بالسياقات المحيطة أو النزاع أو البيئة.

المؤشرات الرئيسية

- وجود تحليلات لسوق العمل قبل الأزمة، واستمرارها بصورة منتظمة، بما يوفر بيانات تدخل في صياغة برمجة فرص التوظيف (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل).
- تقييم التدخلات وتعديلها بانتظام، بناءً على البيانات الجديدة والطلب المتغير في سوق العمل. وتشمل التقييمات - على سبيل المثال لا الحصر - التدريب على العمل، ومعدلات الأجور، والشراكات مع القطاع الخاص.
- المستفيدون من البرنامج بوسعهم أن يجدوا وظائف، ويعيّنوا فيها، ويحتفظوا بها، وهي الوظائف التي توفر لهم الأجر الملائم لتلبية احتياجاتهم المعيشية الأساسية.
- المشروعات التجارية تدرك الفرص المتاحة في المستقبل في السوق، وتستثمر في بناء المهارات والكفاءات الخاصة بالموظفين.

الملاحظات التوجيهية

1 تقييمات للسوق

يجب أن تقوم استراتيجيات البرامج وتدخلاتها على معلومات البحوث الخاصة باتجاهات سوق العمل. وتتضمن البحوث التي تهدف إلى تحديد الطلب على العمل دراسة ما يلي: (1) المصادر الحالية والجديدة للتوظيف في الاقتصاد المحلي. (2) إمكانية تعيين المتدربين للعمل عند إتمام برامج التوظيف. (3) مستويات الكفاءات والشهادات التي يطلبها المتدربون لدخول سوق العمل. (4) أية فجوات في مهارات سوق العمل والمعارف ذات الصلة. (5) النظم والموارد القائمة لتنمية قوة العمل في القطاعين العام والخاص. (6) كيف يؤثر النوع الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية أو السن أو أي تحيزات أخرى على ممارسات التوظيف والعمل. (7) معدلات الأجور السائدة للقطاعات والقطاعات الفرعية المختلفة. (8) الآثار الموسمية على الطلب على العمل (سواء في المناطق الريفية أو الحضرية). (9) أنماط الهجرة المؤثرة على الطلب على العمل. (10) كيف يمكن تخفيف آثار الأحداث غير المتوقعة (مثل الأحداث المناخية والاضطرابات السياسية) عن طريق التخطيط للحد من مخاطر الكوارث في أسواق العمل. (انظر أيضًا المعايير الدنيا الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوقات الطوارئ، معيار التعليم والتعلم 1).

يجب إعداد خريطة تحليلية للسوق في مرحلة ما قبل الأزمة - إذا أمكن - واستخدامها في القدرة على مجابهة التحديات في المجتمع، بما في ذلك تحديد خبرات العمل والكفاءات القائمة التي يمكن استخدامها في مرحلة ما بعد الأزمة (انظر أيضًا معايير التقييم والتحليل للاطلاع على عينة من أدوات التقييم).

2 رصد سوق العمل والتوظيف

يجب إجراء التقييمات لسوق العمل ورصد التوظيف بصفة متكررة لضمان أن تبقى التدخلات وثيقة الصلة بالواقع السريع التغير في مرحلة ما بعد الأزمة. وتساعد التقييمات في تحديد ما إذا كانت أسواق العمل المحلية قد تأثرت بالتغيرات المرتبطة بتوفر السلع والخدمات، والاستقرار السياسي، والأحداث المناخية؛ وما إذا كانت هذه الأسواق يمكن أن تضمن الملاءمة المستمرة للتدريب الوظيفي وفرص العمل ومعدلات أجور العمالة، وسلامة المستفيدين وأمنهم. وقد يؤدي رصد أداء المتعلمين في برامج التدريب المهني، بعد انتهاء البرنامج، إلى توفير تغذية راجعة مفيدة لتصميم البرامج. (انظر أيضًا المعايير الدنيا الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في أوقات الطوارئ، معيار التحليل 3).

3 إشراك القطاع الخاص

يجب تعريف القطاع الخاص بالتخطيط وإشراكه فيه، بما يضمن تلبية مجموعة المهارات الجاري تطويرها لتلبية الطلب في السوق، وبما يتيح فرص التعيين والتدريب وتنمية قوة العمل بشكل مستمر عند انتهاء التدخل. وعند تحديد قيود السياسات أو التطبيقات العملية على الفئات المستهدفة، قد يُنظر في أمر اللجوء لخيارات التوظيف غير الرسمي، ولكن يجب الاستمرار في إشراك الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص، متى أمكن. ويقدم شركاء القطاع الخاص التدريب، والتدريب الحرّفي، والإرشاد، وفرص العمل؛ ويجب تقييم التدخلات الأخرى بصورة روتينية لضمان تلبية برمجتها وبيئاتها لمعايير العمل اللائق (انظر أيضًا معيار التوظيف 1) وفي الظروف المثلى، يجب أن تتاح للمتدربين قناة تغذية راجعة تراعي الخصوصية.



مثال

في أثناء المرحلة الأولى لأحد المشروعات، عقدت منظمة مجتمع مدني شراكة مع شركة كبيرة لإعداد مناهج لمهارات الأعمال والمهارات الفنية، مع إسهام الشركة بعدد من الآراء المتعمقة المفيدة، لاسيما المساعدة في تصميم مقررات تدريبية تهدف إلى تحسين مهارات التواصل بين الأفراد بشأن الأعمال، ومهارات خدمة العملاء، وهي مهارات تم تحديد أنها غير متوفرة في سوق العمل المحلية.

معيار التوظيف رقم 3 دعم استدامة الوظيفة



تدعم تدخلات التوظيف استدامة الوظيفة وفرص العمل على المدى الأبعد. ولكن في الحالات التي تتسم بالديناميكية، قد تتحقق هذه الأهداف للاستدامة بتطبيق نهج تدريجي، بالعمل من خلال تدخلات قصيرة ومتوسطة الأجل.

الإجراءات الرئيسية

- رعاية الشراكات مع القطاع الخاص لضمان اتساق فرص العمل مع احتياجات السوق. وهو ما يزيد من احتمالات توفير القطاع الخاص لفرص عمل أطول أجلاً للفئات المستهدفة بعد انتهاء التدخل.
- تركيز تدخلات التوظيف القصيرة الأجل على مجموعة المهارات المطلوبة، أو على القطاعات الواعدة باحتمالات نمو كبيرة، لمساعدة الأفراد على الاستفادة من خبراتهم فور انتهاء الأنشطة.
- تصميم تدخلات التوظيف التي تراعي قدرات وتفضيلات الأفراد والفئات المستهدفة.
- توفير دعم إضافي للفئات غير المدمجة بالكامل في سوق العمل (مثل النساء والمعاقين والشباب) والبحث عن حلول مبتكرة لمشكلات التوظيف الدورية (مثل الهجرة).
- المساعدة في ضمان وجود آليات لمنح شهادات التدريب وتسجيل الموظفين عن طريق هيئة محلية تابعة للدولة أو غير تابعة للدولة.

المؤشرات الرئيسية

- الكيانات العامة والخاصة في شراكة فاعلة لتنفيذ البرامج، ويتم أخذها في الاعتبار عند تصميم المشروعات.
- يراعي ويولي تصميم البرامج ما يلزم لبناء قدرات الأفراد والمؤسسات على حد سواء، لتوفير فرص عمل مستدامة للفئات المستهدفة.
- تدخلات التوظيف القصيرة الأجل - مثل النقد مقابل العمل - التي قد تستخدم في تدفق الدخول وإعادة بناء الأصول بصورة عاجلة، يجب أن ترتبط باستراتيجية توظيف أطول أجلاً، من شأنها تعزيز استدامة الوظائف.
- عند الاقتضاء، يجب الربط بين الاستراتيجيات المحلية والوطنية القائمة أثناء تطبيق نهج «اللا ضرر» (انظر أيضاً المعيار الأساسي 4).
- دمج محاور حيوية وشاملة في تصميم البرامج، ومن بين هذه المحاور استراتيجيات الحد من خطر الكوارث، وتعميم مراعاة النوع الاجتماعي.
- مجالات التوظيف الجاري تشجيعها لا تؤثر سلباً على السكان أو البيئة.

آلية هيكلية لتأثيرات المزايا

1 الشراكات مع القطاع الخاص

من التوصيات المهمة إنشاء شراكات مع الأطراف الفاعلة بالقطاع الخاص، لضمان استدامة الوظائف في مرحلة ما بعد التدخل. فعلاوة على دور شركاء القطاع الخاص وما يضمنونه من مصادر مستدامة لفرص العمل والعوائد، بوسعهم أيضاً تقديم التدريب والدعم، عن طريق برامج التدريب أو الدراسة أثناء العمل. وكذلك، فإن شركاء القطاع الخاص الذين يتبعون القوانين والأعراف الدولية والمحلية للعمل، والمسؤولين اجتماعياً، يمكنهم ضمان استقرار سبل كسب العيش، مع تلبية الطلب في السوق.

2 التدخلات القصيرة الأجل

في حالات الأزمات، عادة ما تُستخدم التدخلات الهادفة إلى تشجيع فرص العمل القصيرة الأجل (مثل النقد مقابل العمل) باعتبارها وسائل لتحقيق ما يلي:

- توظيف الجماعات الضعيفة و/أو التي تواجه أوضاعا غير مستقرة إلى أن يُعاد استيعابها في مجالات العمل.
- ضخ النقد في الاقتصاد المحلي.
- ترميم/إنشاء البنية التحتية المحلية.

ويجب الاستعانة بهذه التدخلات القصيرة الأجل لتعزيز إمكانات المشاركين في الحصول على فرص عمل طويلة الأجل في المستقبل. وهو ما قد يتحقق بتحديد المهارات وبنائها ونقلها من التدخلات القصيرة الأجل، بهدف تحسين قدرات المشاركين على العمل في الصناعات المتنامية و/أو حيثما يوجد طلب لم يستوفيه سوق العمل. كما يجب ألا تؤثر البرامج سلبا على إتاحة فرص أخرى، أو أن تحول مسار موارد الأسر المعيشية عن الأنشطة المنتجة الموجودة بالفعل (انظر أيضًا **كتيب أسفير الإرشادي، الأمن الغذائي - معيار سبل العيش 2: الدخل والتوظيف**). ويجب أيضا ألا تؤدي تدخلات التوظيف القصيرة الأجل إلى إضعاف/هدر الموارد البيئية و/أو المجتمعية المهمة لتحقيق الرخاء الاقتصادي على المدى البعيد. وفي الحالات النادرة حيث يقتصر تصميم التدخلات على توفير الوظائف على المدى القريب، ينبغي إطلاع المشاركين بوضوح على هذه القيود، حتى ينظموا توقعاتهم الخاصة بالتوظيف الطويل الأجل.

! حكاية تحذيرية

في أعقاب إعصار نرجس في ميانمار، أعدت وكالات إعانة برامج النقد مقابل العمل لمساعدة القرويين على إعادة بناء بيوتهم وأصولهم. وكانت الأجور أعلى من معدلات السوق، لمساعدة الناس على الانتعاش بشكل أسرع. وتسبب هذا في عدم قدرة المزارعين المحليين على استخدام عمال زراعيين لحصاد المحاصيل، بسبب توقيت المشروع والأجور العالية التي قدمتها المنظمات، مما جعلها منافسا مباشرا للمزارعين، وأدى إلى زيادة كبيرة في أجور العمالة.

3 تنمية رأس المال البشري

يجب أن ترتبط المشروعات بالمؤسسات الحكومية والتعليمية والخاصة التي توفر بالفعل تدريبات مهنية، وتضمن جودة الخدمات وشمولها لقاعدة متنوعة من المشاركين. ويجب التنسيق مع الكيانات التدريبية الحكومية والخاصة القائمة للتأكد من أن المنهج التدريبي ذو صلة بالواقع، وأنه محدث ومتسق مع احتياجات السوق. ويجب رصد موضوعات التدريب باستمرار لضمان تليتها لطلب العمل الذي يتغير مع الوقت، وفي ظل تطور السياق من مرحلة ما قبل الأزمة إلى ما بعد الأزمة. وكلما أمكن، فإن تقديم التدريبات المعتمدة وإصدار الشهادات الرسمية سوف يتيحان للمتدربين فرصة العثور على المهنة الملائمة والتطور في مسارهم المهني.

وقد تشمل برامج التوظيف تعيين موظفي المشروعات، حيث قد تساعد المهارات التي نَمَّاها الموظفون المستفيدون في تأمين فرص عمل لهم في المستقبل مع منظمات غير حكومية. وكما هو الحال دائماً، فإن أدوار الموظفين يجب أن تمثل لمعايير العمل اللائق.

4 دمج الحد من خطر الكوارث وإعادة البناء على نحو أفضل وبناء السلام

يجب أن تدمج برامج التوظيف - متى كان ملائماً وعملياً - عناصر أخرى في أنشطتها. فعلى سبيل المثال تُعد اعتبارات التماسك الاجتماعي ومؤشرات بناء السلام من الأمور المهمة في بعض الحالات. وفي مجالات أخرى، يجب أن تراعي أعمال إعادة الإعمار الحالات التي وقعت تاريخياً (بالتحقيق في البيانات المناسبة)، وقد تتكرر في المستقبل. فقد تكون أغلب المناطق حساسة لآثار الكوارث الطبيعية، ويجب دمج اعتبارات الحد من خطر الكوارث في التدخلات الاقتصادية متى أمكن. وبفضل تنفيذ سياسات استراتيجية لبناء قدرات التكيف، تزداد احتمالات إتاحة فرص العمل المستدامة وتعزيز قدرة النظم الاقتصادية على مجابهة التحديات.

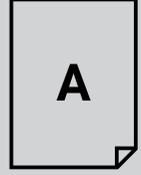
5 السياق والنزاع والتوظيف المراعي للبيئة

يجب أن تتبع تدخلات التوظيف القوانين والمعايير الدولية والوطنية للعمل اللائق للأفراد، وفي الوقت نفسه أن تراعي السياق المحلي، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية والتوترات المجتمعية والبيئة. ومن ثم، يجب أن تركز البرامج على أهداف الأفراد المستهدفين، ولكنها يجب أن تراعي أيضًا الأثر المجتمعي لقطاعات التوظيف، بما في ذلك البرمجة الذكية المراعية للمناخ التي تتفادى الصناعات القائمة على الاستخراج الكثيف والحرف الملوثة للبيئة، وتشجع أصحاب العمل من كافة القطاعات على اللجوء للممارسات المستدامة بيئيًا في صناعاتهم.



حكاية تحذيرية

إثر كارثة دمرت عدة قوارب صيد تقليدية، قدمت منظمة قوارب بديلة حديثة. كما قدمت مهارات لبناء القدرات لجمعية الصيادين بهدف تحسين تقنياتهم الخاصة بالصيد، ولكنها أغفلت أي نقاش عن الآثار البيئية والاستدامة. ونتيجة لهذا، حدث ضرر كبير في الشعب المرجانية المحلية وازداد الصيد الجائر.



المرفق

أدوات التقييم وأطر العمل المرتبطة بالسوق

الموضوع	الأداة	استخداماتها	أين يمكن الاطلاع على هذه الأداة
معيّار تحليل السوق	المعايير الدنيا لتحليل السوق (MiSMA) (شركة لمعايير اسفير)	تحدد الأسس المعيارية لأي تحليل للسوق لضمان جودة الاستجابة الإنسانية وما يتصل بها من خطط للطوارئ أفضل استخداماتها: تقييمات السوق للاحتياجات الأساسية والإغاثة الإنسانية؛ والتركيز على الأزمات	Cash Learning Partnership (CaLP): /http://cashlearning.org Resources and tools < search Misma <
تحليل السوق	إعداد خريطة تحليلية للسوق في حالة الطوارئ (EMMA)	مفيدة لفهم توجهات السوق لنظام معين من أنظمتها في أثناء وقوع أزمة ما؛ ويمكن أن تكون مفيدة لجملة من نُهج التدخلات الخاصة بالانتعاش الاقتصادي أفضل استخداماتها: تقييم أسواق بعينها في سياق الانتعاش الاقتصادي، ومجموعة متنوعة من خيارات التدخلات ومن بيئات الأزمات والانتعاش	:EMMA Toolkit http://www.emma-toolkit.org/ toolkit
	إعداد خريطة للسوق قبل الأزمة وتحليله (PCMA)	توجيهات إضافية لمعايير EMMA أعدت لفترات ما قبل الأزمة؛ يمكن مقارنة المعلومات من PCMA (قبل الأزمة) بنتائج EMMA (أثناء الأزمة) لتخطيط استراتيجيات انتعاش السوق أفضل استخداماتها: تقييم أسواق معينة لتدخلات الانتعاش الاقتصادي، ومجموعة متنوعة من خيارات التدخل، والأزمات الدورية والتي يمكن التنبؤ بها	:EMMA Toolkit http://www.emma-toolkit.org/ what-pcma

الموضوع	الأداة	استخداماتها	أين يمكن الاطلاع على هذه الأداة
	التقييم السريع للأسواق (RAM)	أداة إرشادية لحالات الأزمات، لتقييم السوق في إطار الموارد الخفيفة؛ وتركز على المواقع بدلاً من التركيز على أسواق معينة. أفضل استخداماتها: الاحتياجات الأساسية والأمن الغذائي (الإغاثة الإنسانية)؛ أول 48 ساعة إلى 3 أسابيع بعد الأزمة	International Red Cross and Red Crescent Movement (ICRC): https://www.icrc.org Resource Center <
	إرشادات تحليل السوق (MAG)	تشمل إرشادات للدورة الكاملة للبرامج؛ ويمكنها تغطية العديد من نظم السوق في المنطقة المستهدفة (أقل عمقا من EMMA أو MSD) أفضل استخداماتها: الإغاثة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي؛ أول سنة بعد الأزمة	ICRC: https://www.icrc.org Resource Center <
	تحليل الاستجابة المعني بمعلومات السوق وانعدام الأمن الغذائي (MIFIRA)	تصميم أنشطة مراعية للسوق، وقائمة على التوزيع من أجل الأمن الغذائي. أفضل استخداماتها: الأمن الغذائي (الإغاثة الإنسانية)، وتركز على الأزمة وتطبق أيضاً على أعمال الانتعاش	http:// barrett.dyson.cornell.edu/MIFIRA/
	مجموعة أدوات تقييم السوق لمقدمي التدريب المهني والشباب	موارد وأنشطة للمساعدة في التخطيط للتدريب المهني وبرامج الشباب أفضل استخداماتها: برامج الانتعاش الاقتصادي والتوظيف، والتركيز على الشباب	Women's Refugee Commission (WRC): https://www. womensrefugeecommission.org Resources <
	نهج إنشاء نظم سوق تشاركية (PMSD)	معرفة عملية حول أدوات رسم الخرائط والتقنيات التشاركية أفضل استخداماتها: إشراك الأطراف الفاعلة المهمشة والتخطيط التشاركي؛ وحالات الانتعاش	:Practical Action /http://www.pmsdroadmap.org

الموضوع	الأداة	استخداماتها	أين يمكن الاطلاع على هذه الأداة
	نهج الدليل التشغيلي لتقديم أسواق نافعة للفقراء (M4P)	مفيدة للتحليل المتعمق الذي يدخل في صياغة استراتيجية التدخل؛ وتستهدف البرمجة الطويلة الأجل (لا تركز تحديداً على حالات الأزمة) أفضل استخداماتها: اختبار وتقييم أسواق معينة، والانتعاش الاقتصادي القائم على التيسير، وحالات الانتعاش والتنمية	Beam Exchange: https://beamexchange.org/guidance/m4pguide
تحليل الاقتصاد السياسي	وزارة التنمية الدولية البريطانية (DfID) التحليل الاقتصادي: دليل إرشادي	إرشادات لفهم كيف يتم توزيع السلطة والموارد، ويمكن ضمها إلى تحليلات السوق الأخرى. أفضل استخداماتها: مجموعة متنوعة من التدخلات؛ والأزمات الممتدة والانتعاش والتنمية	:Overseas Development Institute https://www.odi.org Publications <
	فهم تغير السياسات: كيفية تطبيق مفاهيم الاقتصاد السياسي في الواقع العملي	تقدم الآليات الأساسية ومنطق الاقتصاد السياسي، وتعلم القارئ كيف يتعرف على هذه الآليات في عمله التنموي اليومي أفضل استخداماتها: نظرة عامة للتفكير من منظور الاقتصاد السياسي	:World Bank https://www.worldbank.org Publications <
النوع الاجتماعي والأسواق	النوع الاجتماعي في سلاسل القيمة	مجموعة أدوات لدمج عدسة النوع الاجتماعي في تقييم السوق، مثل تقييم EMMA, PCMA, MSD أفضل استخداماتها: ضمان دمج النوع الاجتماعي في تقييمات نظم السوق	:Agri Pro Focus http://agriprofocus.com/intro Knowledge Base <

الموضوع	الأداة	استخداماتها	أين يمكن الاطلاع على هذه الأداة
	التوجيهات الإرشادية لدمج تدخلات العنف الخاص بالنوع الاجتماعي في الأعمال الإنسانية	تساعد الأطراف الفاعلة في توليد سبل كسب العيش والمجتمعات المتضررة من الأزمات في تنسيق الإجراءات الرئيسية وتخطيطها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، لمنع وتخفيف آثار العنف الخاص بالنوع الاجتماعي (GBV) عبر مختلف قطاعات سبل كسب العيش. أفضل استخداماتها: تقديم صورة عامة لكيفية دمج قضايا العنف الخاص بالنوع الاجتماعي في كل مراحل دورة البرنامج	:Global Protection Cluster http://www.globalprotectioncluster.org/ Tools and Guidance < Essential Protection Guidance < and Tools Gender-Based violence <
	أدوات سبل كسب العيش وتحليل المخاطر للجماعات (CLARA): التحليل القوي لسبل كسب العيش وتحليل المخاطر	إرشادات وأدوات للممارسين الميدانيين الراغبين في تقييم وتصميم ورصد تدخلات سبل كسب العيش الآمنة والمراعية للنوع الاجتماعي. والمرفق 3 من الإرشادات يتناول تفصيلاً أدوات EMMA، ويوضح كيف تنطبق على تحليل المخاطر المتصلة بالنوع الاجتماعي. أفضل استخداماتها: جمع وتحليل بيانات عن النوع الاجتماعي، والطوارئ، ويمكن تطبيقها على سياق الانتعاش	WRC: https://www.womensrefugeecommission.org Resources < Livelihoods <
أسواق البذور الزراعية	تقييم أمن نظام البذور	مفيدة للتقييمات المتعمقة للبذور لتحقيق الأمن الغذائي، أو للبرمجة التي تركز على المدخلات والانتعاش	:Seed System http://seedssystem.org Assessment Tools <
تقييم احتياجات الأسر المعيشية	تحليل اقتصاد الأسر المعيشية (HEA)	تحليل متعمق لاحتياجات الأسر المعيشية؛ ويساعد في رسم صورة عامة للثروة والأسر المعيشية بين الفئات المستهدفة؛ وجمع دقيق للبيانات عن الأسر المعيشية. أفضل استخداماتها: مجموعة متنوعة من التدخلات والسياقات	Household Economy Approach: http://www.heawebsite.org/about-household-economy-approach
رصد السياقات (الأسعار)	خدمات شركة MARKit	إرشادات ونماذج لرصد الأسعار أفضل استخداماتها: رصد الأسواق المستمر؛ ومجموعة متنوعة من السياقات	:Catholic Relief Services /http://www.crs.org Research & Publications < Emergency Response and < Recovery

الموضوع	الأداة	استخداماتها	أين يمكن الاطلاع على هذه الأداة
	برنامج الأغذية العالمي: خطوط إرشادية لتحليل السوق	إرشادات وأدوات عامة لتحليل السوق، بالتركيز أكبر على تحليل اتجاهات الأسعار على مدار الوقت؛ ويستفيد منها المستخدمون الذين لديهم مقدار من الخبرة في تحليل السوق أفضل استخداماتها: الرصد المستمر لأسعار السوق والتقييمات المستمرة لسوق الغذاء؛ مجموعة متنوعة من السياقات	:World Food Programme http://www.wfp.org/content/market-analysis-guidelines
الرصد والتقييم النهائي	معايير DCED لقياس النتائج	مفيدة لرصد البرامج في نظم السوق المعقدة بطريقة موحدة ومنهجية	Donor Committee for Enterprise Development http://www.enterprise-development.org/measuring-results-the-dced-standard/
التقييم المتعدد القطاعات	تقييم سريع ومتعدد (MIRA)	تغطي جوانب الحالة القائمة، والأثر، ومواطن الضعف والمخاطر، والاتجاهات، وفجوات المعلومات في الأزمات الإنسانية	Inter-Agency Standing Committee: Resources">https://interagencystandingcommittee.org/>Resources
	تقييم الاحتياجات في مرحلة ما بعد الكارثة/التقييم المشترك السريع للاحتياجات	تقييم موحد وشامل لمرحلة ما بعد الكارثة يعالج احتياجات الانتعاش المتصلة بالبنية التحتية والمأوى وسبل كسب العيش والخدمات الاجتماعية والمجتمعية	United Nations Development Programme http://www.undp.org/Publications < Climate change and disaster risk < reduction

مسرد المصطلحات

يقدم هذا المسرد تعريفات للمصطلحات الشائع استخدامها في المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي. وهذه التعريفات نتاج تفكير متعمق، حيث تستند حصيلة المفردات المستخدمة إلى التعريفات المقبولة على نطاق واسع في مجال العمل المرتبط بالتنمية الاقتصادية، والتمويل المتناهي الصغر، وتطوير المشروعات التجارية، وسبل كسب العيش، وتنمية الأسواق، والزراعة، والأمن الغذائي. والعديد من هذه التعريفات - بخلاف ما لم يرد ذكره - مقتبسة من الموقع الإلكتروني لمكتب تطوير المشروعات التجارية المتناهية الصغر بهيئة المعونة الأمريكية: www.microlinks.org. أما التعريفات المذكور أنها مستقاة من دليل «ميرس»، فقد صاغتها الأطراف التي أسهمت في إعداد هذا الدليل المرجعي.

الأثر Impact - وهو تغير مقصود في أحد الأهداف العليا للبرنامج؛ مثل نمو المشروعات التجارية، أو دخل الأسر المعيشية. ويجب تمييزه عن المخرجات الوسيطة للمشروعات، مثل عدد المنتجين المنظمين، أو عدد التدريبات المقدمة.

الأجور العادلة¹ Fair wages - وهي مستويات الأجور وآليات تثبيتها، التي تقدم الحد الأدنى لأجور العاملين، وفي الوقت نفسه تلتزم بالقواعد التنظيمية للأجور الوطنية؛ وتضمن إجراء التعديلات الملائمة على هيكل الأجور؛ وتؤدي إلى تدرج متوازن للأجور في أي شركة (فيما يخص التفاوتات في الأجور، والمهارات، والأداء الشخصي والجماعي، والتواصل الداخلي الملائم، والتفاوض الجماعي بشأن قضايا الأجور).

التقييم السريع² Rapid assessment - وهو نشاط يتم بإجراء زيارات لعدد من المواقع لجمع بيانات أولية (جديدة) من خلال مرشد رئيسي أو مقابلات جماعية، وأحياناً عن طريق استبيان يشارك فيه عدد محدود من الأسر المعيشية. والهدف منه تكوين صورة لفهم الوضع فهماً كافيًا، من أجل التقرير بشأن نوع الاستجابة المطلوبة ونطاقها وتوقيتها، متى كانت ضرورية. وعادةً يقدم التقييم السريع تقريراً في خلال أسبوع، عندما تكون المنطقة صغيرة و/أو السكان متجانسين، وقد تصل المدة إلى ما يناهز 6 أسابيع إذا كانت المنطقة كبيرة أو السكان المتضررين غير متجانسين.

التقييم Assessment - «التقييم» يشير عمومًا إلى البحوث التي تُجرى (سواء أجازها الباحثون بأنفسهم أو جمعوها من مصادر بحثية أخرى) في فترة ما قبل التدخل، وبصورة دورية في أثناء التدخل، بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ وتُجرى على نظم السوق، والمستفيدين، والأوضاع المحيطة (ميرس). (انظر أيضًا التقييم النهائي).

الاستدامة Sustainability - وهي استدامة أثر المشروع التي تتطلب تطوير القدرات المحلية للتصدي للقيود المتكررة الحدوث، الذي يجب عمله في سلسلة القيمة، وذلك بذل الجهود على مستوى إصلاح السياسات و/أو القواعد التنظيمية والحلول التجارية، من أجل دعم الخدمات (الخاصة بالأعمال والخدمات المالية) ولتحسين المدخلات. كما يجب أن تكون التدخلات مؤقتة، وأن تصاغ استراتيجية خروج واضحة قبل بداية التدخل (وليس في نهاية المشروع) لضمان تحقيق الاستدامة للأثر فور انتهاء أنشطة المشروع

استدامة التشغيل/الافتكفاء الذاتي Operational sustainability/self-sufficiency - وهي الحالة التي تُؤلّد فيها المنظمة ما يكفي من عوائد من العملاء، كي تغطي جميع تكاليف تشغيلها.

الاستدامة المالية Financial sustainability - وهي القدرة التي تجمع بها المنظمة ما يكفي من عوائد من خدماتها، لتغطية التكاليف الكاملة لأنشطتها، بما في ذلك تكاليف التشغيل والتمويل، (انظر أيضًا التكاليف المالية) والخسائر المتوقعة.

الاستدامة المالية الكاملة Full financial sustainability - وهي القدرة لتي تُؤلّد بها المنظمة العوائد من عملائها، بما يغطي كامل تكاليف أنشطتها (الفرصة)؛ وهو ما يتيح لها الاستمرار في العمل بمعدل مستقر أو متنامي، دون دعم مستمر من الحكومات أو مؤسسات المانحين أو المنظمات الخيرية. وعند تطبيق الاستدامة المالية الكاملة على مؤسسة خدمات مالية، فإنها تتطلب أن تكون الفوائد والرسوم التي تجمعها المؤسسة لإقراضها تعادل أو تفوق مجموع تكاليفها التشغيلية والمالية، مع تقييم التكاليف المالية على أساس التكلفة البديلة للفرصة.

استراتيجيات التكيف Coping strategies - وهي جهود محددة تبذلها الأسر المعيشية لمعالجة الاضطرابات في مصادر دخلها. ومن الأمثلة الشائعة لاستراتيجيات التكيف السلبية المحتملة: ترشيد الغذاء اليومي، واستهلاك أطعمة أرخص، وتقليل نفقات المنزل الخاصة بالبنود الضرورية - مثل الثياب والرعاية الطبية والتعليم، وتقليل عدد المُعالين في الأسرة المعيشية.

استراتيجية الخروج Exit strategy - وهي الخطة أو الاستراتيجية اللازمة للانسحاب من تقديم الدعم للتدخل، التي تترك بعد الانسحاب تطورات مستدامة في القطاع الخاص.

أشخاص نازحون داخليًا Internally displaced persons - وهم الأفراد أو الجماعات الذين اضطروا إلى مغادرة بيوتهم أو أماكن سكنهم المعتادة، أو أكرهوا على ذلك، لا سيما نتيجة لآثار نزاع مسلح، أو حالات عنف عام، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، أو كوارث من صنع البشر، أو لتفادي أي منها، ولم يعبروا حدودا دولية معترف بها.

الأصول الإنتاجية Productive assets - وهي موارد تُستخدم في توليد الدخل والربح. ويمكن أن يستخدم الأشخاص الأصول بإحدى طريقتين: يمكنهم امتلاكها، أو إدارتها بصورة مباشرة، أو يمكنهم الوصول إلى الموارد التي لا تخصهم.

الأصول الجماعية Group assets - وهي الأصول التي تملكها رسميًا أو غير رسميًا مجموعة من الأفراد المشاركين معًا في عمل تجاري. ومن الأمثلة على الأصول التقليدية المُدارة جماعيًا نظم الري بالتنقيط/الرش، ومعدات التعبئة، والمخازن، ومولدات الكهرباء. وغالبا ما تكون تحويلات الأصول الجماعية أوسع نطاقا (من حيث القيمة والحجم) من تحويلات الأصول الفردية، وأكثر تركيزا في مكان واحد. لذا يجب إيلاء عناية أكبر قبل القيام بالتحويل، لتقييم الأثر والتداعيات على السوق المحلية.

الدعم Subsidy - في سياق الانتعاش الاقتصادي، عندما يسدد طرف ما بخلاف المستخدم إجمالي ثمن السلعة أو الخدمة أو جزء منها (مثال: منظمة مجتمع مدني، أو هيئة حكومية) بحيث لا يدفع المستخدم النهائي الثمن بالكامل (ميرس).

الائتمان المُدعم Subsidized credit - وهو تقديم القروض بأسعار فائدة ورسوم لا تغطي كل نفقات تقديم هذه القروض على المدى البعيد.

البرمجة القائمة على السوق Market-based programming - وتسمى أيضًا «التدخل القائم على السوق»، وتصف المشروعات التي تعمل عن طريق الأسواق المحلية أو بدعم منها. وتغطي كافة أنواع الانخراط في نظم السوق، بدءا بإجراءات تقديم تدخلات الإغاثة وانتهاءً بالمبادرة في تعزيز وتحفيز نظم السوق أو مراكزه.

القدرة على مجابهة التحديات Resilience³ - وهي قدرة الناس والأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والدول والنظم على تخفيف آثار الصدمات ومسببات الضغوط، والتكيف معها، والتعافي منها، على النحو الذي يحد من مواطن الضعف وييسر النمو الشامل للجميع.

البيانات الخالصة Lean data - وهي عملية ترسيخ المقاييس وجمع البيانات في الأنشطة الجوهرية لأعمال أي شركة، واستخدام الأدوات الصحيحة لسرعة جمع المعلومات، من أجل تعزيز الآراء المتعمقة حول الأداء، مع تقليل الوقت وتكلفة التُّهَج القياسية التقليدية (ميرس).

بيئة تمكينية Enabling environment - وهي بيئة السياسات والقواعد التنظيمية والمؤسسات والحوكمة الاقتصادية الكلية التي تهيئ النمو الاقتصادي.

التحديث Upgrading - وهو يشير إلى تعبير في طريقة التفكير، وتطور في المهارات، وإعداد تصميمات أو منتجات جديدة بناء على معرفة العملاء النهائيين، واستخدام تكنولوجيا جديدة، وتبني وظائف جديدة في سلسلة من سلاسل القيمة، وغير ذلك من الأعمال التي تؤدي إلى تنافسية أعلى. وقد يشمل التحديث تطوير المنتج أو نقل التكنولوجيا، أو تدريب قوة العمل، أو تطوير الروابط الخلفية الفعالة مع الموردين، أو استخدام تكنولوجيا المعلومات في تمكين الأعمال التجارية من تحديد الأسواق الجديدة والتنافس فيها. وغالبا ما يكون تنظيم المشروعات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة هو الخطوة الأولى في إرساء الروابط الخلفية الفعالة مع موردي هذه المؤسسات.

تحليل السوق⁴ Market analysis - وهو عملية تقييم وفهم السمات والخصائص الأساسية لنظام السوق، بحيث يمكن التنبؤ بأداء الأسعار ووفرة السلع والخدمات وإمكانية الوصول إليها، واتخاذ قرارات حول ما إذا كان يجب التدخل أم لا. وقد يُستخدم أيضًا مصطلح «تقييم السوق» في وصف هذه العملية (انظر أيضًا تحليل سلسلة القيمة).

تحليل سلسلة القيمة Value chain analysis - هذا التحليل يركز على آليات عمل الروابط المشتركة داخل قطاع إنتاجي، لا سيما الكيفية التي تتكامل بها الشركات والدول على المستوى العالمي. وفي حين يشمل التحليل وصفًا للأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة وتحليلًا للعوائق القائمة على امتدادها (كما يحدث في التحليلات القطاعية التقليدية الأخرى)، فإن تحليل سلسلة القيمة يتغلب على نقطة ضعف مهمة في التحليلات التقليدية، وهي نزوعها لأن تكون إستراتيجية ومقتصرة على الحدود الفُتورية. ويركز تحليل سلسلة القيمة على الروابط المشتركة، ومن ثم فهو يكشف عن التدفقات الديناميكية للأششطة الاقتصادية والتنظيمية والإجبارية فيما بين المنتجين في قطاعات مختلفة، بل وعلى نطاق عالمي. (انظر أيضًا تحليل السوق).

التحويل النقدي⁵ Cash transfer - وهو تقديم المساعدات على هيئة نقود (إما عملة/نقود فعلية أو نقود إلكترونية) للمستفيدين (الأفراد، والأسر المعيشية، والمجتمعات المحلية). وتتميز التحويلات النقدية، باعتبارها طريقة عمل مختلفة، عن القسائم والمساعدات العينية.

التحويلات⁶ Remittances - وتُعرف أنها «دخل أو سلع يحصل عليها الأفراد أو الأسر المعيشية من أطراف أخرى تعيش في مناطق أخرى، وعادةً تتضمن التحويلات ما يكسبه المهاجرون بالخارج من مال، ويرسلونه إلى أسرهم في الوطن عن طريق تحويلات رسمية (أي المصارف والشركات العاملة في خدمات الحوالات) أو عن شركات للتحويلات غير الرسمية (أي عن طريق قنوات اجتماعية أو غير رسمية).

التدخلات النقدية⁷ Cash-based interventions - وهي جميع البرامج التي يقُدّم من خلالها النقد (أو القسائم الخاصة بالسلع أو الخدمات) مباشرة للمستفيدين. وفي سياق المساعدات الإنسانية، يشير المصطلح إلى تقديم النقد أو القسائم للأفراد أو الأسر المعيشية أو المجتمع المحلي، لا للحكومات أو الأطراف الفاعلة الأخرى بالدولة. ويغطي المصطلح جميع طرائق المساعدات النقدية، وتشمل القسائم، مع استبعاد التحويلات الخارجية والتمويل المتناهي الصغر في التدخلات الإنسانية (وإن كانت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر والتحويل النقدي يمكن أن تُستخدم في التقديم الفعلي للنقد). (انظر أيضًا التحويل النقدي).

التدخلات غير المباشرة Indirect interventions - وهي تدخلات يتم إشراك التجار وبيع الجملة والمسؤولين وصناع السياسات - بعبارة أخرى، أي طرف ليس مستفيدًا نهائيًا مستهدفًا بالتدخل - وتحقق الفوائد للسكان النهائيين المستهدفين. ومن أمثلة التدخلات غير المباشرة، إعادة تأهيل الروابط الأساسية للبنية التحتية من أجل تعزيز التجارة وتوليد الوظائف للأفراد المتضررين بالأزمات (ميرس).

الانتعاش الاقتصادي⁸ Economic recovery - وهو عملية تحفيز النمو في أحد مجالات الاقتصاد المحلي، وذلك بتنمية الأسواق وتقوية المشروعات التجارية الجديدة والقائمة، وتهيئة فرص العمل في القطاع الخاص وفي المؤسسات العامة، بما فيها إعادة بناء البنية التحتية اللازمة لإتاحة الأنشطة التجارية في الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويجب أن يكون الانتعاش الاقتصادي في أعقاب النزاع أو الكارثة عملية تحويلية لإعادة البناء بشكل أفضل ومختلف، وهي عملية تتطلب «مزيجًا من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية والقانونية وتلك المتعلقة بالسياسات واسعة الأثر» التي تُبنى عليها التنمية المستدامة.

التعاون بين المؤسسات Interfirm cooperation - ويُعرف أنه اتفاق استراتيجي بين شركتين أو أكثر، ويشتمل على تبادل و/أو تشارك في المنتجات والتكنولوجيات والخدمات أو المشاركة في تطويرها، ويشمل مجموعة متنوعة من الترتيبات بين المشروعات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بما فيها إجراءات التراخيص وعلاقات المقاوله من الباطن، والتكنولوجيا والتسويق وغير ذلك من أشكال الشراكة الاستراتيجية. والحافز الرئيسي لهذا التعاون هو تحسين الوضع التنافسي أو تعزيز القوة في السوق، وتقليل تكلفة المعاملات، وإتاحة سبل الحصول على المعرفة التنظيمية والتعلم. وقد يكون التعاون بين المؤسسات آلية فعالة لبناء القدرات في مجالات مثل التكنولوجيا، وتحسين جودة المنتجات والعمليات، والتسويق، والدراية الإدارية، لا سيما للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. (انظر أيضًا روابط الأعمال، والتعاونيات، ومجموعات المنتجين).

التعاونيات⁹ Cooperatives - وهي الجمعيات المستقلة للأفراد المتحدنين طواعيةً لتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتطلعية المشتركة، عن طريق مؤسسة ذات ملكية مشتركة ومدارة ديمقراطيًا. وقد ينطبق نموذج التعاونيات للمشروعات التجارية على أي أعمال. وتوجد تعاونيات في قطاعات الاقتصاد التقليدي، مثل الزراعة والصيد والخدمات الاستهلاكية والمالية والإسكان والإنتاج (تعاونيات العمال). كما توجد التعاونيات في عدد كبير من القطاعات والأنشطة، وتشمل التشارك في السيارات ورعاية الأطفال والخدمات الصحية والاجتماعية والجنائز وفرق الأوركسترا والموسيقى والمدارس والرياضة والسياحة والمرافق (مثل: الكهرباء، والمياه، والغاز) والنقل (مثل: سيارات الأجرة والحافلات). (انظر أيضًا الأصول الجماعية وجماعات المنتجين).

تقييم الأثر Impact assessment - وهو يتعلق بتقييم أثر المشروع وإثبات تحقيقه، عن طريق مقارنة المحصلات الفعلية بحقيقة معاكسة - بعبارة أخرى، تقييم ما كان ليحدث لو لم ينفذ المشروع. وأفضل سبيل لتقييم أثر المشروع هو إجراء مسح لعينة طولية، يستخدم منهجية تجريبية أو شبه تجريبية لمقارنة عينة من المشاركين بالمشروع بعينة من الأفراد غير المشاركين فيه ولكنهم ضمن مجموعة مصالح مماثلة لها. ويُقاس الأثر أحيانًا باستقصاء آراء المشاركين و/أو الخبراء. وعلى الرغم من أن هذه الاستفسارات النوعية قد تكون مكملًا فعالًا للمسوح الطولية، فإنها ليست بدائل كافية للنهج الطولي.

التقييم للسوق¹⁰ Market assessment - وهي أداة تشخيصية تحدد أوضاع واتجاهات السوق في الوقت الحالي، وفي الآونة الأخيرة، وفي وقت ما قبل الأزمة، وتحدد العرض والطلب على السلع والخدمات، والخصائص والعراقيل المتعلقة بسلاسل العرض والقيمة، وآثار الأزمة على الأسواق، وجدوى الفرص المختلفة لتوليد الدخل، وتطوير المهن والمشروعات التجارية، ومدى قدرة السكان المتضررين من الأزمة على الوصول للسوق والعقبات التي تواجههم.

التقييم النهائي Evaluation - وهو يشير عمومًا إلى محددات أداء البرنامج وآثاره فيما بعد التدخل؛ على سبيل المثال، المحصلات أو الأثر (ميرس) (انظر أيضًا التقييم).

تكاليف التشغيل Operational costs - في سياق الخدمات المالية، هي جزء من تكاليف البرنامج الذي يغطي التكاليف الخاصة بالعاملين والتكاليف الإدارية الأخرى، وإهلاك الأصول الثابتة، وخسائر القروض.

تكاليف الفرصة البديلة Opportunity costs - وهي قيمة مجموعة معينة من الموارد في أفضل استخدام بديل لها. وفي حالة المستفيدين من تدخلات الانتعاش الاقتصادي، يشير المصطلح إلى قيمة الإنتاج الأخر الذي كان يمكنهم إنتاجه باستخدام الأصول المعنية (مثال: أنشطة أخرى كان يمكنهم القيام بها في الوقت المتاح لهم، أو محصول آخر كان يمكنهم زراعته على أرضهم).

التكاليف المالية Financial costs - وتُسمى أيضًا «تكاليف التمويل»، وهي تكاليف التمويلات التي تجمعها مؤسسة تمويل متناهي الصغر لتغطية أعمال الإقراض التي تقوم بها. وبحسب السياق، قد يشمل هذا تكاليف الفوائد المدفوعة للمودعين و/أو المستثمرين الماليين الآخرين، أو معدل التضخم، أو تكاليف الفرصة البديلة للتمويلات التي يتم تلقيها - مثل المنح أو القروض الميسرة من مانحين أو حكومات أو منظمات خيرية.

تكامل السوق Market integration - وهو نظام للسوق يصبح متكاملًا عندما تعمل بنجاح الروابط بين الأطراف الفاعلة بالسوق على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وفي نظام السوق المتكامل، يعوض أي اختلال في العرض والطلب في مجال ما سهولة حركة السلع بدرجة ما، من أسواق أخرى قريبة وأسواق إقليمية.

التمويل المتناهي الصغر Microfinance - وهو تقديم خدمات مالية مكيفة لتلائم احتياجات الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، مثل القائمين على المشروعات التجارية المتناهية الصغر، لا سيما تقديم القروض الصغيرة، وقبول ودائع الادخار الصغيرة، وتقديم خدمات السداد المطلوبة من قبل القائمين على الأعمال المتناهية الصغر وغيرهم من الأشخاص الذين قد يفتقرون إلى الخدمات المالية المعممة.

التنافسية Competitiveness - هي قدرة أي مشروع تجاري، أو دولة، على التنافس بنجاح مع أعمال تجارية، أو دول أخرى، بناء على معايير السعر أو الجودة أو التميز أو غيرها من المعايير الاجتماعية أو البيئية ذات القيمة، أو كل هذه المعايير مجتمعة. وتشير التنافسية أيضاً إلى النمو المستدام في الإنتاجية التي تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطن العادي. ويعتمد تحقيق التنافسية ووصولها على القدرة على الابتكار. وبما أن الميزة التنافسية لأي مشروع تجاري تعتمد على نظام الأعمال وبيئة السياسات التي تعمل فيها، فإن كل مستويات التنافسية مترابطة. ولا يعتمد النجاح في تحقيق الأداء التنافسي على قدرة المشروعات التجارية على الابتكار فحسب، بل أيضاً على أداء الروابط المتجهة أعلى سلاسل القيمة ذات الصلة وأدناها.

التنمية الاقتصادية Economic development - وهي تخصص واسع النطاق، حسب تعريف مجموعات مختلفة لها وبناءً على فئاتها المستهدفة ومجالات عملها. وتشمل تعريفات المصطلح: «التحسن في كفاءة استخدام الموارد بحيث يتم إنتاج نفس السلع والخدمات، أو عدد أكبر منها، بمدخلات أقل من عناصر الطبيعة والتصنيع ورأس المال البشري». ¹¹ و«عملية تحول من خلالها النظر الاقتصادية للدول المنخفضة الدخل إلى نظم اقتصادية صناعية حديثة» وإن كان المصطلح يُستخدم أحياناً مرادفاً للنمو الاقتصادي. ¹² فإنه يُستخدم عموماً لوصف التغيير الطارئ على اقتصاد الدولة، بما يشمل أوجه التحسن الكمي والكيفي. ¹³

تنمية السوق Market development - وهو مصطلح وفق تعريف شبكة SEEP يُقصد به المجال الفرعي لتنمية قطاع المشروعات التجارية، وفيه تسعى برامج التنمية إلى مساعدة المشروعات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة على المشاركة في الأسواق القائمة والمحتملة التي تتعامل فيها، وتعزيز الاستفادة منها (بما يشمل ذلك أسواق المدخلات والدعم، وكذلك الأسواق النهائية). وإدراكاً بأن المشروعات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة لا تعمل منفردة، وإنما هي جزء من سوق أكبر، فإن تنمية السوق تتطلب تنفيذ برامج تأخذ في الاعتبار قوى السوق واتجاهاته. وقد يتطلب هذا ألا يكتفي البرنامج بالعمل على مستوى المشروعات التجارية الصغيرة أو الأسر المعيشية فحسب، وإنما أيضاً أن يعمل مع المشروعات التجارية الأكبر والجمعيات والمؤسسات الحكومية المنخرطة في السوق والتي تؤثر فيه. والهدف النهائي من برامج تنمية السوق هو تحفيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يحد من الفقر، في المقام الأول عن طريق ضمان مشاركة ملاك المشروعات التجارية الصغيرة والعاملين فيها في النمو وفي تحقيق مكاسب كبيرة.

تطوير المشروعات التجارية المتناهية الصغر Microenterprise development - وهو أي نشاط يقوم به مانحون، أو حكومات دول مضيئة، أو منظمات غير حكومية، لتحسين حياة الفقراء بتشجيعهم على إنشاء مؤسسات تجارية متناهية الصغر وصغيرة و/أو تحسين ربحيتها.

تطوير المشروعات التجارية Enterprise development - وهي عملية تتطلب دعم الأنشطة الاقتصادية للأفراد والأعمال التجارية، بدءاً بالأعمال الحرة الشخصية إلى العمليات التجارية الكبيرة، سواء كانت رسمية أو غير رسمية. وهو ما قد يشمل الدعم المباشر للأعمال التجارية، ويشير أيضاً إلى التدخلات التي تساعد نظام سوق بالكامل أو وظيفة من وظائف سلسلة القيمة مساعدة أكثر فعالية وعلى النحو الذي يساعد المستفيدين المستهدفين في زيادة دخولهم.

جماعات المنتجين Producer groups - وهم الأفراد المشاركون في إنتاج منتجات مماثلة، والمنظمون لتحقيق الاقتصادات الكلية وكفاءة الإنتاج أو التسويق. وبالتنظيم (التعاون) في مجموعات للمنتجين، فإن المشروعات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة عادة ما تصبح قادرة على: (1) تحسين قدرتها على الوصول إلى المواد الخام وتقليل ثمنها عن طريق الشراء بالجملة. و(2) زيادة فعاليتها عن طريق التشارك في مهارات الإنتاج وموارده. و(3) تحسين جودة منتجاتها وقابليتها للتسويق عن طريق الاستعانة بمعايير مشتركة للإنتاج وبمواصفات المنتج التي يحددها السوق. و(4) زيادة قدرة الحصول على التمويل المتاح. و(5) الحصول على خدمات المشروعات التجارية الضرورية عن طريق آليات ضمنية أو آليات الخدمات مقابل الرسوم. و(6) تحسين وضعها في السوق بامتلاك الجودة والكمية والأنواع من المنتجات التي يطلبها عدد كبير من المشترين. (انظر أيضاً التعاونيات وتعاون بين المؤسسات).

الفئات الضعيفة Vulnerable groups - تُعرّف الفئات الضعيفة بأنها جماعات من الناس يعانون عادة من الإقصاء والحرمان والتهميش، بناء على خصائصهم الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية أو الثقافية. وعلى الرغم من أن هذا الوصف ينطبق على عدد كبير من الفئات (مثل: ذوو الإعاقات، والمصابون بفيروس الإيدز، واللاجئون)، فإن السكان الذين يعانون من الفقر المدقع، والنساء المعرضات للتهميش، والشباب المعرض للخطر، هي الفئات الثلاثة التي تستهدفها عادةً برامج التنمية. ومن المهم مراعاة أن هذه الجماعات ليست متجانسة، وليس جميع الأفراد ضمن هذه المجموعات ضعفاء بالضرورة. وتحديداً، هناك العديد من النساء والشباب لا يجعلهم سياقهم الاجتماعي وظروفهم الفردية من بين فئة الضعفاء.

الحد من خطر الكوارث¹⁴ Disaster risk reduction - وهو مفهوم الحد من خطر الكوارث وممارسته، عن طريق بذل جهود منظمة لتحليل وإدارة العوامل المتسببة فيها. ويتضمن الحد من العرصة للمخاطر، وتقليل مواطن الضعف لدى الناس وممتلكاتها، وإدارة الأراضي والبيئة بشكل رشيد، وتحسين الاستعداد تحسباً للأحداث السلبية.

حماية الأصول Asset protection - وهي في الأغلب تشير إلى جهود منع بيع أو استهلاك الأصول عن طريق تحويل النقود أو الأصول (مثل: القسائم، والمساعدات الغذائية)، ولكنها قد تصف أيضاً الأنشطة الخاصة بالحماية المادية للأصول الطبيعية وأصول الأسر المعيشية، وضمان قدرة الحصول على الأصول على نطاق كبير أو على مستوى جماعي (مثل أصول الأرض والمياه والمرافق المدارة جماعياً)، وكذلك الجهود التي تضمن ألا تُعرّض القوانين والأعراف الاجتماعية المحلية أصول الناس للخطر.

الخدمات المالية Financial services - في سياق تطوير المشروعات التجارية، تشمل هذه الخدمات الائتمان والمدخرات والتحويلات من الخارج والتأمين والتأجير وبطاقات الائتمان (انظر التمويل المتناهي الصغر). وهذه الخدمات تستهدف عمومًا الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، ولكنها قد تغطي أيضًا مشروعات تجارية أكبر لتهيئة فرص العمل للأشخاص ذوي الدخل المنخفض.

أصحاب المشروعات التجارية المتناهية الصغر Microentrepreneur - وهم ملاك المشروعات التجارية المتناهية الصغر ومشغلوها، وأحيانًا ما يكونوا أفرادًا محرومين اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو تعليميًا، ويفتقرون عادة لقدرة الوصول إلى النظام المصرفي التجاري الرسمي وخدمات تطوير الأعمال التجارية التقليدية.

ريادة الأعمال الاجتماعية¹⁵ Social entrepreneurship - ريادة الأعمال الاجتماعية تقود الابتكار والتحول في مجالات عديدة، ومنها التعليم والصحة والبيئة وتطوير المشروعات التجارية. وهي تسعى لتحقيق أهداف التخفيف من حدة الفقر بحماس ريادة الأعمال، وأساليب الأعمال التجارية، وتشجع على الابتكار وتجاوز الممارسات التقليدية. ويقوم رواد الأعمال الاجتماعية - مثل رواد الأعمال التجارية - ببناء منظمات مستدامة وقوية، تكون غير هادفة للربح، أو في شكل شركات.

سبل كسب العيش¹⁶ Livelihoods - تشتمل سبل كسب العيش على القدرات والأصول (بما فيها الأصول المادية والموارد الاجتماعية)، والأنشطة المطلوبة كوسيلة للعيش. وتحقق سبل كسب العيش الاستدامة عندما تصمد أمام الضغوط والصدمات المختلفة وتتعافى منها، وتحافظ على الأصول والقدرات أو تحسنها، فيما لا تقوض أساس الموارد الطبيعية. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التعريف التالي: «سبل كسب العيش هي أنشطة تتيح للناس تأمين الضرورات الأساسية للحياة، مثل الغذاء والمياه والمأوى والملبس. والانخراط في أنشطة سبل كسب العيش يعني اكتساب المعارف والمهارات والشبكات الاجتماعية والمواد الخام والموارد الأخرى اللازمة لتلبية احتياجات الفرد أو الجماعة بشكل مستدام مع حفظ الكرامة»¹⁷.

سلسلة السوق Market chain - انظر أيضًا القطاع الفرعي، وسلسلة القيمة، ونظام السوق.

سلسلة القيمة Value chain - وهي تصف باقة عريضة من الأنشطة المطلوبة للوصول بمنتج أو خدمة من مرحلة التفكير فيه إلى مرحلة استخدامه النهائي وما بعدها، ويشتمل هذا على تصميم وإنتاج وتسويق وتوزيع ودعم المنتج لصالح المستهلك النهائي. والأنشطة التي تشمل سلسلة القيمة يمكن أن تكون قائمة في مشروع تجاري واحد، أو مقسمة على عدد من المشروعات التجارية. وقد تكون أنشطة سلسلة القيمة مشمولة في نطاق جغرافي معين، أو موزعة على عدد من المناطق. وتقسّم سلاسل القيمة العالمية على عدد من الأعمال التجارية، وهي موزعة على مساحات جغرافية كبيرة، وتُظهر الأدلة أن سلاسل القيمة العالمية أصبحت أكثر انتشارًا وتعقيدًا بدرجة كبيرة في نهاية القرن العشرين. وفي الوقت الحالي، لا يمكن عزل عملية التنمية الاقتصادية عن هذه النظم العالمية. وهو ما يعني أن الشركات والعاملين في مواقع متباعدة للغاية يؤثرون على بعضهم بعضًا بشكل أكبر مما كان يحدث في الماضي. وبعض هذه الآثار مباشرة للغاية، مثل أن يقوم عمل تجاري في دولة بإنشاء مصنع أو مركز هندسي جديد في دولة أخرى. وبعضها أكثر تعقيدًا، مثل أن يقوم عمل تجاري في دولة بالتعاقد مع عمل تجاري في دولة أخرى لتنسيق الإنتاج في مصانع تملكها شركة ثالثة في بلد ثالث، وهلم جرا (انظر أيضًا القطاع الفرعي).

السوق¹⁸ Market - ويُسمى أيضًا «مكان السوق marketplace» - وهو أي هيكل رسمي أو غير رسمي (ليس بالضرورة مكان مادي) يتبادل فيه الباعة والمشترون السلع والعمل والخدمات مقابل النقد وسلع أخرى. وقد تعني كلمة «سوق» ببساطة المكان الذي يتم تبادل السلع والخدمات فيه. وتُعرف الأسواق أحيانًا بقوى العرض والطلب وليس بموقعها الجغرافي. مثال: تشكل الحبوب المستوردة ما تصل نسبته 40 بالمائة من السوق.

الشمول المالي¹⁹ Financial inclusion - وهو تقديم باقة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة لكل القادرين ماليًا، من جانب مجموعة من مقدمي الخدمات.

الصدمة Shock - وهي عادةً أحداث مفاجئة وغير منتظمة تؤثر بدرجة كبيرة على قدرة الأسرة المعيشية أو المشروع التجاري على توليد الدخل بسبل منتظمة. وعلى مستوى الاقتصاد أو السوق، فالصدمة هي واقعة تزعزع استقرار أنماط التجارة واتجاهاتها. وتباين آثار الصدمة من أسرة معيشية لأخرى، ومن مشروع تجاري لآخر، ومن سوق لأخرى.

الروابط الأفقية Horizontal linkages - وهي التفاعلات السوقية وغير السوقية، والعلاقات بين الأعمال التجارية أو الأفراد الذين يقومون بنفس الوظيفة في نظام السوق (مثال: بين باعة الجملة المتعددين). وغالبًا ما تكون الروابط الأفقية أطول أجلًا، وتتضمن ترتيبات تعاونية بين الأعمال التجارية، تتعلق بالاعتماد المتبادل، والثقة، والتشارك في الموارد، من أجل إنجاز أهداف مشتركة. وقد تساعد الروابط الأفقية الرسمية وغير الرسمية في تقليل تكاليف التعاملات، وتهيئ لإنشاء الاقتصادات الكلية، وتسهم في زيادة الفعالية والتنافسية للقطاع. وتيسر هذه الروابط التعلم الجماعي والتشارك في المخاطر، مع زيادة إمكانات التحديث والابتكار.

الروابط الرأسية Vertical linkages - وهي الروابط فيما بين الأطراف الفاعلة على مختلف مستويات سلسلة القيمة أو نظام السوق. على سبيل المثال: الباعة والمشتريين. وإضافة إلى أنشطة البيع والشراء، تقدم الروابط الرأسية فرصة لتبادل المعارف والمعلومات والخدمات الفنية والمالية والخاصة بالأعمال التجارية.

روابط السوق Market linkages - انظر أيضًا روابط المشروعات التجارية، وتحليل سلسلة القيمة، والقطاع الفرعي.

روابط الأعمال التجارية Business linkages - وهي علاقات متبادلة ومفيدة بين أعمال تجارية على نفس المستوى في سلسلة القيمة (أفقياً) أو على مستويات مختلفة في السلسلة (رأسياً)، وتتصدى للقيود على كافة مستويات سلسلة القيمة لدعم العلاقات التي تحقق الفائدة للجميع. ويشار إلى المصطلح أحيانًا باسم روابط السوق (انظر أيضًا الروابط الأفقية والروابط الرأسية).

الطرائق²⁰ Modality - وهي شكل من أشكال تحويل الأصول (نقدي، أو قسائم، أو عيني، أو مزيج منها).

عمل الأطفال²¹ **Child labor** - عادة ما يُعرف بصفته العمل الذي يحرم الأطفال من طفولتهم، ومن إمكاناتهم وكرامتهم، وهو ضار لنموهم البدني والعقلي. ويشير المصطلح إلى العمل الخطر ذهنياً أو بدنياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً على الأطفال، والذي يتعارض مع تعليمهم المدرسي، إذ يحرمهم من فرصة ارتياد المدرسة، ويلزمهم بترك المدرسة قبل الأوان، أو يقتضي منهم محاولة الدمج بين ارتياد المدرسة والعمل لساعات طويلة في أعمال مرهقة.

العمل اللائق²² **Decent work** - وهو مصطلح يلخص تطلعات الناس الخاصة بحياتهم العملية. ويضم فرص العمل المنتج الذي يقدم دخلاً عادلاً، ويحقق الأمان في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر، ويحسن فرص النمو الشخصي والتكامل الاجتماعي، ويضمن حرية الناس في التعبير عن شواغلهم، وفي التنظيم، وفي المشاركة في القرارات المؤثرة على حياتهم، وفي المساواة في الفرص والمعاملة بين النساء والرجال على حد سواء.

عمل تجاري^{Business} - وهو أي وظيفة أو مهنة أو تجارة أو كيان منخرط في نشاط اقتصادي هادف للربح (انظر أيضاً مشروع تجاري ومشروع تجاري متناهي الصغر).

الفساد²³ **Corruption** - وهو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكسب شخصي، بما يشمل ذلك الفساد المالي، ومن أشكاله التزوير والرشوة والتسهيلات غير المشروعة. كما يشمل الفساد أشكالاً غير مالية، مثل استغلال أو إعادة توجيه المساعدات الإنسانية لصالح مجموعات غير مستهدفة، وتخصيص موارد الإغاثة مقابل خدمات جنسية، والمعاملة التفضيلية في سياق المساعدات أو عمليات التوظيف وتوجيهها للأقارب والأصدقاء، وإكراه الموظفين أو المستفيدين وترهيبهم ليشركوا في الفساد أو ليتغاضوا عنه.

ميسر^{Facilitator} - قد يكون مؤسسة أو مشروع يعطي دعماً غير مباشر لتنمية القطاع الخاص. وبدلاً من تقديم الخدمات بصورة مباشرة، فإن الميسر ينظم التدخلات التي تبني القدرات المحلية لتوفير الخدمات التجارية و/أو الحلول التجارية (في مواجهة العوائق المتكررة)، ويفضّل أن يكون هذا عن طريق مقدمي الخدمات القائمين بالقطاع الخاص. وقد تشمل الخدمات و/أو الحلول إتاحة قدرة الوصول للأسواق، أو تصميم/تطوير المنتج، أو إتاحة قدرة الوصول إلى التكنولوجيا، أو التدريب، أو الخدمات الاستشارية، أو الربط بالخدمات المالية، أو تحسين المدخلات أو خدمات المناصرة، أو كل هذه الخدمات مجتمعة.

قدرة الوصول للخدمات^{Access} - وهي تُقاس في الخدمات المالية بدرجة وصول المؤسسات المالية (من حيث العدد) للمشروعات التجارية الصغيرة والمتناهية الصغر، بتقديم منتجات وخدمات قد يكون استخدامها مربحاً. والتعريف يسري أيضاً على مجال تطوير المشروعات التجارية، من حيث أن قدرة الوصول للخدمات تُقاس بعدد المشروعات التجارية التي يمكنها الاستفادة بشكل مربح من المنتجات والخدمات المطلوبة للأعمال، بما يشمل ذلك الأسواق.

القطاع الخاص²⁴ **Private sector** - ويشمل الكيانات التي يديرها أفراد أو جماعات خاصة، عادة كوسيلة للدخول في مشروع تجاري بغرض تحقيق الربح. وعلى النقيض، فإن المشروعات التجارية التي تعد جزءاً من الدولة هي جزء من القطاع العام، وتعتبر المنظمات الخاصة وغير الهادفة للربح جزءاً من القطاع التطوعي. (الحكومات، والمشروعات التجارية التابعة للدولة، والمنظمات غير الهادفة للربح، وتشارك جميعاً في نظم السوق المختلفة؛ ولكن على سبيل المثال، كموظفين ومشتريين للسلع والخدمات وأحياناً مقدمي السلع والخدمات).

القطاع الرسمي/الاقتصاد الرسمي²⁵ **Formal sector/formal economy** - يشير القطاع الرسمي، أو الاقتصاد الرسمي، إلى الوحدات الاقتصادية المنظمة (مثل: الأعمال التجارية) والعاملين المنظمين، وحمايتهم. بمعنى آخر، فإن القطاع الرسمي يتضمن أنشطة اقتصادية ومشروعات تجارية منظمة و/أو خاضعة للضريبة من قبل الحكومة (انظر أيضاً القطاع غير الرسمي/الاقتصاد غير الرسمي).

القطاع غير الرسمي/الاقتصاد غير الرسمي **Informal sector/informal economy** - ويُسمى أيضاً «الاقتصاد الثاني»، ويشير إلى الأعمال غير المنظمة أو الخاضعة للضريبة من قبل الحكومة. ويغطي جملة من الأنشطة وأنواعاً مختلفة من العلاقات الخاصة بالعمل والتوظيف. وقد يشمل أيضاً القطاع غير الرسمي العمل الحر (من يعملون في أنشطتهم الخاصة وفي الشركات العائلية) والعاملين بأجر في المشروعات التجارية غير الرسمية، والموظفين بالقطاع الرسمي ممن لديهم أنشطة اقتصادية ثانية غير رسمية، والعمال بلا أجر في الشركات العائلية، والعمال المؤقتين دون أصحاب عمل ثابتين، والعمال المتعاقد معهم من الباطن مع مشروعات تجارية رسمية أو غير رسمية. والغالبية العظمى من عمال العالم، بمن فيهم العمال الأفقر، يعملون بالقطاع غير الرسمي.²⁶ (انظر أيضاً القطاع الرسمي/الاقتصاد الرسمي).

القطاع الفرعي²⁷ **Sub-sector** - يُعرف القطاع الفرعي بأنه الأعمال التجارية التي تشتري وتبيع فيما بينها لإمداد مجموعة محددة من المنتجات أو الخدمات للمستهلكين النهائيين (انظر أيضاً سلسلة القيمة).

قوائم جرد النظم البيئية الحساسة²⁸ **Sensitive Ecosystems Inventories (SEIs)** - هي قوائم جرد تحدد وتضع خريطة النظم البيئية الأرضية الهشة بيئياً والمعرضة للخطر في منطقة بعينها، بقصد التشجيع على قرارات استخدام الأراضي التي تضمن استمرار سلامة هذه النظم البيئية.

القيمة المضافة **Value added** - انظر أيضاً التحديث.

معدلات السوق **Market rates** - وهي معدلات الفائدة أو الرسوم السائدة في السوق، بما يعكس العرض والطلب على الخدمة، وتكلفة تقديم هذه الخدمة.

النهج المرحلي **Phased approach** - وهو نهج للبرمجة يقوم على مبدأ أن أي مشروع يمكن تقسيمه إلى سلسلة من الخطوات. ولكل مرحلة نقطة بداية واضحة، وبعض المهام المحددة تمام التحديد، ونقطة نهاية محددة.

المنظمة المنفذة Implementing organization - في سياق الانتعاش الاقتصادي، هي أية منظمة حكومية أو غير حكومية تقدم المساعدات بشكل مباشر للمشروعات التجارية المتناهية الصغر، أو تقوم بأنشطة أخرى تهدف إلى تحسين البيئة كي تحقق المشروعات التجارية المتناهية الصغر الأداء المطلوب.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة Small and medium enterprises (SMEs) - يُعرف البنك الدولي المشروع التجاري الصغير أنه مؤسسة لا يزيد عدد الموظفين بها عن 50 موظفاً، ولا تزيد أصولها إجمالاً عن 3 ملايين دولار، ولا تزيد قيمة مبيعاتها عن 3 ملايين دولار، في حين يعمل بالمشروع التجاري المتوسط عدد يصل إلى 300 موظف، إجمالي أصول يصل إلى 15 مليون دولار، ومبيعات سنوية إجمالية بقيمة لا تتجاوز 15 مليون دولار.²⁹ وتُعرف المفوضية الأوروبية المشروع التجاري الصغير على أنه مؤسسة تجارية توظف أقل من 50 شخصاً وعوائدها السنوية و/أو بيانها المالي السنوي لا يتجاوز 10 ملايين يورو، في حين يوظف المشروع التجاري المتوسط أقل من 250 شخص وعائده السنوي لا يتجاوز 50 مليون يورو و/أو حجم أعمالها السنوي لا يتعدى 43 مليون يورو.³⁰ وأحياناً يتم اختصار المصطلح إلى MSME - مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة (انظر أيضاً المشروع التجاري والمشروع التجاري المتناهي الصغر).

المشروع التجاري المتناهي الصغر Microenterprise - وهو مشروع تجاري بالغ الصغر يملكه ويديره أشخاص فقراء، وعادة ما يكون في القطاع غير الرسمي، وبه 10 عاملين أو أقل، ويديره أصحابه، ومن هم من بين أفراد الأسرة بلا الأجر. وقد يشمل هذا إنتاج المحاصيل، ما دام النشاط يستوفي تعريف وكالة المعونة الأمريكية (USAID). كما يعرف البنك الدولي المشروع التجاري المتناهي الصغر بأن أصوله الإجمالية تبلغ 100 ألف دولار بحد أقصى، وتحقق مبيعاتها السنوية ما يصل إلى 100 ألف دولار (مع ملاحظة أن هذه الأرقام رغم أنها متسقة بشكل عام مع تلك المستخدمة من قبل المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فهي تعتمد بقوة على اختبار هذا التعريف (أو أي تعريف آخر)).³¹ وتعرف المفوضية الأوروبية المشروع التجاري المتناهي الصغر بأنه مشروع تجاري يوظف أقل من 10 أشخاص بحجم أعمال سنوي و/أو رصيد سنوي لا يتجاوز 2 مليون يورو.³² (انظر أيضاً المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة).

المشروع التجاري المتوسط Medium enterprise - انظر المشروعات التجارية المتناهية الصغر والمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة.

المشروع التجاري Enterprise³³ - وهو أي كيان منخرط في نشاط اقتصادي، بغض النظر عن شكله القانوني. وتتركز برامج تطوير المشروعات التجارية على الأشخاص الممارسين للأعمال الحرة، والمشروعات التجارية العائلية، والشراكات، والمشروعات التجارية الجماعية (مثل: الجمعيات، والتعاونيات، والجماعات غير الرسمية) المنخرطة بانتظام في نشاط اقتصادي. (انظر أيضاً المشروع التجاري المتناهي الصغر للاطلاع على تعريف المشروعات التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بناء على الربحية وعدد الموظفين).

مؤسسة/منظمة التمويل المتناهي الصغر (MFI أو MFO) - Microfinance institution/organization - وهي منظمة تتكون أنشطتها بالكامل، أو بقدر كبير، من تقديم الخدمات المالية إلى أصحاب المشروعات التجارية المتناهية الصغر.

نظام السوق Market system - وهي الشبكة المعقدة التي تتضمن الأشخاص وهيكل التجارة، والقواعد التي تحدد كيف يتم إنتاج سلعة أو خدمة معينة وإنتاجها وتبادلها. ويمكن النظر إليه باعتباره شبكة من الأطراف الفاعلة بالسوق، مدعومة من أشكال مختلفة من البنية التحتية والخدمات، وتتفاعل في سياق القواعد والمعايير التي تشكل بيئة أعمالهم. (انظر أيضاً سلسلة القيمة والقطاع الفرعي).

النمو الاقتصادي Economic growth³⁴ - وهو «التغير أو التوسع الكمي في اقتصاد الدولة. ويقاس عادة بنسبة الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي على مدار سنة واحدة. ويمكن للاقتصاد أن ينمو «بشكل موسع» باستخدام موارد أكثر (مثل الموارد المادية أو البشرية أو الطبيعية) أو «بشكل مكثف» باستخدام كميات الموارد نفسها بشكل أكثر فعالية (الإنتاجية). ويتطلب النمو الاقتصادي المكثف تنمية اقتصادية».

الهوامش

1. Fair Wage Network (no date) 'Definition of fair wages', <<http://www.fair-wage.com/en/fair-wage-approach-menu/definition-of-fair-wages.html>>.
2. Sphere Project (2011) 'Glossary', *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*, <<http://www.sphereproject.org/handbook/glossary/?l=D&page=2>>.
3. United States Agency for International Development (USAID) (2015) 'Resilience at USAID', <<https://scms.usaid.gov/sites/default/files/documents/1867/06.30.2015%20-%20Resilience%20Fact%20Sheet.pdf>>.
4. Adapted from Albu, M. (2010) *Emergency Market Mapping and Analysis Toolkit*, Rugby and Oxford: Practical Action Publishing and Oxfam GB.
5. Cash Learning Partnership (CaLP) (no date) 'Glossary of cash transfer programme terminology', <<http://www.cashlearning.org/resources/glossary>>.
6. Women's Refugee Commission (WRC) (2009) *Building Livelihoods: A Field Manual for Practitioners in Humanitarian Settings*, New York: WRC.
7. Cash Learning Partnership (CaLP) (no date) 'Glossary of cash transfer programme terminology', <<http://www.cashlearning.org/resources/glossary>>.
8. Women's Refugee Commission (WRC) (2009) *Building Livelihoods: A Field Manual for Practitioners in Humanitarian Settings*, New York: WRC.
9. International Co-operative Alliance (ICA), <http://ica.coop/en/whats-co-op/co-operative-identity-values-principles>
10. UNDP, Livelihoods and Economic Recovery in Crisis Situations, http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/20130215_UNDP%20LER_guide.pdf

11. UNESCO, <http://www.unesco.org/education/tlsf/extras/tlsf_glossary.html>
12. Encyclopaedia Britannica, <<https://www.britannica.com/topic/economic-growth>>
13. Encyclopaedia Britannica, <<https://www.britannica.com/topic/economic-development>>
14. Sphere Project (2011) 'Glossary', *Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response*, <<http://www.sphereproject.org/handbook/glossary/?!D&page=2>>.
15. Schwab Foundation for Social Entrepreneurship (no date) 'What is a social entrepreneur?', <<http://www.schwabfound.org/content/what-social-entrepreneur>>.
16. UNDP, Guidance Note on Recovery, Livelihood, http://www.unisdr.org/files/16771_16771guidancenoteonrecoveryliviho.pdf
17. United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2014) *Global Strategy for Livelihoods: A UHNCR Strategy 2014–2018*, <<http://www.unhcr.org/530f107b6.pdf>>.
18. International Rescue Committee (IRC) (2016) *Revised Pre-crisis Market Analysis (PCMA)*, <http://www.emma-toolkit.org/sites/default/files/bundle/PMCA_FINAL_WEB.pdf>.
19. Cash Learning Partnership (CaLP) (no date) 'Glossary of cash transfer programme terminology', <<http://www.cashlearning.org/resources/glossary>>.
20. Cash Learning Partnership (CaLP) (no date) 'Glossary of cash transfer programme terminology', <<http://www.cashlearning.org/resources/glossary>>.
21. International Labour Organization (ILO) (2017) 'Topics', <<http://www.ilo.org/global/topics/lang--en/index.htm>>.
22. International Labour Organization (ILO) (2017) 'Topics', <<http://www.ilo.org/global/topics/lang--en/index.htm>>.
23. Transparency International (2016) <<http://www.transparency.org/>>.
24. Wikipedia (2016b) 'Private sector', <http://en.wikipedia.org/wiki/Private_sector>.
25. Chen, M.A. (2007) 'Rethinking the informal economy: linkages with the formal economy and the formal regulatory environment', DESA Working Paper, no. 46, ST/ESA/2007/DWP/46, New York: UN Department of Economic and Social Affairs, <http://un.org/esa/desa/papers/2007/wp46_2007.pdf>.
26. Women in Informal Employment, <<http://www.wiego.org>>, and the ILO (2017) 'Informal economy', <<http://ilo.org/global/topics/employment-promotion/informal-economy/lang--en/index.htm>>.
27. Lusby, F. and Panlibuton, H. (2004) *Promoting Commercially Viable Solutions to Sub-Sector and Enterprise Development Constraints*, Arlington, VA: Action for Enterprise.
28. Ministry of Environment (2016) 'Sensitive ecosystems inventories', British Columbia Government, <<http://www.env.gov.bc.ca/sei/>>.

29. World Bank, 'Small and Medium Enterprise Development',
<http://www2.ifc.org/sme/html/sme_definitions.html>.
30. European Commission (2003) 'Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises (notified under document number C(2003) 1422)', *EUR-Lex*,
<<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32003H0361:EN:NOT>>.
31. World Bank,
<<http://documents.worldbank.org/curated/en/819161468766822276/pdf/multi0page.pdf>>.
32. European Commission (2003) 'Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises (notified under document number C(2003) 1422)', *EUR-Lex*,
<<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32003H0361:EN:NOT>>.
33. European Commission (2003) 'Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises (notified under document number C(2003) 1422)', *EUR-Lex*,
<<http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=CELEX:32003H0361:EN:NOT>>.
34. Soubbotina, Tatyana P. (2004) *Beyond economic growth: an introduction to sustainable development*. WBI learning resources series. Washington DC: World Bank, <<http://documents.worldbank.org/curated/en/454041468780615049/Beyond-economic-growth-an-introduction-to-sustainable-development>>.

فريق عمل إعداد المعايير

لم يكن ممكناً مراجعة المعايير الدنيا للائتعاش الاقتصادي وإنتاج الطبعة الثالثة منها لولا الجهود المخلصة التي بذلها جميع المشاركين في المشروع وعملهم الدؤوب الذي انصرفوا إليه، بشكل أو بآخر، في عملية المراجعة هذه. لذا فإننا نزجي خالص الشكر إلى أكثر من 150 ممارس وخبير أقدم أسهموا في هذه العملية التشارورية الموسعة وحضروا ورش العمل التشارورية الإقليمية التي انعقدت في واشنطن العاصمة، وجنيف، ودكار، ومدينة بنما، ونيودلهي، وبيروت، ولندن. كما تتقدم بكل العرفان للخبراء الذين قرأوا النص وقدموا تعليقات قيمة على مسودات كتيب ميرس. وأخيراً، فإننا نعرب عن عميق امتناننا للأشخاص التاليين الذين قاموا بدور محوري في عملية المراجعة هذه، وما بذلوه من وقت وخبرات ومجهود لإعداد الطبعة الثالثة (مع الإشارة إلى أن بعض الأفراد قد تركوا منظماتهم المذكورة أدناه، ولكنهم مذكورين لنخص منظماتهم بالشكر لما أبدته من التزام):

أعضاء الفريق العامل الفني

Meredith Maynard, Relief International	Kyhl Amosson, World Vision International
Scott Merrill, CARE	Nicholas Anderson, Save the Children
Lili Mohiddin, Independent Consultant	Ziad Ayoubi, UNHCR
Jenny Morgan, The SEEP Network	Dina Brick, Catholic Relief Services
Jan Morrow, Samaritan's Purse	Deena Burjoojee, Access Alliance LLC
Stefanie Plant, International Rescue Committee	Karri Byrne, Independent Consultant
Zaki Raheem, DAI	Oscar Caccavale, World Food Program
Regina Saavedra, UNHCR	Ruth Campbell, ACDI/VOCA
Tom Shaw, Catholic Relief Services	Jerry Cole, Red Rose
Barri Shorey, International Rescue Committee	Mayada El-Zoghni, CGAP
Eaw Sierzynska, Global Communities	Alfred Hamadziripi, World Vision International
Emily Sloane, International Rescue Committee	Nicole Hark, Lutheran World Relief
Matthew Soursourian, CGAP	Shoshana Hecker, Hecker Consulting
Louise Sperling, Catholic Relief Services	Alison Hemberger, Mercy Corps
Alexa Swift, Mercy Corps	Christopher Herby, American Red Cross
Alexi Taylor-Grosman, Trickle Up	Christine Knudsen, Sphere Project
	Emma Jowett, Independent Consultant
	David Legee, Catholic Relief Services

اللجنة لتوجيهية لـ ميرس

Scott Merrill, CARE

Ziad Ayoubi, UNHCR

Tom Shaw, Catholic Relief Services

Karri Byrne, Independent Consultant

Julien Schopp, InterAction

Alison Hemberger, Mercy Corps

Joseph Mariampillai, Relief International

المُنسق الأساسي : Sarah Ward, Independent Consultant

عن شبكة SEEP

شبكة SEEP هي شبكة تعلم عالمية. ونحن ندعم الاستراتيجيات التي توفر فرصا جديدة وأفضل لقطاعات السكان الضعيفة، لا سيما النساء والفقراء الريفيين، للمشاركة في الأسواق وتحسين مستوى جودة حياتهم.

وكان لشبكة SEEP التي تأسست عام 1985 الريادة في حركة الائتمان المتناهي الصغر، وساعدت في بناء قاعدة الأساس التي تقوم عليها اليوم جهود الشمول المالي. وفي العقود الثلاثة الماضية، استمر أعضاؤنا في الاضطلاع بأنشطة اختبار الاستراتيجيات المبتكرة التي تعزز الشمول، وتطور الأسواق التنافسية، وتحسن من إمكانيات فقراء العالم من كسب عيشهم.

وتنشط المنظمات الأعضاء في SEEP، البالغ عددها 118 منظمة، فيما يزيد على 170 دولة حول العالم. وتتعاون المنظمات فيما بينها ومع أصحاب المصلحة الآخرين بهدف حشد المعارف ورعاية الابتكار، وتهيئة الفرص من أجل تحقيق التعاون الهادف، وفي المقام الأول، تعظيم الأثر.

المعايير الدنيا للالتعاش الاقتصادي

هناك تحول كبير طرأ على مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية. هذا التحول يشمل وعياً أكبر بالدور المركزي للأسواق في مساعدة السكان المتأثرين على التعافي من الصدمات. بالتوازي مع الجهود الجديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمأوى والماء والغذاء والخدمات الصحية، فإن المساعدة على الالتعاش الاقتصادي مطلوبة ليستمر الاقتصاد في العمل أثناء الأزمة. في الماضي، كانت التنمية الاقتصادية تُعامل في مرحلة لاحقة من النشاط، مصحوبة بتنسيق قليل - إن وُجد - بين أعمال الإغاثة وأعمال التنمية. بناء على إجماع جملة عريضة من مختلف هيئات الإغاثة، أصبح الفاعلون بالمساعدات الإنسانية حالياً يعززون من جهود دعم سبل العيش لمساعدة السكان المتأثرين على التعيش والوفاء باحتياجاتهم الأساسية بأنفسهم.

تمثل «المعايير الدنيا للالتعاش الاقتصادي» التي تم إعدادها ومراجعتها عبر الجهود المشتركة لأكثر من 90 هيئة وأكثر من 175 ممارساً، إجماع العاملين بالمجال على الالتعاش الاقتصادي فيما يخص القطاع الإنساني. لقد أصبحت «MERS» المعايير المعترف بها والمقبولة كمعايير للمجال تقدم الأعمال الرئيسية والمؤشرات الرئيسية والملاحظات التوجيهية من أجل تحسين فعالية المنظمات النشطة في دعم الالتعاش الاقتصادي للسكان المتأثرين بالأزمات. المعايير تسلط الضوء على استراتيجيات صُممت لتعزيز تنمية الأعمال التجارية ونظم الأسواق، وتوزيع الأصول، والخدمات المالية، والتوظيف والوظيفة في المناطق المتأثرة بالزلازل والكوارث.

لقد أصبحت «MERS» جزءاً من شراكة المعايير الإنسانية Humanitarian Standards Partnership المكونة من Sphere ومعاييرها المرافقة، التي تعزز مجتمعة من التكامل والتنسيق بين المعايير التقنية وتوفر موارد تستند للأدلة في مجالات عدة ضمن مجال الاستجابة الإنسانية.

شراكة المعايير الإنسانية هي عمل تنسيقي بين مبادرات المعايير المختلفة من أجل تنسيق الأدلة وآراء الخبراء والممارسات الفضلى، ولإستخدامها في تحسين جودة أعمال الاستجابة الإنسانية وتحسين قابليتها للمساءلة.



ISBN 978-1-78853-018-7



9 781788 530187

